صراع الأشقاء

هل السلطة أهم أم الوفاء؟

الملحق رقم (3)

obeikandl.com

obeikandl.com

الصراعات

تحدث دائمًا في كل الثورات لأن كل من وضع رأسه على كفّه وخرج مغامرًا بحياته مع زملائه الثوار لتغيير النظام القائم، يطمع بعد نجاح الثورة في أن يكون له نصيب من السلطة والنفوذ يتساوى إن لم يكن يزيد على ما حظي به غيره من زملائه الذين سيطروا على نظام الحكم الجديد؛ فهو قد أسهم في إنجاح الثورة بدور مماثل لأدوارهم إن لم يكن أكبر منها في بعض الأحيان.

ولم تكن ثورة 23يوليو تختلف عن غيرها من الثورات فقد بدأ الصراع على السلطة في الظهور منذ اليوم التالي مباشرة لتنازل الملك السابق فاروق عن العرش ومغادرته للبلاد؛ ففي مساء يوم 27يوليو 1952، دعا البكباشي (المقدم) جمال عبد الناصر أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار للاجتماع في القيادة العامة وأخطرهم بأن دور الهيئة التأسيسية قد انتهى بنجاح الثورة؛ ولذا فإن اسمها سيصبح منذ ذلك التاريخ هو مجلس القيادة.

وفي 23يونيو 1956 انتهت فترة الانتقال وتوجه الناخبون للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء الشعبي على الدستور وعلى رئاسة عبد الناصر للجمهورية.

وفي 25يونيو 1956 ظهرت النتائج الرسمية للاستفتاء وفاز عبد الناصر بنسبة 99.9٪ وهي نسبة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاستفتاءات في العالم، كما كانت نتيجة الاستفتاء على الدستور هي 99.8٪ في صف الموافقين عليه.

وبتولي عبد الناصر رئاسة الجمهورية وتصديق الشعب على الدستور الجديد، أصبح مجلس قيادة الثورة منحلاً، وأصبح عبد الناصر هو صاحب السلطة الشرعية في البلاد، وانتقلت جميع سلطات السيادة التي كانت من اختصاص مجلس الثورة من قبل بصفته الجماعية إلى جمال عبد الناصر وحده بصفته رئيسًا للجمهورية.

وعلى الرغم من انتهاء سلطة مجلس الثورة من الناحية الشرعية فقد ظل ستة من أعضائه

يمارسون عملهم في الحياة السياسية ولكن بصفة فردية وهم: زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وأنور السادات وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم، بينما استمر المشير عبد الحكيم عامر في منصبه المرموق الذي تولاه من قبل وهو منصب القائد العام للقوات المسلحة.

بداية الخلافات واهتزاز الثقة:

كانت الصداقة العميقة والثقة المتبادلة هما الأساس الذي دفع عبد الناصر إلى تقديم اقتراحه بتعيين صديقه الحميم عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة في منتصف عام 1953 بدلاً من اللواء محمد نجيب الذي كان يتولى هذا المنصب منذ بداية الثورة.

وكان ترشيح عبد الناصر لعبد الحكيم لتولي هذا المنصب إنما يستهدف منه ضمان ولاء القوات المسلحة لشخصه وتدعيمها لمركزه، ليصبح بفضل ذلك أقوى شخصية سياسية في مجلس الثورة؛ وبذا يمكنه تنفيذ هدفه البعيد الذي خطط له منذ نجاح الثورة وهو الانفراد في المستقبل بالحكم والتربع وحده على قمة السلطة.

وعلى الرغم من اعتراض اللواء محمد نجيب وبعض أعضاء مجلس الثورة، خاصة عبداللطيف البغدادي الذين كان من رأيهم أن يتولى القيادة العامة ضابط محترف في حالة تخلي محمد نجيب عنها للتفرغ لشئون الجيش والابتعاد به عن السياسة على اعتبار أن التجارب على مدى التاريخ تحذر من أن يصبح الجيش أداة تدخل في السياسة حتى لا يفسد الجيش وتفسد السياسة، فإن عبد الناصر استمر يعرض اقتراحه في إلحاح متواصل لمدة ثلاثة أسابيع متتالية حتى كاد محمد نجيب ـ كما قال في مذكراته ـ يفكر في تقديم استقالته.

وأخيرًا تمكن عبد الناصر بفضل إصراره ودهائه من استمالة زملائه أعضاء مجلس الثورة لتأييد اقتراحه، وكذا من إقناع اللواء محمد نجيب بأنه سوف يصبح من المتعذر عليه من الناحية الدستورية البقاء في منصب القائد العام عند إعلان توليه رئاسة الجمهورية؛ إذ إنه سوف يصبح

القائد الأعلى للقوات المسلحة وبذا لا يجوز له أن يكون قائدها العام، وعندما تم في 18يونيو 1953 إلغاء حكم أسرة محمد علي وإعلان الجمهورية وتولى اللواء محمد نجيب رئاستها كان القرار الأول الذي وقعه محمد نجيب بوصفه رئيسًا للجمهورية هو الأمر الجمهوري رقم (1) بتعيين الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة على أن يمنح رتبة اللواء (قافزًا بذلك أربع رتب دفعة واحدة).

ومع مرور الوقت ومواجهة المشاكل السياسية والعسكرية المتعددة وما يصاحبها عادة من تصادم واختلاف في وجهات النظر ومع التنافس على النفوذ الذي كان يجري بين أفراد الحاشيتين الملتفتين حول أقوى رجلين في مجلس الثورة بدأت الصداقة الوثيقة بين ناصر وعامر تتأثر والثقة بينهما تهتز.

وكانت أحداث العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 هي بداية ظهور الخلافات الكامنة في الأعماق على السطح وحدوث جفوة في العلاقات بين الرئيس والمشير نتيجة للأخطاء العسكرية التي وقعت أثناء مواجهة ذلك العدوان، وعندما رأى عبد الناصر ضرورة إبعاد بعض القادة العسكريين المسئولين عن هذه الأخطاء عن مناصبهم رفض عبد الحكيم ذلك وتمسك بضرورة بقائهم وأسبغ عليهم حمايته، ولم يحاول عبد الناصر إزاء موقف عامر المتشدد أن يدخل معه في مواجهة حتى لا تصاب الثقة بينهما بأي أضرار.

وأخذت قوة المشير عامر تزداد يومًا بعد يوم في القوات المسلحة؛ فقد تجمعت حوله قلوب القادة والضباط جميعًا وأصبح ولاؤهم مكرسًا لشخصه خاصة بعد أن تولى أعوانه المقربون القيادات العسكرية الرئيسية، فضلاً عن المساعدات والخدمات الإنسانية التي كان يقدمها للضباط والجنود وأسرهم مما جعل الجميع يلتفون حوله ويتفانون في إظهار الإخلاص والوفاء له.

وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية التي منيت بها القوات المسلحة خلال العدوان الثلاثي

عام 1956 فإن الحرب انتهت بنصر سياسي لمصر، مما جعل عبد الناصر بعد هذه الحرب يصبح زعيم الأمة العربية بلا منازع وهو الأمر الذي دفع القادة السوريين سواء العسكريين أو المدنيين إلى الحضور إلى مصر والضغط عليه لإقامة الوحدة بين مصر وسوريا درءًا للأخطار التي باتت تهدد سوريا في هذه المرحلة بسبب الصراعات المحتدمة بين الكتل المتنافرة داخل الجيش في الوقت الذي كانت فيه القوى الأجنبية توجه تهديداتها المباشرة على حدود البلاد.

ولكن الوحدة التي أعلنت بين مصر وسوريا في فبراير 1958 والتي توجت بانتخاب عبد الناصر بالإجماع رئيسًا للدولة الجديدة التي أطلق عليها اسم الجمهورية العربية المتحدة والتي قابلها الشعبان المصري والسوري بالحماسة والترحيب، لم تلبث أن انتهت بمأساة الانفصال إثر وقوع الانقلاب العسكري السوري في 28سبتمبر 1961، والذي اتضح أن احد قادته البارزين وهو المقدم عبد الكريم النحلاوي كان مديراً لمكتب المشير عامر في دمشق وأعاد قادة الانقلاب المشير عامر وضباط قيادته مطرودين إلى القاهرة.

وكان رأي عبد الناصر وزملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى عقب حادث الانفصال هو ضرورة إبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة، وكان هو نفسه قد طلب إعفاءه من منصبه بعد ما لحقه من إهانة وجراح نفسية عميقة إثر الانقلاب العسكري السوري.

ولكن المشير عامر لم يلبث بعد مُضي فترة قصيرة أن التأمت جراحه النفسية وعاد وتمسك بضرورة استمراره قائداً عامًا للقوات المسلحة، وكان جانب كبير من تمسكه بمنصبه يرجع إلى ضغط أعوانه المقربين وأقاربه عليه الذين حذروه من مغبة تركه لمنصبه الخطير على رأس القوات المسلحة الذي كان يتيح له سيطرة سياسية كبرى على مقدرات الدولة.

وعلى الرغم من اتفاقه مع عبد الناصر على استبعاد بعض القادة الذين أساءوا التصرف والذين لا يصلحون لتولي القيادة، وطلبه مهلةً شهراً لتنفيذ الاتفاق إلا أنه لم ينفذ ما تم الاتفاق عليه وتمسك ببقاء هؤلاء القادة.

تنظيم سري ضد عبد الناصر بالقوات المسلحة

أظهرت بعض الوقائع والأحداث لعبد الناصر أن المشير عامر مُصر تمامًا على إبعاده كلية عن القوات المسلحة وعن أي تدخل في شئونها وأنه مستمر في خطته التي تستهدف انفراده هو وحده بقيادتها وتصريف أمورها، معتمداً في ذلك فضلاً عن حب وولاء الضباط والجنود له، على مجموعة من كبار القادة والضباط المقربين منه والذين يتولون أهم المراكز الرئيسية بالقوات المسلحة والذين يدينون بالولاء له دون الاكتراث بمركز عبد الناصر كقائد أعلى للقوات المسلحة.

وكان عبد الناصر قد سبق له تعيين الرائد شمس بدران مديراً لمكتب المشير عامر ليكون رجله الخاص في القيادة وليجعل منه أداة للتوازن مع المشير عامر حتى لا ينفرد المشير بالسيطرة على القوات المسلحة وحده.

ولكن المشير عامر ببساطته وطباعه التي كانت تتسم بالطيبة والإنسانية والشهامة لم يلبث بعد فترة قصيرة أن تمكن من استقطاب شمس بدران إلى صفه، حتى غدا أقرب أعوانه إلى نفسه.

وساعدت بعض الحوادث التي جرت في بداية عام 1962 على ازدياد حدة الشكوك واتساع الهوة بين الصديقين ناصر وعامر؛ فقد تم إبلاغ عبد الناصر من أحد ضباط المدفعية عن طريق مكتبه عن وجود تنظيم سري داخل الجيش باسم الضباط الأحرار له هيئة تأسيسية مكونة من خمسة عشر عضواً ويرأسه نقيب يدعى حسن رفعت وأن هدف هذا التنظيم هو القضاء على الفساد والاستغلال والانتهازية في مصر عن طريق الإطاحة بعبد الناصر الذي وصفوه بأنه مريض نفسيًا على أن يتولى الحكم من بعده المشير عامر.

وبعد أن تأكد عبد الناصر عن طريق أجهزته الخاصة بالأمن من صحة هذه المعومات، دعا المشير عامر للحضور إليه وسأله عن حالة الأمن في القوات المسلحة، ولما أجابه بأنها تدعو

للاطمئنان، استفسر منه عبد الناصر عما إذا كان قد كلف أحداً من الضباط بعمل تنظيم سري في الجيش، ولما نفى له ذلك بشدة قام عبد الناصر بإبلاغه عما لديه من معلومات عن هذا التنظيم السري فأبدى المشير عامر دهشته واستغرابه.

وكان عبد الناصر قد بلغه من أحد الضباط ويدعى محمد توفيق عويضة أن تنظيم حسن رفعت قد بدأ في اتخاذ ترتيبات لترشيح ضباط ينتمون إليه لقيادة قوة الحراسة الخاصة التي ستعين لحراسة عبد الناصر ومنزله بمنشية البكري وحدد له أسماء أربعة ضباط من الذين رشحهم ذلك التنظيم، وعندما راجع عبد الناصر قائمة الضباط المرشحين التي قدمها إليه المشير عامر وجد أسماء الضباط الأربعة بالفعل ضمن القائمة المذكورة والمرشحة لحراسته، ونتيجة لذلك قام عبد الناصر باستبعاد كل الضباط الذين رشحهم المشير لقيادة قوة حراسته وقام بنفسه باختيار ضباط آخرين يثق فيهم ويعرفهم معرفة شخصية.

وفي 28يناير 1962 أحيل إلى التقاعد 25 ضابطًا من المتصلين بمؤامرة داود عويس أحد ضباط مكتب المشير عامر المتهمين بتوزيع منشورات سرية داخل القوات المسلحة باسم الضباط الأحرار، كما تم اعتقال النقيب حسن رفعت وطلب عبد الناصر من صلاح نصر رئيس المخابرات العامة وشمس بدران القيام باستجوابه وقد اعترف حسن رفعت في التحقيق بأنه كان يعد العدة للقيام بانقلاب عسكري ضد عبد الناصر لاعتقاده أنه انحرف عن مبادئ الثورة واتجه بالبلاد إلى الشيوعية.

وكان عبد الناصر قد طلب من المشير عامر بعد الانقلاب العسكري السوري أن يعمل على تدعيم الحرس الجمهوري الذي يقوم بحراسة الرئيس، وأن يزيد حجمه لكي يصبح مجموعة لواء على أن يتشكل من ثلاث كتائب: (كتيبة مدرعة وكتيبة مدافع ماكينة وكتيبة مشاة)، وأن تُتخذ الترتيبات لتعسكر قوة الحرس بالقرب من منزله بمنشية البكري زيادة في الحيطة والحذر نظراً للظروف السائدة وقتئذ عقب الانفصال.

ونظرًا لأن المشير عامر لم ينفذ مطلب الرئيس بالسرعة التي كان يتوقعها الأخير، لذا أخذ الشك يعصف بعبد الناصر في حقيقة نوايا زميله وصديق عمره تجاهه.

وما كاد عبد الناصر يلتقي بزملائه الستة، أعضاء مجلس الثورة القدامى، حتى صرح لهم بما كان مصدر قلقه وموضع شكايته من المشير عامر بسبب تصرفاته الأخيرة معه، واستشف زملاؤه من حديثه المطول أنه يرغب رغبة صادقة في إبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة ولكنه يود أن يكون ذلك بموافقتهم جميعًا، غير أن أغلبهم ساورهم التردد فقد سبق أن تلقوا دروسًا قاسية وتعلموا من تجارب الماضي الأليمة، إلا أن عبد الناصر برغم تكراره الشكوى لهم من المشير عامر فإنه غالبًا ما كان ينهي خلافه معه إلى اتفاق ودي وتنازلات عديدة لاسترضائه مما يسعد الطرفين ولكنه كان يؤدي إلى سوء العلاقات بينهم وبين زميلهم عامر، وبرغم ذلك أوضحوا بأن أفضل الحلول من وجهة نظرهم جميعًا هو إبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة على أن يظل مرتبطًا بالنظام السياسي ولكن دون أن يعهد إليه بأي اختصاصات محددة ليصبح وضعه مثل وضعهم، فقد تم إبعادهم جميعًا عن مناصبهم التنفيذية بعد تعيينهم نوابًا لرئيس الجمهورية بدون أية سلطات.. ولكن المشكلة كانت: كيف يمكن إقناع زميلهم عامر بهذا الحل؟

ونتيجة للحركات العدائية التي اكتشفت داخل القوات المسلحة ضد عبد الناصر فقد تفاقمت الشكوك والريب في نفسه بالنسبة لمعظم زملائه؛ ولهذا حاول السيطرة عليهم عن طريق معرفة دقائق حياتهم الخاصة وأسرارهم الخفية، وقد دوّن صلاح نصر رئيس المخابرات العامة السابق في مذكراته أن عبد الناصر أنشأ لهذا الغرض جهاز مراقبة للتليفونات في بيته بمنشية البكري كان يتيح له الفرصة لمراقبة خمسة تليفونات في وقت واحد وكان عبد الناصر يقوم بتشغيل هذا الجهاز بنفسه ثم تركه فيما بعد ليقوم بتشغيله سامي شرف سكرتيره الخاص للمعلومات، وكانت عملية تشغيل الجهاز سهلة للغاية لا تتعدى إدارة قرص التليفون بالرقم المطلوب مراقبته وتتم عملية المراقبة ذاتيًا ويتم تسجيل المكالمات على شرائط تسجيل.

وورد في مذكرات صلاح نصر أن عبد الناصر استخدم ذلك الجهاز لمراقبة جميع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى، كما استخدمه لمراقبة بعض الضباط الأحرار، منهم كمال رفعت وعباس رضوان وحسن التهامي ومحمد البلتاجي ولم ينج من المراقبة العديد من الوزراء وكبار الصحفيين.

وكان عبد الناصر يحتفظ بالشرائط المسجلة في خزانة خاصة بمكتبه كما كان يجري اتصالات سرية ببعض ضباط القوات المسلحة ويلتقي معهم بين حين وآخر لمعرفة حقيقة ما يدور داخل القوات المسلحة، ونظراً لأن شمس بدران كان هو المسئول عن تأمين القوات المسلحة، لذا فقد نشأ صراع خفي بينه وبين سامي شرف الذي كان يتصل سراً ببعض الضباط لإمداده بالمعلومات عن القوات المسلحة وسرعان ما ظهر ذلك الصراع على السطح.

ونظراً لأن عبد الناصر كان يساند شمس بدران لنجاحه في اكتشاف عدد من المؤامرات داخل القوات المسلحة، لذا فقد انتشرت شائعة قوية بين ضباط القوات المسلحة بأن شمس بدران هو جاسوس عبد الناصر وعينه على المشير عامر.

سر إنشاء مجلس الرئاسة

في محاولات عبد الناصر المتكررة لإيجاد طريقة مناسبة لإبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة، أتجه تفكيره إلى أن أفضل وسيلة لذلك وهي نقل سلطات المشير واسعة النطاق إلى مجلس الرئاسة كقيادة جماعية، وكان مجلس الرئاسة قد صدر بتشكيله القرار الجمهوري رقم 3874 لعام 1962 وقد تحددت اختصاصاته في أن يمثل السلطة العليا في البلاد، وكان من اختصاصه إقرار القوانين والقرارات التي تعرض على رئيس الجمهورية قبل إصدارها ورسم السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها وإجراء أي تعديلات يراها في هذه القرارات.

ونص القرار على ألا يتولى أحد من أعضائه أي عمل بالسلطة التنفيذية. وقد تم تشكيل

مجلس الرئاسة من اثنى عشر عضواً من بينهم ثمانية من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم: عبدالناصر رئيس المجلس وزكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم، بالإضافة إلى أربعة أعضاء من خارج مجلس الثورة السابق وهم: علي صبري وكمال رفعت وأحمد عبده الشرباصي ونور الدين طراف.

ووفقًا لاختصاصات المجلس وضرورة عدم إسناد أي عمل تنفيذي لأعضائه كان ذلك يستدعي أن يترك المشير عامر قيادة القوات المسلحة لقائد محترف يكون تعيينه بمعرفة القيادة السياسية لتولي منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ويتحمل المسئولية الدستورية التي لم يكن يتحملها المشير عامر من قبل وهي أن يسأل ويستجوب أمام مجلس الأمة مثل أي وزير آخر في الحكومة.

ولم يكن هذا الإبعاد من المنصب التنفيذي قاصراً على المشير عامر بل كان ينطبق أيضًا على باقي أعضاء مجلس الثورة القدامى الذين كان البعض منهم يتولون وقتئذ مناصب تنفيذية في الدولة وقد تردد في ذلك الوقت اسم الفريق علي علي عامر رئيس أركان حرب الجيش كمرشح لشغل منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة عقب تنحية المشير عامر.

وفي 15سبتمبر 1962 التقى عبد الناصر مع المشير عامر وتحدث معه عن أمن القوات المسلحة وضرورة اهتمامه به حتى لا يتكرر وجود بعض الحركات السرية المعادية للنظام كما حدث من قبل، وبادر المشير عامر بالتقاط ذلك الخيط وأجاب الرئيس بأن ضمان الأمن داخل القوات المسلحة سيصبح من المتعذر عليه تحقيقه بعد قيام مجلس الرئاسة، وبعد مناقشات مطولة بين الطرفين اتفق المشير مع الرئيس على أنه سيرسل إليه شمس بدران في اليوم التالي ليستكمل معه عبد الناصر الحديث عن أمن القوات المسلحة باعتبار أن شمس بدران هو المسئول أمام المشير عامر عن موضوع الأمن.

وعندما حضر شمس بدران وقابل الرئيس أخذ يوضح له مدى خطورة التنظيم السياسي الجديد على الوضع في القوات المسلحة لأن المشير عامر بالنسبة للضباط يعد رمزًا للثورة وممثلاً لها، وأن إبعاده عن قيادة القوات المسلحة سيفتح الباب للطامعين والانتهازيين لعمل التكتلات والمؤامرات، ولما قال الرئيس لشمس إن وجوده شخصيًا سوف يكفل استقرار الأمن في القوات المسلحة، أكد شمس للرئيس أنه لا يمكنه الاستمرار في القوات المسلحة بعد أن يترك المشير عامر منصب القيادة العامة لأن ذلك سوف يثبّت الشائعة التي تتردد بين الضباط بأنه جاسوس الرئيس على المشير؛ ولذا فهو يطلب إبعاده هو الآخر عن القوات المسلحة.

وعندما اجتمع مجلس الرئاسة بحضور جميع أعضائه يوم 18سبتمبر 1962 وعرض عبد الناصر على المجلس مشروعه بإعادة التنظيم السياسي للدولة، وافق الحاضرون جميعًا عليه بمن فيهم المشير عامر، كما وافقوا على إسناد رئاسة المجلس التنفيذي (الوزارة) إلى علي صبري على الرغم من اعتراض كمال الدين حسين الذي حاول أن يقنع أعضاء المجلس بضرورة أن يتولى رئاسة المجلس التنفيذي أحد أعضاء مجلس الثورة القدامى، وبذلك تكتمل صورة القيادة الجماعية، ولكن كمال حسين لم يستطع الاستمرار في عرض وجهة نظره بعد أن أحس من نظرات زملائه وتلميحاتهم أنهم يظنون أن معارضته لتولي علي صبري ترجع إلى أنه يطمع في تولي ذلك المنصب.

وعقب اجتماع مجلس الرئاسة أمر عبد الناصر مستشاريه بوضع مشروع التنظيم السياسي الجديد للدولة في قالبه التنفيذي من الناحيتين التشريعية والدستورية تمهيدًا لإعلانه يوم 24سبتمبر 1962.

ولكن الرئيس جمال عبد الناصر لم يلبث أن فوجئ بمفاجأة غير متوقعة عندما حضر إليه شمس بدران في اليوم التالي وقام بتسليمه خطابًا من المشير عامر كان يحوي استقالته وأوضح له أن المشير يعتذر عن عدم الاستمرار في الحكم وأنه مصمم على الاستقالة وكان الرجاء الذي ساقه شمس للرئيس هو أن تظل العلاقة الشخصية بينه وبين المشير قائمة دون أي اهتزاز.

وعلق عبد الناصر لزملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى على استقالة المشير عامر بأنه يريد أن يضعه في مأزق حرج بعد أن نشرت الصحف أن التنظيم السياسي الجديد للبلاد سيعلن خلال أيام قلائل.

وعلم عبد الناصر من شمس بدران أن المشير عامر قد سافر بسيارة صغيرة قادها سكرتيره الخاص علي شفيق وبدون سائق إلى جهة غير معلومة حتى لا يتعرض لأي ضغط خارجي للرجوع عن استقالته ثم عرف بعد ذلك أن المشير وصل إلى مرسى مطروح وأقام عند محافظها فؤاد المهداوي، ولم يلبث أن غادر مطروح وسافر إلى الإسكندرية حيث أقام باستراحته الكبيرة بالمعمورة.

وعلم عبد الناصر من شمس بدران أن المشير عامر يعتقد تمامًا أن مشروع إعادة التنظيم السياسي وإنشاء مجلس الرئاسة ما هو إلا وسيلة لإبعاده عن قيادة القوات المسلحة، وأنه لا يرغب مطلقًا في العمل مع مجموعة أعضاء مجلس الثورة القدامى لما في نفوسهم من حقد دفين ضده، ولأنه اكتشف بوضوح مدى تواطئهم مع عبد الناصر للتخلص منه.

واعترف شمس بدران لعبد الناصر بأن المشير يعتقد أن الرئيس أصبح لا يثق فيه كما كان الحال في الماضي؛ فقد طلب منه لأول مرة أسماء الضباط الذين يتولون القيادات المختلفة بالقوات المسلحة كما اختار بنفسه الضباط الذين سيتولون قيادة قوات الحراسة الخاصة للرئيس ولمنزله ولم يلتفت بتاتًا للأسماء التي سبق أن رشحها له المشير.

وعلم الرئيس أن استقالة المشير قد عرفت لبعض القادة بالقوات المسلحة وأن النبأ أخذ يتردد بين الضباط عن طريق بعض أقارب المشير وأعوانه وضباط وموظفي مكتبه.

وبعد بضعة أيام أبلغ شمس الرئيس عبد الناصر بأن المشير عامر عاد إلى القاهرة وأنه ـ أي المشير ـ يقترح اقتراحًا من جانبه لحل هذه المشكلة، وهو أن يعين عضوًا في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي فقط، لأنه لا يريد أن يكون عضوًا في مجلس الرئاسة، كما اقترح أن

يسمح له الرئيس بالسفر إلى يوجوسلافيا تلبية لدعوة رئيسها تيتو الذي سبق أن وجهها إليه حتى لا يفطن أحد إلى تغيبه عن حضور اجتماعات مجلس الرئاسة التي سوف تعقد بعد إعلان تشكيل المجلس.

وكان تقديم المشير عامر لهذين الاقتراحين يعني تراجعًا عن استقالته من الحكم بطريقة غير مباشرة مما شجع عبد الناصر على محاولة التأثير عليه لإقناعه بالعدول عن موقفه وحتى يقبل أن يستمر عضواً في مجلس الرئاسة كما كان الحال من قبل.

ولهذا الغرض طلب عبد الناصر يوم 24سبتمبر من زملائه الستة أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم: زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم أن يذهبوا جميعًا إلى منزل عبد الحكيم عامر بشارع الطحاوية بالجيزة بدون إخطار سابق لإبلاغه بموافقة الرئيس عبد الناصر على اقتراحه.

وفي الجلسة التي عقدت بمنزل المشير عامر والتي اتسمت بالود وروح الصداقة أخذ الزملاء يوضحون للمشير عامر الأضرار التي سوف تقع بإصراره على الاستقالة من الحكم.

وقد ورد في مذكرات صلاح نصر أن عبد الناصر علق له فيما بعد على هذا الموضوع فقال: "بينما أرسلت الجماعة (يقصد الزملاء الخمسة القدامى) إلى عبد الحكيم ليبلغوه بموافقتي على اقتراحه، ألمّ بي هاتف جعلني أنهض وأرتدي ملابسي وأتوجه فوراً إلى بيت عبد الحكيم دون إبلاغه.

لقد أحسست أن البعض يريدون أن يخربوها وحينما وصلت إلى بيت عبد الحكيم كانت مفاجأة للوفد فصرفتهم جميعًا وسويت الأمر مع عبد الحكيم".

ولا شك في أن الحديث الذي قاله عبد الناصر لصلاح نصر يوضح بجلاء مدى الشكوك التي كانت تنتاب عبد الناصر في حقيقة نوايا زملائه الستة من جهة العمل على تصفية الجو بينه وبين المشير عامر، نظراً لمعرفته حقيقة مشاعرهم غير الودية تجاه المشير عامر، وهو الأمر الذي

دفعه إلى ارتداء ملابسه وإلى المسارعة بالذهاب بنفسه إلى منزل صديقه عامر حتى لا ينجح البعض في تخريبها ـ كما قال ـ وحتى يقوم بنفسه بتصفية الجو مع المشير بلا أي وسيط .

عبد الناصر يمنح المشير عامر سلطات جديدة

في يوم 25سبتمبر 1962 دعا عبد الناصر زملاءه الستة للاجتماع بمنزله في الساعة الثامنة مساءً وحضر الاجتماع المشير عامر واستمر الاجتماع حتى الساعة الثانية صباحًا .

وبدأ عبد الناصر الحديث فأوضح أنه تناقش مع عبد الحكيم عندما اجتمع معه وحدهما في منزله في اليوم السابق بشأن الأزمة الموجودة، وعاتبه على اعتقاده بأن الخطة مرسومة لإبعاده عن الجيش ـ كما علم ذلك من شمس ـ مما دفعه إلى تقديم استقالته وأوضح عبد الناصر أنه شعر بجرح أليم في نفسه بعدما سمع هذا القول من شمس بدران .

وأكد الرئيس لزملائه أن المشير عامر قد نفى أن يكون هذا الكلام صدر منه وقد ساعد ذلك على تصفية الجو وإزالة الخلاف بينهما، وأن العلاقة قد عادت بينه وبين المشير على ما كانت عليه من المحبة والصفاء .

وعاتب المشير عامر بعد ذلك زملاءه لأن أحدًا منهم لم يحاول إثارة موضوع أمن القوات المسلحة أثناء المناقشات التي دارت حول إعادة التنظيم السياسي للدولة، وأكد المشير أن الثورة منذ يوم قيامها استندت على القوات المسلحة وسوف تظل كذلك في المستقبل وأبدى تخوفه من عدم توافر هذا الأمن إذا ما ابتعد هو عن قيادة القوات المسلحة . . ولما سأله زملاؤه عن الأجهزة التي كان يعتمد عليها في ضمان هذا الأمن طوال السنوات العشر السابقة، أجاب بأن الأمن في القوات المسلحة خلال تلك الفترة كان قائمًا على أساس اتصالاته الشخصية بالضباط والاتصالات بينهم وبين ضباط مكتبه وليس على أي جهاز يتبعه؛ ولذا فهو لا يمكنه توفير هذا الأمن في المستقبل طالما أنه لا يتولى قيادة القوات المسلحة قيادة مباشرة .

وحاول الزملاء الحاضرون إقناع المشير عامر بما اقترحوه من وسائل يمكن عن طريقها

توفير الأمن المطلوب ولكن محاولاتهم باءت بالفشل فقد كان المشير عامر من جانبه يحاول بعصبية وحِدّة إعطاء صورة بأنه لاضمان لأمن القوات المسلحة إلا بوجوده شخصيًا على رأسها كقائد عام وأن تكون قيادته لها قيادة مباشرة.

وكان الرئيس عبد الناصر ملتزمًا الصمت طوال هذه المناقشات الحادة التي اتضح للجميع أنها لن تصل إلى نتيجة، لتمسك كل من طرفي النقاش بوجهة نظره دون أي أمل في التفاهم أو تقريب وجهات النظر.

وأشار عبد الناصر إلى أنه بعد الاجتماع الذي عقده في اليوم السابق مع المشير عامر في منزله أصبحت مشكلة الشكل العام للتنظيم السياسي منتهية بعدول المشير عن استقالته من عضوية مجلس الرئاسة، وأنه كان يعتقد أن القوات المسلحة يمكن تأمينها مع وجود المشير عامر بعيدًا عن قيادته لها ولكن عندما أثار المشير معه هذه المشكلة اقترح على المشير في سبيل حلها أن يعين رئيسًا لمجلس الدفاع الأعلى كي يتمكن بذلك من مباشرة السلطات التي تساعده على توفير الأمن، ولكن المشير عاد بعد أن وافق على ذلك الحل وأبلغه أنه لا يمكنه مزاولة سلطاته عن طريق مجلس الدفاع وأن الأمن المطلوب للقوات المسلحة لن يتوافر إلا بقيادته الفعلية المباشرة لهذه القوات.

وفي نهاية الاجتماع صدم الحاضرون صدمة عنيفة عندما أوضح عبد الناصر القرار الذي توصل إليه لحل الموقف، فذكر لزملائه أنه نظرًا لعدم إمكان تعيين المشير عامر قائدًا للقوات المسلحة بسبب أن التنظيم الجديد للدولة قد تم إعلانه وأن خطوات تنفيذه مستمرة، وما دام تأمين القوات المسلحة يتعذر تحقيقه دون القيادة المباشرة للمشير لهذه القوات؛ لذا فقد قرر أن يعين المشير نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، حتى يتمكن بذلك من مزاولة سلطات القائد الأعلى الذي هو رئيس الجمهورية.

وكان تنفيذ ذلك القرار يعني تنازلاً جديداً للمشير عامر وعلى حساب التنظيم الجديد الذي لم يبدأ بعد، والذي كان الأمل معقوداً عليه لتوفير الأمن والاستقرار السياسي في البلاد.

وحدث في هذه المرة ما كان يحدث دائمًا في المرات السابقة وهو تمسك عبد الناصر وتشدده في البداية ضد المشير ثم تنازله بعد ذلك عن كل ما سبق وتمسك به بمجرد أن يلتقي بالمشير عامر، مما جعل سر تلك الظاهرة العجيبة في العلاقة بين الرجلين تدعو إلى التساؤل والدهشة.

وبتعيين المشير نائبًا للقائد الأعلى ونائبًا لرئيس مجلس الدفاع وعضوًا في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي أضيفت إلى سلطاته سلطات جديدة بدلاً من تقليص سلطاته كما كان مرسومًا.

ومن الناحية الواقعية جاء التغيير بالنسبة لوضع المشير في القوات المسلحة إلى الأفضل، فقد أصبح نائبًا للقائد الأعلى بدلاً من القائد العام وتحولت القيادة العامة لتكون القيادة العليا.

وأصبح من غرائب الأمور أن يتولى المشير عامر منصبًا تنفيذيًا وهو عضو في مجلس الرئاسة وهو المجلس الذي ينص قانونه على حظر تولي أعضائه أي مناصب تنفيذية، في حين أن أهم مبرر لإنشائه ـ كما أكد العارفون ـ كان إبعاد المشير عن منصبه في قيادة القوات المسلحة.

وفي الوقت نفسه أصبح المشير عامر غير مسئول أمام مجلس الأمة واكتفى بأن يتحمل المسئولية نيابة عنه وزير الحربية الذي سوف يعين في الوزارة الجديدة التي كان من المقرر أن يقوم بتشكيلها علي صبري فهو الذي يُسأل ويُستجوَب أمام ممثلي الشعب عن شئون القوات المسلحة التي لا يعرف عنها شيئًا بالطبع.

وبهذا الحل الذي توصل إليه عبد الناصر انتهت مرحلة أخرى من مراحل المواجهات الخطيرة بينه وبين المشير عامر، ولكن الرئيس زج في تلك المرة أثناء هذه المواجهة بباقي زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى مما سبب شرخًا في العلاقات بينهم وبين زميلهم عامر الذي اعتبرهم متواطئين ضده مع عبد الناصر لتنفيذ تخطيطه المرسوم لإبعاده عن القوات المسلحة.

ولم يمض سوى شهرين على انتهاء أزمة سبتمبر حتى نشبت أزمة جديدة بصورة أكثر عنفًا وأشد خطورة عرفت باسم أزمة نوفمبر 1962، وكانت العمليات الحربية في اليمن قد

تصاعدت واشتدت بين القوات المصرية وقوات الملكيين الموالية للإمام المخلوع (البدر) والتي كان يساندها الملك الراحل فيصل ملك المملكة العربية السعودية ويمدها بالأموال والأسلحة .

ولهذا تقدم المشير عامر بمذكرة إلى الرئيس عبد الناصر طلب منه فيها اعتماد مبلغ 14 مليونا من الجنيهات لمواجهة نفقات العمليات الحربية في اليمن في الفترة من نوفمبر 1962 حتى فبراير 1963، وكذا اعتماد مبلغ سبعة ملايين من الجنيهات لمواجهة نفقات هذه العمليات أيضًا في حال امتدادها إلى ما بعد هذا التاريخ فضلاً عن طلب اعتماد إضافي بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات لتعزيز القوات المسلحة الموجودة في مصر باستكمال إنشاء الفرقتين السادسة والسابعة مشاة، ولكن عبد الناصر وجد أن المبالغ المطلوبة كبيرة ولا يمكن تدبيرها إلا على حساب المشروعات المدرجة في خطة التنمية الاقتصادية مما سوف يؤدي إلى وقف تنفيذ بعض المشروعات الحيوية؛ ولذا أعد ثلاثة مشروعات قوانين لعرضها على مجلس الرئاسة، كان الأول يطلب فيه الموافقة على اعتماد إضافي بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات تخصص لمواجهة نفقات العمليات الحربية في اليمن، والثاني يطلب فيه الموافقة على اعتماد إضافي بمبلغ خمسة ملايين أخرى تخصص لتعزيز وتدعيم القوات المسلحة؛ وبذا تم تخفيض ما طلبه المشير عامر في مذكرته من ما مجموعه 26 مليونًا من الجنيهات إلى عشرة ملايين فقط .

أما مشروع القانون الثالث فكان يختص بسلطة مجلس الرئاسة في الترقيات والتعيينات والتنقلات والانتدابات والإحالة إلى التقاعد في كل من القوات المسلحة والشرطة ووزارة الخارجية وكذا في الوظائف المدنية ابتداء من الدرجة الثالثة وما يعادلها في القوات المسلحة والشرطة وما فوقها، حتى تشعر تلك القيادات سواء العسكرية أو المدنية أن ولاءها ينبغي أن يكرس للقيادة الجماعية وليس لأي فرد مهما كان منصبه، ولكن المشير عامر كان قد تقدم كذلك بمشروع قانون إلى عبد الناصر طلب فيه أن تخول له هذه السلطة المخصصة لمجلس الرئاسة لمدة ستة شهور بالنسبة لأفراد القوات المسلحة مبررًا ذلك بتصاعد العمليات الحربية واشتدادها في اليمن .

انسحاب المشير من جلسة مجلس الرئاسة

شهدت الجلسة التي عقدها مجلس الرئاسة مساء يوم 21نوفمبر 1962 أحداثًا ساخنة ومناقشات حامية ويبدو أن عبد الناصر كان يتوقع حدوث ذلك ولذا قرر الاعتذار عن عدم حضور تلك الجلسة التي كان من المقرر أن تعرض خلالها على المجلس مشروعات القوانين الثلاثة المقدمة من رئيس الجمهورية، وكلف البغدادي برئاسة الجلسة نيابة عنه وعلل البغدادي سبب اعتذار عبد الناصر بأنه يرجع إلى عدم ارتياحه إلى جو الاجتماعات في المجلس ولأن النفوس بين أعضائه غير صافية ودلل على ذلك بالطريقة الحادة التي كان المشير عامر يناقشه بها في الجلسة السابقة.

وعندما بدأت جلسة مجلس الرئاسة في موعدها المذكور برئاسة البغدادي طلب البغدادي من الأعضاء أن ينظروا في البداية مشروعات القوانين الثلاثة المقدمة من رئيس الجمهورية قبل مناقشة الموضوعات الأخرى المدرجة في جدول الأعمال.

وبدأ المجلس في مناقشة مشروع القانون الخاص بالأفراد نظرًا لما كان له من أهمية بالغة، وقد طالت مناقشات الأعضاء حول المادة الخاصة بموظفي السلك السياسي والعاملين بالخارج وكذا بالنسبة للموظفين المدنيين.

وعندما انتهت المناقشة واستعد المجلس للانتقال إلى مشروع القانون التالي طلب المشير عامر الكلمة وأخذ يعارض من حيث المبدأ تطبيق ما ورد بمشروع القانون على أفراد القوات المسلحة، لإن ذلك ـ على حد قوله ـ يسلب اختصاص لجان الضباط بالقوات المسلحة ويؤثر على الانضباط العسكري، وتساءل: كيف يمكن لمجلس الرئاسة أن ينظر في تعيينات قادة الكتائب بينما رتبهم العسكرية لا تتعدى رتبة الرائد أو المقدم؟! ولذلك فهو يرى أن يكتفي بالعرض على مجلس الرئاسة تعيين الضباط الحاصلين على رتبة الفريق فقط.

ولكن رأي المشير عامر لم يلبث أن قوبل بالاعتراض والرفض من معظم أعضاء المجلس،

خاصة من زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى؛ فقد أثارهم اعتراض المشير عامر على ذلك القانون الذي سبق أن وافق عليه معهم في اجتماع خاص ضمهم وحدهم دون باقي أعضاء مجلس الرئاسة لضمان توحيد كلمتهم أمام الآخرين.

وشرح أعضاء المجلس في أثناء نقاشهم أسباب اعتراضهم على رأي المشير عامر، وهو أن الهدف من تطبيق هذا القانون أن تصبح القيادة السياسية على دراية بالأشخاص الذين يشغلون مراكز قيادية في الدولة وأن تكون هي صاحبة السلطة النهائية في كل ما يتعلق بشئونهم الوظيفية حتى يصبح ولاء هؤلاء الأشخاص للنظام القائم وليس لأحد من الأفراد؛ ولذا كان من الضروري أن تخضع القوات المسلحة بدورها لهذا القانون حتى لا يختل تنفيذه من جهة وحتى لا تنعزل القيادة السياسية عن القوات المسلحة من جهة أخرى مما يضر بالصالح العام، ولم يلبث الموقف أن تحرج؛ فقد ظل المشير عامر مصراً على رأيه في الوقت الذي تبين فيه إصرار معظم زملائه على رأيهم في ضرورة تطبيق القانون على أفراد القوات المسلحة.

ورغبة في إنقاذ الموقف طلب كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة السابق تأجيل النظر في مشروع القانون المقترح، ولم يلبث المشير عامر أن شاركه في طلب التأجيل.

وبادر البغدادي الذي ترأس الجلسة بأخذ الأصوات على اقتراح التأجيل فلم ينل الأغلبية المطلقة؛ إذ لم يحصل سوى على خمسة أصوات من أحد عشر صوتًا، ثم أخذ البغدادي الرأي على مشروع القانون المقترح فنال ستة أصوات وبذا حصل على الأغلبية وأصبح قانونًا صادراً من أعلى سلطة في الدولة وهو مجلس الرئاسة مما يتعين الالتزام به وتنفيذه.

وكان الذين صوتوا في جانب التأجيل هم: عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وكمال رفعت وأحمد عبده الشرباصي، أما الذين صوتوا بالموافقة على مشروع القانون فهم: زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وعبد اللطيف البغدادي وعلي صبري ونور الدين طراف، ولم تكد تظهر نتيجة التصويت حتى هب المشير عامر واقفًا واستأذن في الانصراف وانسحب من الاجتماع.

وعقب انتهاء الجلسة مباشرة توجه أعضاء مجلس الثورة القدامى إلى منزل عبد الناصر بمنشية البكري، وعندما عرضوا عليه ما جرى خلال الاجتماع أبدى استياءه من تصرف المشير عامر وقال لزملائه: "المسألة ليست التأجيل أو الموافقة على القرار إنما المسألة أن حكيم غير مقتنع بالقيادة الجماعية وقد ضرب ستاراً حول الجيش، وهل يعقل أنني أعمل بطريقة سرية حتى أحصل على معلومات عن الجيش، وهل نسمح أن يقود الجيش علي شفيق (السكرتير الخاص للمشير عامر) وهل نقبل أن يعين جلال هريدي مساعداً للملحق العسكري بواشنطن بعد الذي حدث منه في سوريا عند الانفصال؟!".

ماذا حدث من جلال هريدي في سوريا؟

في بداية عام 1957 تولى النقيب جلال هريدي بعد عودته من فرقة صاعقة بالولايات المتحدة مهمة تشكيل أول وحدات صاعقة مصرية وإنشاء مدرسة الصاعقة في معسكر أنشاص، وأسندت إليه قيادة هذه القوات التي أخذت تتدرج في تدريباتها العنيفة حتى أصبحت على أعلى مستوى من اللياقة البدنية والمهارة القتالية والروح الفدائية مما جعل القيادة العامة تكلفها بأشق الأعمال وأخطر المهام سواء في وقت السلم أو الحرب.

وعندما وقع الانقلاب العسكري السوري ضد الوحدة في 28سبتمبر 1961 قرر الرئيس عبد الناصر بوصفه رئيساً للجمهورية العربية المتحدة إرسال قوة كبيرة تُنقل جواً ومشكَّلة من وحدات من الصاعقة والمظلات بقيادة الرائد جلال هريدي وكانت مهمتها الهبوط بالمظلات في مطار اللاذقية (على بعد حوالي 250كم شمال دمشق) لتأمين المطار والميناء بالتعاون مع الحامية السورية باللاذقية التي أفادت المعلومات بأنها ما زالت مؤيدة للوحدة.

وعندما علم عبد الناصر عقب تحرك الطائرات التي كانت تنقل القوة المصرية أن حامية اللاذقية أعلنت انضمامها لقوات الانقلاب السوري أمر بوقف جميع التحركات الجوية والبحرية التي أجريت، حقنًا للدماء العربية، وتم على الفور الاتصال لاسلكيًا بالطائرات التي

كانت تحمل وحدات الصاعقة والمظلات والمتجهة إلى اللاذقية للعودة في الحال إلى قواعدها فعادت كل الطائرات بالفعل فيما عدا تسع طائرات لم يتيسر الاتصال بها إذ كانت قد اقتربت من مطار اللاذقية وعلى متنها الفوج الأول من رجال الصاعقة المكون من 35 ضابطًا و200 من ضباط الصف والجنود من بينهم الرائد جلال هريدي قائد الصاعقة .

وحوالي منتصف الليل تمكنت قوة الصاعقة المصرية من الهبوط بالمظلات بسلام وبلا أي عائق فقد كانت أنوار مطار اللاذقية مضاءة بأكملها .

ولم تطل دهشة الرائد جلال هريدي عندما اكتشف أن المطار محاصر بالعربات المدرعة والجنود السوريين فقد علم عن طريق الإذاعة المصرية حقيقة ما جرى ، وأن قوات الصاعقة والمظلات التي كانت تتبعه عادت كلها إلى قواعدها ، وأن حامية اللاذقية التي كانت ستتعاون معه في مهمته قد أعلنت انضمامها لقوات الانقلاب .

ولم يلبث جلال أن تلقى اتصالاً لاسلكيًا من القاهرة وكان على الطرف الآخر الرئيس عبد الناصر بنفسه الذي قال له : " العملية ألغيت . . سلم نفسك وقوتك إلى القيادة السورية " وعندما تم تنفيذ ذلك الأمر أصبح ضباط وجنود القوة المصرية بمثابة أسرى حرب وصدر أمر قادة الانقلاب في دمشق بترحيلهم جميعًا إلى سجن تدمر الذي يقع على بعد 150كم شرق مدينة حمص في قلب الصحراء .

بينما نقل جلال هريدي وحده إلى سجن المزة بدمشق حيث وضع في زنزانة انفرادية تحت الأرض . وبعد مضي حوالي ستة أسابيع على جلال في سجن المزة استدعي ذات يوم إلى غرفة قائد السجن حيث فوجئ برؤية النقيب السوري توفيق جدعان الذي كان يعمل أثناء الوحدة معلمًا في مدرسة الصاعقة بأنشاص تحت قيادته وكان على صلة وثيقة معه وموضع ثقته التامة بل ثقة المشير عامر شخصيًا إلى الحد الذي جعله ينتدب ضمن ضباط الحراسة الخاصة للرئيس والمشير أثناء الوحدة عند سفر أي واحد منهما للخارج .

وفرح جلال بالطبع بهذا اللقاء المفاجئ مع أحد الأصدقاء المخلصين أثناء تلك المحنة القاسية التي كان يعانيها، خاصة بعد أن سمح له قائد السجن بالجلوس مع صديقه وحدهما في غرفته حيث تبادلا الحديث بحرية ودون أي حذر أو حرج.

ولم يكن جلال يدري وقتئذ أنه كان ضحية خدعة دبرتها سلطات الانفصال وجعلت من النقيب جدعان الطعم الذي أغراه بالكلام ومسايرته في حديثه في الوقت الذي أعدت فيه الترتيبات الخفية لتسجيل الحديث بأكمله.

وبهذه الوسيلة حصلت سلطات الانفصال على شريط تسجيل ثمين بصوت قائد الصاعقة المصرية، وسواء كان الشريط قد نقل ما قاله جلال بالفعل أو قد تم التلاعب فيه عن طريق عملية المونتاج فقد استغلت سلطات الانفصال هذا الشريط الذي كان مليئًا بالانتقادات وعبارات التهجم والتهكم المسيئة للرئيس عبد الناصر والذي يحوي في الوقت نفسه عبارات الولاء والمحبة للمشير عامر وتمت إذاعته من دار الإذاعة بدمشق عشرات المرات كما طبعوه في كتيب تحت عنوان: "الرجل الثالث في مصر يتكلم" ووزعوا منه آلاف النسخ في مختلف البلاد العربية للدعاية ضد الرئيس عبد الناصر ونظام حكمه.

وعقب أن أمضى أفراد الصاعقة المصريون شهرين في السجن تم الإفراج عنهم جميعًا ونقلوا بالطريق البري إلى بيروت وعادوا إلى مصر على ظهر سفينة مصرية نقلتهم إلى الإسكندرية.

ونظرًا للإساءة التي لحقت بالرئيس عبد الناصر من جراء إذاعة الشريط المسجل وتوزيع الكتيب المطبوع، فإنه كان مصرًّا على ضرورة تقديم جلال هريدي إلى محاكمة عسكرية أو على الأقل فصله من القوات المسلحة ولكن المشير عامر نظرًا لصلته الشخصية بجلال وتقديراً منه لدوره في إنشاء قوات الصاعقة تدخل لدى الرئيس لتهدئته وتخفيف حدة غضبه محاولاً إقناعه بأن شريط التسجيل أجرى فيه عملية مونتاج ولكن دون جدوى. وتعمد المشير إبعاد جلال عن

مصر في تلك الفترة لإبعاده عن الأنظار فبعث به ليلحق بمكتب الملحق العسكري المصري في روما، وعندما عاد إلى القاهرة بعد بضعة أسابيع أمر المشير إرضاء للرئيس بإحالته إلى الاستيداع ولكن مع الحرص في الوقت نفسه على أن يتم ذلك بصورة سرية حتى لا يعلم أحد بهذا القرار.

وبعد بضعة شهور وكانت الزوبعة التي أثارها جلال عندما كان في سوريا قد هدأت أمر المشير بإعادته إلى الخدمة العاملة، وتم تعيينه مساعداً للملحق العسكري في واشنطن، وكان تدخل المشير بهذه الصورة وحمايته لجلال هريدي أحد أسباب الخلاف بين الرئيس والمشير مما جعله يشكو لزملائه من هذا التصرف من المشير.

لماذا اعتزم عبد الناصر التخلي عن رئاسة الجمهورية؟

في يوم 22نوفمبر 1962 دعا عبد الناصر زملاءه إلى الاجتماع في بيته وحضر الاجتماع خمسة من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم: زكريا محيي الدين والسادات وحسين الشافعي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم، وتخلف عن الحضور عبد اللطيف البغدادي لغيابه خارج القاهرة.

وخلال الاجتماع الذي استمر إلى ساعة متأخرة من الليل أخذ عبد الناصر يدلى لزملائه بشكاياته المزمنة من المشير عامر، وعرض عليهم بصراحة ومرارة العديد من خلافاتهما السابقة التي سببت له ـ كما قال ـ جراحًا نفسية عميقة، واعترف لزملائه بأنه كان يتحيز للمشير عامر ويقدمه عليهم جميعًا ـ برغم عيوبه ـ وأنه كثيراً ما كان يقوم بالتنازل عن حقه لإرضائه، ووصف لهم كيف ضغط على نفسه في شهر سبتمبر الماضي عندما تقدم عبد الحكيم باستقالته وذهب بنفسه إلى منزله بالجيزة لاسترضائه.

وفي نهاية حديثه اعترف عبد الناصر بأنه كان مخطئًا في كل هذه التصرفات.

وكشف ناصر لزملائه عن نواياه في المستقبل والتي كانت مفاجأة غير متوقعة بالنسبة لهم،

فقد أكد لهم أنه سيعلن في الاجتماع الشعبي الذي سيعقد في بورسعيد يوم 23 ديسمبر 1962 بمناسبة ذكرى عيد النصر اعتزامه التخلي عن رئاسة الجمهورية عندما يحل يوم 23يوليو 1963 الذي يوافق مضي أحد عشر عامًا على قيام الثورة، وأنه سيتفرغ للعمل في الاتحاد الاشتراكي.

وتم خلال الاجتماع اتفاق عبد الناصر مع زملائه الحاضرين على تعيين قائد عام جديد خلال أسبوع واحد وذكر لهم أن ذلك التعيين سوف يتبعه حركة تغيير للقيادات الموجودة وقتئذ بالقوات المسلحة وأنه يعتزم التمهيد لهذه الإجراءات بإعلان شكل نظام الحكم في المستقبل عن طريق الصحف التي سوف تنشر ذلك في صدر صفحاتها.

وعندما التقى البغدادي مع عبد الناصر بعد بضعة أيام حاول البغدادي إثناء عبد الناصر عما يعتزمه من جهة استقالته من منصب رئيس الجمهورية، وأوضح له أن هذه الاستقالة حل غير عملي ولن تحقق له أي هدف وأن الرأي العام ربما يعتقد أن سبب تنازله عن الرئاسة هو خلافه مع المشير عامر، ولكن عبد الناصر أكد لزميله إصراره على الاستقالة كي يتفرغ للاتحاد الاشتراكي.

وقد علق البغدادي في الجزء الثاني من مذكراته على موضوع استقالة عبد الناصر فقال: إنه ربما كان يرغب في إعلان هذا التنازل عن منصبه لاعتقاده أن الشعب سيتمسك به وسيطالبه بالاستمرار في رئاسة الجمهورية، ويصبح وكأنه استفتاء عليه من الشعب ويكون بهذا قد قطع الطريق على عبد الحكيم.

وخلال هذه الفترة لم تنقطع اتصالات بعض أعضاء مجلس الثورة القدامى مع زميلهم عبد الحكيم عامر بهدف تصفية الجو بينه وبين عبد الناصر وبين باقي زملائه؛ ففي يوم23نوفمبر 1962 توجه السادات وكمال الدين حسين إلى منزل المشير عامر بالجيزة وبذل الاثنان جهدهما لمحاولة إقناعه بضرورة تنفيذ القانون الذي صدّق عليه مجلس الرئاسة منذ يومين ووجوب تطبيقه على أفراد القوات المسلحة أسوة بباقي موظفي الدولة ولكن المشير عامر ذكر لهما أن

القانون عرض على مجلس الرئاسة بطريقة المناورات الحزبية والتكتلات السياسية، وأنه يشعر أن زملاءه يحاولون التخلص منه مما جعله يعتبرهم جميعًا أعداء له باستثناء أحدهم وهو كمال الدين حسين.

وفيما يتعلق بالقانون الذي وافق مجلس الرئاسة عليه قال المشير عامر إنه يعترض على هذا القانون من حيث المبدأ ولذا لا يمكنه الموافقة عليه.

وفي نهاية المقابلة أكد المشير عامر لزميليه أنه في حالة تنفيذ ذلك القانون فسوف يقدم استقالته في اليوم التالي، وعلى مجلس الرئاسة وقتئذ البحث عن قائد عام غيره ليتولى قيادة القوات المسلحة.

وفي أواخر نوفمبر، التقى حسن إبراهيم مع زميله عبد الحكيم عامر في منزله بالجيزة، وقد روى حسن لزملائه أن المشير عامر فتح له قلبه خلال الزيارة وتكلم معه كثيراً عن عبد الناصر فقال إنه يعرفه أكثر من أي شخص آخر من زملائه، وإنه إذا كان اليوم يعمل على تركيز كل السلطات في مجلس الرئاسة فإنه يستهدف من ذلك أن تنتقل إليه هذه السلطات فيما بعد كرئيس للجمهورية إثر إعلان إعادة التنظيم السياسي في 23يوليو 1963 لأنه في ذلك الوقت لن يكون هناك مجلس رئاسة.

ليكن فراقنا بالمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف

لم يلبث المشير عامر أن فاجأ الرئيس عبد الناصر بإرساله خطابًا موجهًا إليه في أول ديسمبر 1962 كان يتضمن استقالته وابتعاده عن الحكم، ونظراً لأهمية هذا الخطاب الذي استخدمه المشير لصالحه فيما بعد، بعد هزيمة يونيو 1967، وحاول نشره على أوسع نطاق للتدليل على اتجاهه الديمقراطي؛ لذا فإننا سوف ننشر أهم فقرات هذا الخطاب فيما يلي:

"عزيزي الرئيس جمال عبد الناصر.. بعد السلام عليكم ورحمة الله أرى أن الواجب وأيضًا الوفاء يقتضيني أن أكتب إليك معبراً عن رأي مخلص رغم الأحداث الأخيرة؛ فبعد

عشر سنوات من الثورة وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بيني وبينك لا يمكنني أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما في نفسي كعادتي دائمًا، إنني أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التي تشارك في الحكم أمر ضروري، وقد وجدت في الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السرية ونوع من التكتيك الحزبي فضلاً على ما لا أعلمه من أساليب الدس السياسي، والنتيجة التي وصلنا إليها خير دليل على ما أتصوره؛ فقد استطاع هذا الأسلوب أن يتغلب على ما كنت أعتقده مستحيلاً وهو تحطيم صداقتنا. المهم في الموضوع أنني لا أستطيع بأي حال من الأحوال أن أجاري هذا الأسلوب السياسي لأني لو فعلت لتنازلت عن أخلاقي وأنا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى نصف عمري.

والذي أريد أن أحدثك عنه بخصوص نظام الحكم في المستقبل فإنني أعتقد أن التنظيم السياسي القادم ليكون مثمرًا ناجحًا يجب أن يبني على الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما في ذلك اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي وبما في ذلك اللجنة التنفيذية العليا، وإن تمت اللجان العليا، بدون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى في التنظيم الديمقراطي للاتحاد الاشتراكي، وأن ما يجب أن نسعى إليه الآن هو الروح الديمقراطية وخصوصًا بعد عشر سنوات من الثورة، وإنني لا أتصور بعد كل هذه الفترة وبعد أن صفي الإقطاع ورأس المال المستغل وبعد أن منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ أنه هناك ما نخشاه من ممارسة الديمقراطية بالروح التي كتب بها الميثاق وخصوصًا أن الملكيات الفردية الباقية والقطاع الخاص لا يشكلان أي خطر على نظام الدولة كما أنه ليس هناك ما يمنع إطلاقًا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكي.

كذلك الأمر بالنسبة للصحافة فيجب أن تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة آرائهم وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحررين من الكتابة دون خوف أو تحفظ وبما يكفل عدم الخوف من الكتابة وتوهم الكاتب أنه سيطارد أو يقطع رزقه.

دعني وأنا أودعك أن أحدثك أيضًا عن الحكومة ورأيي فيها؛ ففي رأيي أن النظام الطبيعي للحكم يكون كالآتي:

- إما حكومة رئاسية ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية ويكون مسئولاً أمام البرلمان مسئولية جماعية مع وزارته.
- أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية ويكون رئيس الاتحاد الاشتراكي هو رئيس الوزراء وتكون أيضًا مسئولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد في الميثاق. على كل حال، أيٌّ من هذه الحلول فإن وجودك في النظام أو الأصح على رأسه ضرورة وطنية وأنا لا أقول ذلك مجاملة فهناك الكثيرون مستعدون للمجاملة أو الموافقة على رأيكم بمجرد إبدائه.

وأنا أودعك أرجو من الله ألا يحدث مني أو منك ما يجعل ضميرنا يندم أو يجعلنا صغاراً في أعين أنفسنا، ويكفي ما حققه أهل السوء إلى الآن فقد نجحوا فيما تمنوا وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلاً.

وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف. والله أسأل أن تتم حياتنا بشرف وكرامة كما بدأناها بشرف وكرامة.. ورغم كل شيء ورغم كل ما أعلم فإنني أدعو لك من قلبي بالتوفيق وأتمنى لك الخير وأدعو ربي أن يوفقك في خدمة هذه الأمة لخيرها والسلام.. عبد الحكيم عامر".

وقد اتضح أنه برغم أن الخطاب كتبه المشير عامر بخط يده فقد نسخت منه عدة صور كتبت على الآلة الكاتبة لنشرها وتوزيعها عند الضرورة للحصول على مكسب سياسي كما حدث بالفعل فيما بعد في أزمة يونيو 1967، وعلى الرغم من تقديم المشير عامر استقالته فإن الوضع العام داخل القوات المسلحة لم يكن يدعو إلى الاطمئنان؛ فقد وردت إلى عبد الناصر تقارير عديدة أفادت بأنه تجري في تلك الفترة ترتيبات معينة بغرض عمل تكتلات بين الضباط لمساندة المشير عامر في موقفه وأن هناك قوى داخل القوات المسلحة تعمل لصالح المشير ضد الرئيس.

وعندما وصلت أنباء الأزمة إلى القيادات المقربة من المشير حدث تجمع للضباط ذوي

الرتب الكبيرة في مقر القيادة العامة بكوبري القبة فيما يشبه مظاهرة عسكرية للقيادات تعبيراً عن تمسكها بعبد الحكيم عامر وإصرارها على بقائه قائداً للقوات المسلحة.

وقد ذكر عبد الناصر لزملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى أن المعلومات التي تجمعت لديه تفيد بأن صلاح نصر رئيس المخابرات العامة يجتمع يومياً مع حكيم وأنه يعمل لصالحه وأن بعض القادة والضباط يبيتون في معسكراتهم استعداداً للطوارئ وأن اللواء عثمان نصار، وهو أحد المقربين للمشير وكان يعمل في اليمن، ألغى سفره إلى اليمن في اليوم التالي لاجتماع مجلس الرئاسة ليبقى في القاهرة بجوار المشير عامر.

وفي يوم 6ديسمبر قابل شمس بدران الرئيس عبد الناصر وبلّغه أنه يحمل رسالة شفوية من المشير عامر وهي أنه يريد رداً على خطابه الذي أرسله إلى الرئيس منذ خمسة أيام كما أنه يطلب منه قبول استقالته.

وأجابه عبد الناصر في حدة إنه إذا كان المشير يرغب في الاستقالة فإن عليه أن يتقدم بها إلى مجلس الرئاسة.

وكان عبد الناصر قد تم اتفاقه مع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى على ضرورة تصفية الموقف مع عبد الحكيم قبل نهاية ديسمبر على أساس إما أن يقبل حكيم أن يكون عضواً بمجلس الرئاسة فقط ويعين بدلاً منه قائد عام جديد وفي هذه الحالة تتم إحالة جميع الضباط المشكوك في أمرهم من أعوانه إلى التقاعد، وإما أن تقبل استقالة المشير من جميع مناصبه ويستدعي الأمر في هذه الحالة اعتقال أعوانه المقربين.

وتم الاتفاق على تنحية الفريق صدقي محمود قائد القوات الجوية ليحل محله مدكور أبو العز وكذا تنحية الفريق سليمان عزت قائد القوات البحرية على أن يُختار قائد آخر موثوق به من القوات البحرية ليحل محله.

وقد عبر عبد الناصر لزملائه عن المرارة التي يشعر بها نحو عبد الحكيم بعد كل ما بذله من أجل إرضائه فقال:

" هل يعتقد عبد الحكيم أنه هو الذي بنى بنفسه هذه القوة السياسية التي يتمتع بها الآن . . إنني أنا الذي عملت على بنائها لاعتقادي أننا شخص واحد وكان هذا على حساب كل فرد منكم وعلى حساب المصلحة العامة في بعض الأحيان ولم يكن يخطر في ذهني أن يصل عبد الحكيم إلى ما وصل إليه اليوم " .

برغم كل المشاكل والأزمات
المشير عامر أصبح "الرجل الأول مكرر" في الدولة

ولم تلبث التدابير التي أعدها عبد الناصر بالاتفاق مع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى لتصفية وضع المشير عامر قبل نهاية ديسمبر 1962 أن تبددت في الهواء، كما تلاشت أيضًا تأكيدات عبد الناصر لزملائه القدامى من أنه سيعلن خلال الاجتماع الشعبي الذي سيعقد في بورسعيد يوم 23ديسمبر في ذكرى عبد النصر تنحيه عن رئاسة الجمهورية وتفرغه للعمل بالاتحاد الاشتراكي فلم يسمع أحد سواء في ذلك الاحتفال أو في أي محفل آخر من الرئيس عبدالناصر كلمة واحدة عن هذا الموضوع .

وفي يوم 11ديسمبر 1962 توجه المشير عامر إلى منزل الرئيس عبد الناصر بناءً على وساطة شمس بدران بينهما وقد حرص الطرفان على وجود شمس طوال فترة المقابلة التي استمرت بضع ساعات .

وخلال ذلك اللقاء العاطفي المؤثر جدّد الطرفان أواصر علاقتهما الوثيقة وروابط صداقتهما القديمة وقد بكى المشير عامر مرات عديدة لفرط تأثره، خاصة عندما قال لعبدالناصر :

" إذا استدعى الأمر ستجدني أول المدافعين عنك وسأقاتل أمام باب بيتك دفاعًا عنك " .

وفي أثناء العتاب الذي تبادلاه قال عبد الناصر لعامر :

" لماذا تربط نفسك دائمًا بالجيش وتتمسك بقيادته هل كان هدفنا عندما قامت الثورة أن

تتولى أنت قيادة الجيش وأتولى أنا رئاسة الجمهورية أو لست أنا الذي اقترحت تعيينك قائداً عامًا؟ وعندما حدث انفصال سوريا كان ينبغي أن تحاسب على ما جرى ولكني نظرت إلى وضعك على أنه وضع سياسي وأصررت على بقائك عندما طلبت أنت أن تستقيل من منصبك وأنا أعلم أن موضوع انفصال سوريا عمل لك أزمة نفسية، ولهذا السبب حاولت أن أخفف عنك عناء هذه الأزمة عندما خصصتك وحدك بالثناء في الاحتفال الأخير بذكرى قيام الثورة دون باقي الزملاء، كما أن تعمدنا الإعلان عن صواريخ الظافر والقاهر كان هدفه أن نستعيد بعض ما خسرناه في عملية الانفصال مما يعود عليك شخصيًا بالنفع برغم أن المفترض أن يظل هذا الأمر سرًا عسكريًا" .

وأكد عبد الناصر لعامر أن جميع أعضاء مجلس الثورة القدامى سيبتعدون تمامًا عن السلطة التنفيذية عند حلول 23يوليو 1963، وأن ذلك الأمر سيتم تنفيذه في القوات المسلحة عن طريق تعيين قائد عام جديد لهذه القوات خلال شهر مارس 1963 بعد أن تنتهي حرب اليمن، على أن يستمر المشير عامر نائبًا للقائد الأعلى مع وجود القائد العام الجديد.

ونظرًا لأنه كان من المتعذر على الرئيس التراجع عن تنفيذ القانون الذي أصدره مجلس الرئاسة والذي اعترض عليه المشير حتى لا يصاب الرئيس بالحرج أمام أعضاء المجلس، كما كان من الصعب على المشير التراجع عن موقفه حفاظًا على كرامته أمام ضباط القوات المسلحة، لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين على حل وسط وهو أن يقتصر ما يعرضه المشير عامر على مجلس الرئاسة على رتبتي اللواء والفريق فقط، كما اتفقا على تأجيل تنفيذ القانون لمدة ستة أشهر، ولكن هذا الحل الوسط جاء على حساب القيادة الجماعية التي كانت ممثلة في مجلس الرئاسة؛ فقد أضعف هذا الحل من قوة المجلس وانعكس على وجوده نفسه حتى أصبح دوره ثانويًا برغم أنه وفقًا لقرار تشكيله ووصف عبد الناصر له كان أعلى سلطة في البلاد!!

ومن العجيب أنه حتى هذا الحل الوسط لم يقيض له التنفيذ ولم يعطه المشير عامر أي قدر من الاهتمام؛ فقد ظل يمارس جميع سلطاته داخل القوات المسلحة كما كان الحال من قبل دون

أي تغيير ولم يقم بعرض أية مسائل خاصة بكبار الضباط على مجلس الرئاسة كما لم يتم تعيين قائد عام جديد في شهر مارس 1963 بحجة أن حرب اليمن كانت ما تزال مستمرة.

وكان لخروج المشير عامر ظافراً في جميع الأزمات التي وقعت بينه وبين عبد الناصر أثره الكبير في ازدياد ثقة المجموعة الملتفة حوله في قوتها مما جعل منها أخطر مركز قوة في مصر خلال تلك الفترة.

برغم القيادة الجماعية.. كل السلطات في يد عبد الناصر

عندما صدر القرار الجمهوري بإنشاء مجلس الرئاسة في سبتمبر 1962 أعلن عبد الناصر عن قيام مرحلة جديدة من مراحل الثورة تقوم على أساس المؤسسات السياسية التي تمهد السبيل لقيام ديمقراطية سليمة، ولكن الفكرة برغم وجاهتها وسلامتها لم تحقق الهدف المرجو منها لأن النوايا ـ كما أثبت الواقع ـ لم تكن سليمة؛ لذا جاء التنفيذ فاشلاً مما ترتب عليه فشل فكرة القيادة الجماعية، واستمر عبد الناصر يمارس شئون الحكم بالأسلوب القديم نفسه وهو تركيز جميع السلطات في يده برغم أن المفترض عدم صدور أي قرارات جمهورية إلا بعد إقرار المجلس لها.

وكان هناك تنظيم داخلي مقترح لمجلس الرئاسة يضم سكرتارية فنية ولجانًا للدراسة والمتابعة، وقد وافق المجلس على التنظيم المقترح، كما وافق على أسماء الفنيين المرشحين للعمل به، ولكن القرارات الجمهورية الخاصة بالتنفيذ لم تصدر على الإطلاق برغم إثارة هذا الموضوع في اجتماعات المجلس عدة مرات.

وكان المفترض أن تتولى الأجهزة المختصة بالحصول على المعلومات في مصر تزويد مجلس الرئاسة بصورة من تقرير المعلومات التي ترسلها بانتظام إلى رئيس الجمهورية وإلى بعض الجهات العليا بالدولة كي يتيسر للمجلس وضع السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها وتعديلها إذا لزم الأمر، وحتى يمكنه أيضًا إصدار قراراته على أسس سليمة، ولكن الأمر الذي

كان يدعو للعجب أن مجلس الرئاسة لم يكن ضمن الجهات التي ترسل إليها تقارير الأجهزة المختصة بالمعلومات وهي: المخابرات العامة والمخابرات الحربية والمباحث العامة وأبحاث وزارة الخارجية وأبحاث وزارة الاقتصاد، مما جعل المجلس وهو أعلى سلطة في الدولة في عزلة تامة عما يجري في البلاد سواء في المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها.

ومن متابعة واقع الأمور في مجلس الرئاسة يتضح لنا أن الهدف الحقيقي من إنشاء المجلس كان رغبة عبد الناصر الملحة في إبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة؛ إذ إنه عقب انتهاء أزمتي سبتمبر ونوفمبر 1962 بفشل خطة عبد الناصر في تنحية المشير عن قيادته بسبب تمسك قادة وضباط القوات المسلحة به وتأييدهم له في موقفه اضطر عبد الناصر إلى التراجع عن تصميمه وإلى إجراء المصالحة مع المشير وتصفية الجو بينهما.

ولم تكد تنتهي الأزمتان ويبدأ عام 1963 حتى ظهر بوضوح مدى التغير الكبير الذي طرأ على نظرة الرئيس إلى مجلس الرئاسة فبعد أن كان اهتمامه شديداً بنقل جميع السلطات في الدولة إلى المجلس، وكان حريصًا على انتظام مواعيد جلساته، وعلى أن يضم جدول أعماله القضايا الكبرى التي تهم الدولة، وبعد أن كان دائم الإشادة بالدور الخطير الذي سوف يؤديه المجلس في تحقيق القيادة الجماعية تمهيداً لإقامة الحياة الديمقراطية، إذا بالحال يتحول إلى النقيض؛ فأصبح المجلس لا يُدعى إلى الانعقاد إلا نادراً ثم توقف بعد ذلك انعقاده ولم يبق لأعضائه دور يؤدونه سوى أن يوقعوا بالموافقة على الموضوعات المرسلة إليهم من مجلس الوزراء بطريقة التمرير كوسيلة للحفاظ على الشكل، وبعد فترة قصيرة تم تجاهل الناحية الشكلية أيضًا، وأصبحت القرارات الجمهورية يتم صدورها حتى ولو اعترض واحد أو أكثر من أعضاء المجلس عليها عند عرضها بالتمرير برغم أن القواعد العامة تمنع إصدار أي قرار جمهوري في حالة اعتراض أحد الأعضاء عليه عند التمرير، ويلزم في هذه الحالة عرض الموضوع على المجلس مجتمعًا، وهكذا أصبح مجلس الرئاسة الذي هو أعلى سلطة في البلاد مجلساً شكليًا وأضحت القيادة الجماعية ضرباً من الأوهام.

وقد سجل عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة السابق والذي كان عضواً في مجلس الرئاسة رأيه في هذا المجلس في الصفحة 225 من الجزء الثاني من مذكراته فقال :

" كانت الشكوك قد بدأت تساورني في أن جمال عبد الناصر نفسه لا يريد أن يكون لمجلس الرئاسة فعاليته وقوته ، ذلك لأنها إن وجدت فسوف تنتقص من قوته السياسية ولو مظهريًا على الأقل أمام الرأي العام وهو ما كان يحاول دائمًا أن يتفاداه حتى يعتقد الكل أنه المحرك الأساسي لكل شيء .

وكنت قد ظننت في البداية أن عبد الناصر جاد في قيام القيادة الجماعية وأنه حريص على تحقيق نجاحها خاصة بعد انفصال سوريا وكدرس مستفاد من هذا الحدث ، وقد أصبت بخيبة أمل أليمة عندما اتضح لي غير ذلك " .

كمال حسين يقول لعبد الناصر "الاشتراكية في المشمش":

كان عبد الناصر يأمل بعد إنشاء مجلس الرئاسة وبعد أن استقطب ـ كما كان يعتقد ـ زملاءه أعضاء مجلس الثورة القدامى بتعيينهم أعضاء في مجلس الرئاسة وإشراكهم معه في المواجهة التي حدثت بينه وبين المشير عامر خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر 1962 أن تمضي الأمور بينه وبينهم في سهولة ويسر في أثناء الاجتماعات الخاصة التي يدعوهم لحضورها في منزله ، ولم يكن يتصور أن يتكرر في مثل هذه الاجتماعات ما كان يحدث في الزمن الماضي أثناء اجتماعات مجلس الثورة قبل حله في منتصف عام 1956 من توجيه البعض منهم انتقاداتهم إليه أو الاعتراض على آرائه واقتراحاته ؛ فلقد زالت عنهم سلطة السيادة كما زالت صفة القيادة الجماعية التي كانت تمنحها لهم عضويتهم في مجلس الثورة ، وأصبح ما يحوزونه من سلطة يتوقف على ما يستمدونه من الرئيس عبد الناصر الذي تركزت في يديه جميع السلطات في الدولة .

ولكن أَمَلَ الرئيس في أن يدرك زملاؤه القدامى حقيقة وضعهم ويسيروا على النهج الذي

رسمه لهم لم يلبث أن ذوى وتبدد؛ فقد ظن بعضهم أن مجلس الرئاسة باعتباره أعلى سلطة في الدولة هو الوريث الشرعي لمجلس الثورة؛ لذا فإن لهم الحق في مناقشة الرئيس بجرأة وصراحة كما كانوا يفعلون في الماضي، وهكذا انبرى عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين ليشكلا جبهة قوية لمعارضة الرئيس وتوجيه سهام النقد ضده بصراحة قاسية أحيانًا مما أثار حفيظته ضدهما وأدى إلى نشوء جو من التوتر في العلاقات بينه وبينهما وانتهى الأمر بعد قليل ـ كما سوف نرى ـ بتقديم استقالتيهما واعتزالهما الحياة العامة.

وكان أول موضوع أثار الخلاف بين الطرفين هو موضوع التأميم؛ فقد دعا عبد الناصر زملاءه القدامى إلى الاجتماع معه في منزله في مارس 1963 وعرض عليهم مشروع قراره بتأميم بعض الشركات، وعلى الرغم من موافقة أغلبية المجموعة عليه فإن البغدادي اعترض على إصداره لمخالفته الميثاق الوطني الذي كان ينص على ألا تتخذ مثل هذه القرارات إلا بعد عرضها على مجلس الأمة (مجلس الشعب فيما بعد).

وألح البغدادي على عبد الناصر لتأجيل إصدار القرار لحين انعقاد مجلس الأمة في يوليو 1963 أي بعد أشهر قلائل حتى لا يكون الرئيس الذي تبنى الميثاق الوطني هو أول من يعتدي عليه، واستجاب الرئيس في بادئ الأمر لرأي البغدادي وأجّل إصدار القرار بالفعل، ولكن لم يمض سوى أربعة شهور حتى دعا الرئيس مجلس الرئاسة للانعقاد في الإسكندرية في أغسطس 1963 ونظرًا لعدم حضور البغدادي وكمال الدين حسين هذا الاجتماع، فقد وافق المجلس على إصدار القرار دون أية معارضة.

وبعد عام كامل من اجتماع عبد الناصر مع مجموعة زملائه القدامى في منزله في مارس 1963 كما أسلفنا دعاهم مرة أخرى في 4مارس 1964 إلى الاجتماع معه أيضًا في منزله. وكانت الأمور قد وضحت عن ذي قبل وظهر بجلاء مدى ما أصبح عليه مجلس الرئاسة من ضعف وهزال؛ ولذا كان من الطبيعي أن يكون الاجتماع عاصفًا والنقاش حاميًا، واستهل كمال الدين حسين حديثه بالإشارة إلى عدم توافر الحريات خاصة حرية الصحافة، وعدم

وجود ضمانات لمن يقومون بالنقد؛ إذ إنهم مهددون في مورد رزقهم، ثم انتقل كمال إلى انتقاد الاشتراكية المطبقة في مصر، وأكد ضرورة أن تكون مستمدة من الشريعة الإسلامية وليس من نظريات ماركس ولينين.

ورد عبد الناصر على ما ذكره كمال فنفى عن نفسه أنه شيوعي وإن كان لم ينف أنه متأثر بالفكر الماركسي ودار حوار أيديولوجي ساخن بعد ذلك بين عبد الناصر وكمال حول الاشتراكية؛ فقد قال عبد الناصر إن الاشتراكية في مصر لا بد أن تتطور حتى يمتلك الشعب كل أدوات الإنتاج، وإن ذلك يسري على جميع الوحدات الإنتاجية مهما صغر حجمها، ولما سأله كمال عما إذا كان ذلك يسري على سبيل المثال على ميكانيكي يملك ورشة صغيرة ويعمل عنده اثنان من الصبيان، رد عبد الناصر بالإيجاب وقال إن الصبيين اللذين يعملان عند الميكانيكي يمكن أن يشاركاه في الأرباح بنسب متساوية، وجاء تعليق كمال على إجابة عبدالناصر مفاجأة لجميع الحاضرين بقوله: "يبقى في المشمش"، وعقدت المفاجأة لسان عبد الناصر وأزعجه هذا التعليق غير المتوقع فنظر إلى كمال باندهاش ولكنه لم يرد عليه.

وانبرى البغدادي للحديث بعد فترة سكون طويلة فأوضح أن القيادة الجماعية الممثلة في مجلس الرئاسة قد فشلت، لإن المجلس لا يجتمع ولا يعرض عليه شيء من الأمور الأساسية ولا يعلم أعضاؤه أية معلومات عن الشئون الخارجية أو الداخلية ولا عن العمليات الحربية التي تجري في اليمن مما جعل المجلس معزولاً تمامًا عما يدور حوله، ونظرًا لأن مجلس الرئاسة يعد أعلى مستوى في القيادة السياسية للدولة لذا استنكر البغدادي أن يكون حاله بهذه الصورة الهزيلة، وأكد أن المجلس لم يجتمع منذ سبعة أشهر أي منذ أغسطس 1963 عندما أصدر قرارات التأميم في اجتماعه بالإسكندرية.

ودار نقاش حاد بين البغدادي وعبد الناصر بسبب شكوى البغدادي من عدم وصول أي تقارير معلومات من الأجهزة المختصة إلى المجلس وكذا عدم صدور القرارات الجمهورية الخاصة بتشكيل السكرتارية الفنية اللازمة له برغم تكرار طلب إصدارها مما أدى إلى تجمد

المجلس لعدم وجود جهاز فني يعاونه في مسئولياته، وانتهى الحوار بسؤال وجهه عبد الناصر إلى البغدادي في استنكار:

"يعني أنا خططت لعزلك عن الصورة؟" وأجاب البغدادي:

"هذه هي النتيجة وأنت مسئول عن نجاح القيادة الجماعية لأن مستقبل هذا البلد متوقف على نجاح هذا التنظيم على مختلف المستويات وإلا فالبلد سيحكم حكمًا ديكتاتوريًّا في المستقبل".

ومن المفارقات التي تدعو إلى الالتفات أن عبد الناصر الذي سبق له خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر 1962 مع المشير عامر أن استعان بزملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى، منهم البغدادي وكمال حسين، وحرضهم ضد المشير وكون معهم جبهة لإبعاد المشير عن القيادة العامة للقوات المسلحة إذا بالموقف يتحول إلى النقيض بعد حوالي عام ونصف العام فيتدخل المشير عامر في اجتماع 4مارس 1964 لتلطيف حدة النقاش وليصد عن عبد الناصر هذا الهجوم الذي شنه البغدادي فيقول له وللحاضرين:

"إن الصورة لن تتضح إلا بعد وجود مجلس الأمة لأنه سيكون هناك مكتب سياسي ومجالس شعبية فضلاً عن مجلس الأمة، ولذا ستصبح القيادة السياسية العليا (أي مجلس الرئاسة) في الصورة سواء بالنسبة للمشاكل القائمة أو لما يجري في البلاد".

وانتهى الاجتماع بعبارات قالها عبد الناصر في عصبية وكانت في الواقع نذيراً لما بيّته عبد الناصر لزميليه البغدادي وكمال في المستقبل؛ فقد قال: "المشكلة جذرية فإن كمال حسين أثار نقطة جديدة ولأول مرة وهي مسألة الدين، والبغدادي يتهمني بأنني أعمل على عزله عن الصورة العامة وأن القيادة الجماعية فشلت بسببي، وأنا موافق على أن أمشي وتعملوا أنتم قيادة جماعية ناجحة".

لماذا قال عبد الناصر: "البغدادي عاوز يعمل ريس وكمال حسين حقود"؟

تعمد عبد الناصر عدم دعوة زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى سواء لعقد اجتماع خاص معه في منزله كما كان يجري الحال غالبًا فيما مضى أو لعقد اجتماع عام يحضرونه مع باقي أعضاء مجلس الرئاسة، وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يعتزم الإعلان عن قواعد العمل السياسي والدستوري في البلاد في المرحلة المقبلة بعد فترة قصيرة فإنه لم يصرح لزملائه القدامى أثناء اجتماع 4مارس بأي نبأ عن هذا الموضوع، وعندما سأله البغدادي عن رأيه في مشروع إعادة التنظيم السياسي للمرحلة المقبلة، أجابه بأنه ليس لديه حاليًا أي مشروع خاص بالتنظيم لتلك المرحلة ومن الواضح أن عبد الناصر بعد جلسة 4مارس 1964 قد قرر ألا يكون لمجلس الرئاسة أي دور سياسي في المستقبل بعد أن استنفد أغراضه منه وبعد أن أدرك خطورة وجود معارضين أقوياء في ذلك المجلس مثل البغدادي وكمال الدين حسين مما قد يثير له المتاعب والمشاكل أو يقلص من سلطاته المطلقة.

وقد ورد في مذكرات صلاح نصر الرئيس الأسبق للمخابرات العامة أنه في مقابلة له مع عبد الناصر (بعد اجتماع 4مارس) قال له الرئيس:

" أنا قررت أن أضع النقط على الحروف وسوف أعين عبد الحكيم عامر نائبًا أول لأنتهي من مشكلة الأقدمية بين أعضاء مجلس الثورة. . وأنا أعمل إيه إذا كان عبد اللطيف البغدادي عاوز يعمل ريّس وكمال حسين حقود" .

وذكر صلاح نصر أنه تعجب مما ذكره عبد الناصر عن كمال حسين فقد سبق أن قال عنه لصلاح إنه أخلص الناس له على الإطلاق.

ونظرًا لأن مجلس الأمة الجديد كان من المقرر انعقاده في 26مارس 1964 لذا فقد قرر البغدادي إزاء الأوضاع السياسية السائدة والتي لم يكن راضيًا عنها أن يبعث باستقالته المسببة إلى الرئيس عبد الناصر في 16مارس 1964 وكان أهم ما ورد فيها:

" لما كنت غير راغب في الاستمرار في الحياة السياسية لأسباب سبق ذكرها في اجتماعنا الأخير بمنزلكم يوم 4مارس وهي تتعلق بالمرحلة الحالية من التنظيم .

وكما تعلمون أن مبدأ القيادة الجماعية مبني أساسًا على المسئولية التضامنية والمشاركة في إصدار القرارات، وهو أمر حتمي لنجاح مثل هذه القيادة في مباشرة مسئولياتها، ولكنه قد ترتب على عدم وضع هذا المبدأ الأساسي موضع التنفيذ عدم قدرة هذا المجلس (المقصود مجلس الرئاسة) على القيادة والقيام بواجباته الجماعية وهي في نظري أساسية وضرورية لضمان الأمن والاستقرار السياسي في بلادنا في المستقبل، لذا قررت الانسحاب من الحياة العامة وعدم المشاركة في المسئولية في المرحلة القادمة من التنظيم التي تبدأ حسب تقديري من أول يوم لانعقاد مجلس الأمة الجديد يوم 26مارس 1964 متمنيًا لك وللزملاء دوام التوفيق " .

المشير عامر النائب الأول للرئيس ونائب القائد الأعلى

لم يلبث الإعلان عن التنظيمات السياسية الجديدة أن صدر في جريدة الأهرام لأول مرة يوم 19مارس 1964 أي بعد أسبوعين فقط من الاجتماع الأخير الذي عقده الرئيس في منزله مع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى واعتبارًا من 19مارس ولبضعة أيام تالية انفردت جريدة الأهرام بنشر التطورات السياسية لقواعد العمل السياسي والدستوري في الجمهورية العربية المتحدة (اسم مصر في ذلك الوقت) في صفحاتها الأولى وبالمانشيتات العريضة، وكان من أهم هذه التطورات إلغاء الآثار الباقية للأحكام العرفية وقانون الطوارئ والإفراج عن جميع المعتقلين الذين لم تصدر أحكام قضائية بإدانتهم (كان معظمهم من المعتقلين السياسيين) كذلك تصفية الحراسات وأي آثار ترتبت عليها والتعويض عنها هي والتأميم بصرف سندات بفائدة 4٪ قابلة للتداول في البورصة، والنص على أن الأثاث والمجوهرات والتحف لا تمس وتبقى لأصحابها الذين كانوا تحت الحراسة وأوضحت جريدة الأهرام أن المرحلة الماضية التي انقضت حققت عن طريق التأميم سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وقطعت خطوة ضخمة نحو إزالة المتناقضات الطبقية كما زفت إلى الشعب بشرى بدء المرحلة الجديدة التي سوف تبدأ مبرأة من

كل العقد والرواسب التي نشأت عن الاستغلال الطبقي ـ ونشرت الأهرام كذلك وثيقة في غاية الأهمية ـ على حد قولها ـ واتضح أنها كشف بالذين تزيد ذمتهم المالية على 50 ألف جنيه من الذين خضعوا لأحكام الحراسة .

وفي يوم 21مارس 1964 نشرت جريدة الأهرام في صفحتها الأولى وبالمانشيت العريض :

" وزارة جديدة تعمل مع مجلس الأمة الجديد . . علي صبري يرأس الوزارة الجديدة وينتظر أن يتم التشكيل خلال ثلاثة أيام " .

وفي يوم 24مارس نشرت الصحف في صدر صفحاتها القرارات الجمهورية التي شملت التنظيمات السياسية الجديدة وكان الرئيس قد أصدر قراراً جمهورياً بتعيين المشير عبد الحكيم عامر نائبًا أول لرئيس الجمهورية وتعيين زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وحسن إبراهيم نوابًا لرئيس الجمهورية ، كما أصدر قراراً جمهورياً بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة علي صبري وتعيين نور الدين طراف وأحمد عبده الشرباصي وكمال الدين رفعت نوابًا لرئيس الوزراء ، وفي 26مارس انعقد مجلس الأمة الجديد وتم انتخاب أنور السادات رئيسًا للمجلس .

ويتضح لنا من تحليل مغزى التعيينات الجديدة حقائق على أعلى درجة من الأهمية كما يلي :

أولاً : قرر عبد الناصر إنهاء دور مجلس الرئاسة من الناحية الواقعية دون الإعلان عن ذلك رسمياً برغم أنه لم يمض على إنشائه سوى حوالي عام ونصف عام خشية أن ينافسه على السلطة أمام الشعب ولو ظاهرياً باعتباره أعلى سلطة في الدولة وممثل القيادة الجماعية ـ وحتى يتسنى له القضاء على هيبة المجلس معنوياً : أصدر كل التنظيمات والإجراءات الجديدة والقرارات الجمهورية دون عرضها على المجلس كما كان الواجب وفقًا لقانون إنشائه كما امتنع عن دعوته للانعقاد منذ أكثر من سبعة أشهر ـ وحتى يتسنى له القضاء على كيان المجلس مادياً : قام بتعيين كل أعضائه ـ فيما عدا البغدادي وكمال الدين حسين

ـ في مناصب تنفيذية في التنظيمات الجديدة برغم أن قانون المجلس يحظر ذلك، فشغل أربعة من أعضاء المجلس وهم أعضاء مجلس الثورة القدامى مناصب نواب رئيس الجمهورية (عامر وزكريا والشافعي وحسن إبراهيم) وشغل خامسهم وهو السادات منصب رئيس مجلس الأمة، كما شغل الأعضاء الأربعة الآخرون من خارج مجلس الثورة السابقة أربعة مناصب وزارية (علي صبري رئيس الوزراء وطراف والشرباصي وكمال رفعت نواب رئيس الوزراء).

ثانيًا: استبعد عبد الناصر العضوين الباقيين من مجلس الرئاسة وهما: البغدادي وكمال الدين حسين من جميع التعيينات التي شملتها القرارات الجمهورية عقابًا لهما على موقفيهما المعارضين منه، فقد كان يعتقد أنهما يشكلان محورًا ضده من جهة، ونظرًا لما أبدياه من جرأة وشدة في معارضته وانتقاد آرائه وتصرفاته من جهة أخرى، خاصة في الاجتماع الأخير في 4مارس 1964 في الوقت الذي كان فيه باقي أعضاء مجلس الثورة القدامى يتبارى أغلبهم في إظهار الخضوع والولاء له ويتنافسون في مرضاته والموافقة على كل آرائه ومقترحاته دون نقاش أو جدال حفاظًا على مناصبهم.

وعندما شعر البغدادي وكمال بما كان يبيته لهما عبد الناصر بسبب موقفيهما منه بادرا بتقديم استقالتيهما قبل ظهور التنظيمات الجديدة حفاظًا على كرامتيهما، وبذا حققا المثل المأثور: (بيدي لا بيد عمرو) ولكنهما برغم الاستقالة وابتعادهما عن الحياة العامة لم يفلتا من غضب الرئيس وانتقامه كما سوف نرى.

ثالثًا: عين المهندس عبد الوهاب البشري في التشكيل الجديد لوزارة علي صبري وزيرًا للحربية حتى يكون مسئولاً أمام مجلس الأمة، أي يمكن أن يُسأل ويُستجوب عن القوات المسلحة، بينما بقي المشير عامر يمارس شئون منصبيه الخطيرين (النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة) بعيدًا عن التشكيل الوزاري الذي يرأسه علي صبري وبعيدًا عن أية مسئولية أمام مجلس الأمة.

وهكذا انهار مجلس الرئاسة الذي أنشأه عبد الناصر خصيصًا لتقليص سلطات المشير عامر وإبعاده عن القيادة العامة للقوات المسلحة، ولينقلب الحال بعد عام ونصف عام، فيضطر عبدالناصر إلى إصدار القرارات الجمهورية التي جعلت من المشير عامر الرجل الثاني في الدولة أو كما كان يقول البعض "الرجل الأول مكرر".

البغدادي يدفع ثمنًا غاليًا لاستقالته

وعقب تقديم البغدادي استقالته في 16مارس 1964، وضع عبد الناصر تليفونه تحت المراقبة، وتطوع أهل الدس والوقيعة فنقلوا للرئيس أن البغدادي يهاجمه في مجالسه الخاصة؛ ولذا لم يمض سوى أسبوع حتى أصدر الرئيس في 24 مارس قرارًا بوضع سعد البغدادي شقيق عبد اللطيف البغدادي والذي كان يعمل في مجال الاستيراد والتصدير تحت الحراسة ووضع رجال المباحث العامة أختام التشميع على مكتبه في اليوم التالي.

ولكن إدارة الحراسات أصيبت بالحيرة؛ إذ سبق أن صدر قرار يوم 21مارس ضمن قرارات التنظيمات السياسية الجديدة ونشر بالصحف بتصفية الحراسات وإلغاء أي آثار ترتبت عليها، بل التعويض عنها بصرف سندات بفائدة 4٪ قابلة للتداول في البورصة؛ ولذا أصبح لا يوجد سند قانوني لتنفيذ قرار فرض الحراسة على سعد البغدادي الذي صدر بعد ثلاثة أيام من قرار تصفيتها على مستوى الدولة.

وللتخلص من ذلك المأزق صدرت التعليمات إلى إدارة الحراسات بأن تعتبر أن قرار فرض الحراسة على سعد قد صدر يوم 13مارس وربما تم اختيار ذلك اليوم بالذات للإيحاء بأن البغدادي قدم استقالته بعد فرض الحراسة على شقيقه.

وقد ورد في مذكرات صلاح نصر رئيس المخابرات العامة بشأن هذا الموضوع ما يلي:

"بعد صدور قرار فرض الحراسة، تبين للرئيس أن سعد البغدادي ليس له أي رصيد في البنوك وكاد عبد الناصر يقوم بتنفيذ فكرة خطرت على ذهنه وقتئذ لولا أنني أثنيته عنها إذ قال لي إنه سوف يصدر أمرًا إلى المباحث العامة بتفتيش مساكن أسرة البغدادي في القاهرة وشاوه (بلدة البغدادي في محافظة الدقهلية) وعلل ذلك بأنهم يحفظون أموالهم في البيوت فقلت له:

(دي تبقى فضيحة وخاصة لو لم يجدوا ما تبحث عنه ولا داعي لهذه الإجراءات التي ستترك في النفوس آثارًا بغيضة لن تنسى) فقال عبد الناصر ـ (إنت عارف البغدادي قال إيه بعد ما وضع أخوه تحت الحراسة . . قال أحسن لعبد الناصر يحط الليثي أخوه تحت الحراسة اللي واكلها من كل ناحية في إسكندرية) ونجحت في إقناع عبد الناصر بأن يلغي فكرة التفتيش ولكن قلبه كان مليئًا برواسب عميقة من الحقد على البغدادي وأسرته " .

وبعد عام كامل أصدر عبد الناصر قرارًا برفع الحراسة عن سعد البغدادي يوم 18مارس 1965 ونص القرار على " أن ترد إليه كل ممتلكاته وأمواله وكأن القرار السابق لم يكن " وكان السر في صدور ذلك القرار يرجع إلى قصة طريفة ؛ ففي يوم 15مارس 1965 أجرى استفتاء على رئاسة الجمهورية وعلى الدستور ولم يذهب كمال الدين حسين للإدلاء بصوته بينما ذهب البغدادي إلى لجنة الانتخاب القريبة من منزله قبل إغلاق الصناديق بربع ساعة وعرف البغدادي فيما بعد من محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام، وقتئذ أن عبد الناصر علم بذهاب البغدادي إلى لجنة الانتخاب للتصويت في الاستفتاء ؛ ولذا اهتم بنتيجة التصويت في تلك اللجنة التي أدلى فيها البغدادي بصوته، ولما علم أن نتيجة التصويت فيها كان 100٪ تأثر من موقف البغدادي وأصدر بعد 48 ساعة من إعلان النتائج قرارًا جمهوريًا برفع الحراسة عن شقيقه سعد .

ولم تكن حادثة سعد هي الوحيدة بالنسبة للبغدادي ؛ فقد وقعت حادثة أخرى خاصة بزوج ابنته المهندس محمد محمود نصير وقد سجلها البغدادي في مذكراته في الصفحتين 250 و251 الجزء الثاني فقال ما يلي :

" ورغم هذا لم يقف إيذاء جمال عبد الناصر عند هذا الحد لكنه تعداه أيضًا إلى زوج كريمتي المهندس/ محمد محمود نصير وكان يعمل بالخارج في الأعمال الحرة ومقيمًا في لندن منذ أن تزوج ابنتي بعد استقالتي بشهور قليلة وكان قد حضر مع زوجته وطفله الصغير إلى القاهرة في إجازة لمدة أسبوع في شهر نوفمبر 1966، ولكنه منع من السفر عندما أراد العودة إلى عمله وحجز في مصر ووضع اسمه في القائمة السوداء وقد ضايقني هذا التصرف من جمال ولكنني لم أحاول الاتصال به لرفع هذا الظلم الذي وقع على زوج ابنتي .

وقد طرق زوج كريمتي جميع أبواب معارفه وهم كثيرون ومنهم زكريا محيي الدين وهيكل ولكن جمال صمم على موقفه ولم يستجب لأحد.

ولقد تحطم ما كان قد بناه زوج ابنتي بالجهد الشاق والعرق وضاع عليه جهد عامين وظل بالقاهرة يبحث عن عمل له لعدة شهور دون جدوى إلى أن عينه هيكل في جريدة الأهرام ليتولى وحدة الكمبيوتر التي أنشأها بالجريدة وكان ذا خبرة سابقة في هذا العمل" .

كمال حسين يقول: إنني لا أحقد عليك ولكنني أرثى لحالك

بعد أن تعرض البغدادي عقب تقديم استقالته لهذه السلسلة من أعمال الانتقام بفرض الحراسة على شقيقه سعد البغدادي ووضع زوج كريمته في القائمة السوداء، حل الدور على زميله في المعارضة كمال الدين حسين ولكن بعد فاصل كبير من الوقت بلغ حوالي عام وتسعة أشهر، ولم يكن السبب فيما حاق به من اعتقال وتحديد إقامة يرجع إلى تقديمه استقالته في مارس 1964 كما جرى للبغدادي ولكن السبب كان يرجع إلى إرساله خطابًا إلى عبد الناصر يوم 12أكتوبر 1965 ردد له فيه عدة مرات عبارة "اتق الله" وكان ذلك في إثر ما كان يسمعه يتردد بين المواطنين عن سوء معاملة الإخوان المسلمين المتهمين في قضية مؤامرة الإخوان عام 1965 والمعتقلين في ذلك الحين في السجن الحربي وما وصل إليه عن وسائل تعذيبهم البشعة على أيدي حمزة البسيوني مدير السجن الحربي وزبانيته تحت إشراف شمس بدران الذي تم تكليفه بإجراء التحقيق في هذه القضية بمعاونة المباحث العامة والمباحث الجنائية العسكرية.

وقد سجل صلاح نصر في مذكراته مقدمة عن قصة اعتقال كمال الدين حسين فقال:

"في يوم 14أكتوبر كنت مدعوا في حفل زفاف هدى ابنة الرئيس عبد الناصر إلى زميلها في الدراسة حاتم صادق الذي أقيم في الحديقة الرحبة التي تشمل عدة أفدنة خلف منزل الرئيس وفجأةً قام المشير عامر النائب الأول للرئيس من على المائدة الرئيسية وسار بين الموائد متجهًا إلى داخل المنزل، وأشار إليَّ أن أتبعه ولما دخلنا المنزل عرض عليّ خطابًا موجهًا من كمال حسين إلى عبد الناصر ولما قرأته قال لي عبد الحكيم: (ستحدد إقامة كمال) فقلت له: (أهذه مناسبة

لتعتقلوا فيها زميلاً لكم) فقال المشير : (أيعجبك أن يخاطب كمال حسين الرئيس بهذا الأسلوب . . إن جمال متأثر ، خاصة أنه علم أن بعض الصحفيين علموا بأمر الخطاب وإنني أخشى أن يتخذ جمال إجراء أشد من تحديد الإقامة ولذا فالأفضل أن تحدد إقامته حتى تهدأ العاصفة ويبتعد كمال في تلك الظروف عن الإخوان) واتصل المشير بالفريق هلال عبد الله هلال أحد مساعديه وكلفه بمهمة تحديد إقامة كمال حسين " .

ويستكمل كمال الدين حسين شرح قصة اعتقاله فيقول : "في يوم 14أكتوبر 1965 كنت جالسًا في غرفة مكتبي مع عدد من الضيوف منهم محمد عبد المنعم (رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون فيما بعد) ومحمد مصطفى هاشم وبهجت رمضان من الأصدقاء وأنور أبو العطا زوج شقيقتي وكان يشغل منصب رئيس مجلس مدينة القناطر الخيرية (فوجئ أبو العطا في اليوم السابق بوزير الحكم المحلي حمدي عبيد يتصل به ويبلغه قرار إحالته للمعاش فورًا على أن يترك سكنه الحكومي في الحال) وجاءني الشغال يبلغني أن هناك زائرين في الصالون وتركت ضيوفي لأرى القادمين وكانا هلال عبد الله هلال وحسن خليل رئيس المباحث الجنائية العسكرية ورحبت بهلال وصافحت حسن خليل وبدا على هلال الحرج فشجعته وقلت له : خير يا هلال ، فقال والحرج يبدو في اهتزاز صوته : سيادة الرئيس عاوزك تستريح شوية في الهرم وإحنا أعددنا كل شيء ، قلت له : عندي ضيوف وأرجو ألا يمس أحد منهم شيء وسأصعد لإعداد حقيبة ملابسي .

ونزلت إلى هلال وقلت له : بلّغ إن الست حرمي ستصحبني ، فأجاب وكأن عنده تعليمات سابقة : مفيش مانع .

وجمعت ملابسي وذهبت أنا وحرمي إلى فيلا الهرم (استراحة الآثار) وعندما اقتربنا منها وجدنا أنها تحولت إلى معتقل (أسلاك شائكة ودشمة بها جنود وحرس مزودين بمدافع ماكينة) كما نزعت كل أجهزة التليفون .

وعلمت أنه بمجرد خروجي من منزلي اقتحم المنزل رجال المباحث الجنائية العسكرية وفتشوا كل شيء حتى الملابس الداخلية وأخذوا كل ما عثروا عليه من أوراق ومذكرات ومن بين الأوراق مسودة خطاب كنت أعتزم إرساله إلى عبد الناصر وبرغم أنهم أخذوه فإن بعض عباراته لا زالت عالقة في ذهني فقد قلت له في ذلك الخطاب :

(إنني لا أحقد عليك ولكنني أرثي لحالك : أنت الذي كنت تقول للناس ارفع رأسك يا أخي فأخفضت جميع الرءوس . . أنت الذي كنت تقول إن بناء المستشفيات والمصانع سهل ولكن بناء الإنسان صعب فحطمت كل الرجال . . إنك لا يصح أن تكون سعيداً وأنت حاكم لشعب فعلت به كل ذلك . . إنني لا أندم على شيء إلا أنني بيدي اشتركت معك) وقد أعطوا هذه المسودة لعبد الناصر واستغلها في إطلاع كل ذي شأن من العرب أو الزملاء عليها عندما كانوا يسألون عن سر اعتقالي وكان رجال المباحث الجنائية العسكرية قد منعوا ضيوفي من الخروج ثم اصطحبوهم معهم إلى السجن الحربي (ظل بعضهم مثل محمد عبد المنعم عدة شهور في السجن) كما اعتقلوا كل من حضر من أقاربي لزيارتي .

كانت هذه صورة ما حدث في منزلي ، أما في البلد حيث كان يقيم والدي كانت هناك صورة مماثلة ، ولكنها في اليوم التالي لاعتقالي ، إذ فوجئ والدي يوم الجمعة 15أكتوبر بحكمدار القليوبية واثنين من مفتشي المباحث العامة ومأمور بندر بنها وضابطين برتبة رائد يحضرون إلى منزله في بنها وكان أبي طريح الفراش ولم يكد يراهم الوالد حتى بادرهم بالسؤال : وأنا كمان حتعتقلوني؟ ورد الحكمدار بأنه آسف لأنه ينفذ أمراً بتحديد إقامته في منزله ورفع التليفون ومنع أي أحد من الاتصال به ، وصرخ أبي فيهم : (منه لله . . هو عشان ابني ما أرسل له خطاب يقول له "اتق الله" يعمل فينا كده؟) فهرول الجميع إلى غرفة الجلوس حتى لا يسمعوا بقية ثورة أبي .

ونقلوني إلى مكان أمين آخر في الهرم أيضًا وتصادف أن اشتد مرض السكر بزوجتي وطلبت السماح لي باستحضار طبيب لفحصها ، ومر يوم واثنان وثلاثة وكل يوم يبلغني ضابط

الحرس أن الطبيب سيحضر، ومر أحد عشر يومًا وبعدها حضر الطبيب وكانت حالة زوجتي قد ازدادت سوءًا ولقيت ربها في اليوم الرابع عشر بعد الشهر الثالث من اعتقالي، وانتظرت ماذا سيفعلون، وللتاريخ أذكر هذا الموقف لقد أفرجوا عني في ذلك اليوم وسمحوا بأن تشيع جنازة لزوجتي وتقام لها ليالي المأتم الثلاث في البلدة.

وبرغم أن موعد الجنازة لم يعرفه إلا القلائل فقد فوجئت بآلاف المشيعين يتوافدون على السرادق بميدان التحرير حتى ضاق بهم ولم يبعث عبد الناصر حتى بمندوب عنه ولم يشترك بعض الزملاء من أعضاء مجلس الثورة واشترك البعض الذي كان لا يهمه رضاء الحاكم أو سخطه عليه.

الرسالة التي بعث بها كمال حسين إلى المشير عامر:

لم تكن الرسالة التي قال فيها كمال الدين حسين لعبد الناصر (اتق الله) قد بعث بها إلى عبد الناصر وحده بل أرسل صورة منها إلى المشير عامر وقد فوجئ كمال حسين بعد اعتقاله بثلاثة أيام بالعقيد حسن خليل يحضر إليه ويقول له: "سيادة المشير مسافر بره وبيسألك مش عاوز حاجة؟ ورد كمال حسين: "عايزك توصل له الكلمتين دول بس إذا كنت تقدر.. قل له اللي اختشوا ماتوا" وكان المشير عامر مسافرًا هذه المرة إلى فرنسا.

وظل كمال حسين في المعتقل ينتظر أن يتصل به أحد من زملائه الحكام الذين شاركهم في ثورة 23يوليو دون جدوى، وفكر أن يبعث مرة ثانية برسالة إلى عبد الناصر ولكنه عدل عن الفكرة ليقينه أن الرسالة لن تصله وقرر أن يكتب إلى المشير عامر لأن حراسه كانوا من المباحث الجنائية العسكرية مما جعله يتأكد أن الرسالة سوف تصله وسيحملها بالطبع إلى عبد الناصر ليقرأها هو أيضًا.

وقد كتب كمال حسين هذه الرسالة بتاريخ 25أكتوبر 1965 أي بعد اعتقاله بأحد عشر يومًا وفيما يلي أهم فقراتها:

"بسم الله الرحمن الرحيم ـ يا عبد الحكيم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كلمة صريحة وأخيرة لن تنزعج بعدها .

اليوم أصبحت يا عبد الحكيم أعتقد أنه لا حياة لي في بلدي الذي أصبحت أرى فيه جزاء لكلمة (اتق الله) هو ما أنا فيه وما أهلي فيه . . عندما قلت لكم اتقوا الله بعد أن ألجمتم جميع الأفواه إلا أفواه المنافقين والمتزلفين والطبالين والزمارين . . قلت لكم اتقوا الله في الحرية التي قضيتم على كل ما كان باقيًا من آثارها . . قلت لكم اتقوا الله لأنكم أردتم استنعاج هذا الشعب وأنا لم أكن أرضى ذلك ولذا أصبحت الآن لا أطيق الحياة في هذا الجو الخانق، وأنت تعلم يا عبد الحكيم أنكم لن يمكنكم أن تكبلوا روحي وإن اعتقلتم جسمي وأنت تعلم يا عبدالحكيم أنكم لا تملكون أي حق شرعي فيما قمتم به نحوي إلا حق الديكتاتورية والطغيان إذا جاز أن يكون لها حق .

أنا آسف أن تتحول ثورة الحرية إلى ثورة إرهاب لا يعلم فيها كل إنسان مصيره لو قال كلمة حرة يرضي بها ضميره ووطنه، فإذا قيل لي أو للناس إن هناك مفهومًا آخر للحرية فهذا هو التضليل وحكم الهوى الذي يضل به الشيطان أولياءه لينسوا قانون الله وشرع الله وشرع الإسلام الذي جاء ليخلص الناس من عبادة العبد إلى عبادة رب العباد . . حرية يتساوى فيها أبناء آدم وحواء أمام الله أمام الشرع، أمام الحكم الإلهي الذي لا يقبل التأويل واللف والدوران يا عبد الحكيم . . مهما كانت التفاسير والشعارات فالحرية هي الحرية التي عبر عنها عمر بن الخطاب حين قال: (متي استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا، وحين قيل له (اتق الله) قال لا خير فيهم إذا لم يقولوها ولا خير فينا إذا لم نسمعها) . . يا عبد الحكيم إن إجراءاتكم هذه التي أصابتني إن كنت قد تحملتها في صبر فإن الصدع الذي أصاب مشاعري تجاه من أمر بها صدع يصعب رتقه وأنت تعلم يا عبد الحكيم حينما جئتني في مارس 1965 وقلت لك إنني مستعد للاعتقال أو القتل قلت من نفسك (اعتقال إيه يا شيخ . . والله أنا اللي ييجي يعتقلني أنا أضربه بالرصاص) . . أنا فكرت في هذا ولكني لم أستصوبه لأن هذا ينافي إيماني، وجاء هلال

يحدثني كرجل وعلى لسان رجل مع ذلك كانت النتيجة أن فتش منزلي وحجرة مكتبي ورقة ورقة وحجرة نومي وعائلتي وحتى ملابسي ومتعلقات السيدات واعتقل أهلي وضيوفي الذين تصادف وجودهم في منزلي حينئذ وأنا لا أعرف مصيرهم حتى الآن كما لا يعلم أحد من أفراد الشعب سبب أو مكان أو مصير أي شخص يعتقل منهم، وإذا مات أحدهم لأي سبب يكتفى بأن يخطر أهله بأنه قد هرب أو أنه قد دفن في مكان كذا وتحت رقم كذا.. مجرد رقم.. كان إنسانًا حيًا فأصبح رقمًا مدفونًا يا عبد الحكيم إن ما قمتم به نحوي جريمة تمامًا مثل الجرائم الكثيرة التي ارتكبت تجاه المواطنين وكانت الرجولة تقتضي أن يواجهني أحد منكم لأعلم منه ماذا جرى.. لماذا انطبقت السماء على الأرض من كلمة حق تصيح فيكم (اتقوا الله) فإذا لم يواجهني أحد منكم فلماذا لا أواجه بمحكمة عادلة شرعية لأعرف ما هي التهمة الموجهة لي ما دام قد أصبح أمرًا طبيعيًا في زمن الحرية أن يعتقل الناس وتصادر حرياتهم دون أن توجه لهم تهمة؟!!

ألم أقل لك في مارس الماضي إنه إذا لم يتنازل عن تألهه وفرديته فلا فائدة للعمل معه؟ فهل يا ترى هذا الذي جرى لمواجهة كلمة (اتق الله) هو دليل على هذا التنازل؟

يجب أن تعلم يا عبد الحكيم رأي الناس فيكم وما يحسونه نحوكم.. لقد أصبحتم ويا للأسف في نظر الشعب جلاديه.. نتيجة تدعو للرثاء وحصاد مر لثورة 23يوليو التحررية الكبرى تتجرعه الملايين المستذلة بعدما وضعت في تلك الثورة وقياداتها آمالها واستأمنتها على الحرية، ولكن أين الأمانة الآن والله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل؟! لقد بُددت الأمانة وقد وئدت الحرية ونعيش هذه الأيام وكأنها ليل لا يبدو له فجر.

يا عبد الحكيم لا تتصور أني مبتئس لما جرى ولكنني حقيقة أشعر بالأسف وأقول يا حسرة على الرجال وعلى الثورة، وأشعر بذنب واحد وهو أن ثقتي غير المحدودة فيكم مكنت للطغيان أن يسلب هذا الشعب حريته وكرامته وإنسانيته ومهما كانت الشعارات الزائفة التي

تُردد والادعاءات التي تقال فالناس جميعًا يعرفون حقيقتها والسلام. كمال الدين حسين 25/ 10/ 1965 " .

سر برقية المشير عامر التي طلب فيها سحب قوات الطوارئ:

كان الجو السياسي والعسكري خلال عام 1966 في منطقة الشرق الأوسط ملبدًا بالغيوم، وكان التوتر يسود المنطقة؛ فقد بلغت الدول العربية معلومات مؤكدة عن صفقات سلاح ضخمة زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل وبادرت بعض الدول العربية، خاصة سوريا والعراق بإرسال رسائل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تطلب إليه عرض الأمر على مجلس الجامعة لمواجهة هذا التهديد الخطير الذي يعرض سلامة البلاد العربية وأمنها وحياة شعوبها لأفدح الأخطار.

وكانت أحوال العالم العربي مضطربة؛ ففي العراق قتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف في حادثة سقوط طائرة هليكوبتر، وتولى الرئاسة من بعده شقيقه اللواء عبد الرحمن عارف، ولم تكن لديه أية خبرة سابقة بالأمور السياسية، وقد زادت بواعث الشك والحذر لدى الرئيس الجديد إلى الحد الذي جعله يطلب من الرئيس عبد الناصر إرسال قوة مصرية لتتولى مهمة حراسته وحراسة القصر الجمهوري في بغداد، وبالفعل وصلت قوة مصرية من 350 ضابطًا وجنديًا لحراسة عبد الرحمن عارف، وفي الأردن ساءت العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية التي كان يرأسها وقتئذ أحمد الشقيري والحكومة الأردنية؛ فقد عارض الملك حسين خطط الشقيري لتدريب وحدات من المنظمة في الأراضي الأردنية تمهيدًا للقيام بإغارات مسلحة على أهداف إسرائيلية، خاصة من الضفة الغربية، وكان الملك يخشى من أن يؤدي ذلك إلى قيام إسرائيل بإغارات انتقامية على الأراضي الأردنية، ونتيجة لموقف الملك حسين، شن الشقيري حملة شعواء ضده من إذاعة فلسطين بالقاهرة.

وفي سوريا التي توالت عليها الانقلابات العسكرية وقع انقلاب عسكري في فبراير 1966

أطاح بالفريق أمين الحافظ العدو اللدود لعبد الناصر، واختير الدكتور نور الدين الأتاسي لرئاسة الجمهورية والدكتور يوسف زعين رئيسًا للوزراء والدكتور إبراهيم ماخوس وزيراً للخارجية.

وفي 14يوليو 1966 اشتبكت الطائرات السورية مع الطائرات الإسرائيلية فوق مواقع تحويل نهر الأردن وأسفرت المعركة الجوية عن سقوط عدد من الطائرات السورية.

وفي 15أغسطس وقعت الطائرات السورية في كمين إسرائيلي وأسفرت المعركة الجوية التي استمرت نصف ساعة عن سقوط إحدى عشرة طائرة سورية إلى جانب اشتباكات برية على شاطئ بحيرة طبرية.

ونتيجة لتردي الوضع بين سوريا وإسرائيل بعث الرئيس السوري وقتئذ نور الدين الأتاسي برسالة إلى الرئيس عبد الناصر يخطره فيها بأن سوريا تتوقع هجومًا جويًّا إسرائيليًّا على المشروعات السورية لتحويل نهر الأردن، وأن القيادة السورية قررت ضرورة التوصل إلى تنسيق كامل مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وفي آخر أكتوبر 1966 وصل إلى القاهرة وفد سوري برئاسة الدكتور يوسف زعين رئيس الوزراء وقتئذ وعضوية الدكتور إبراهيم ماخوس وزير الخارجية واللواء أحمد سويدان رئيس الأركان والعقيد عبد الكريم الجندي مدير العمليات، وبدأت الاجتماعات الرسمية في 2نوفمبر بين الوفد السوري والوفد المصري الذي كان يتكون من الرئيس عبد الناصر والمشير عامر وزكريا محيي الدين وصدقي سليمان رئيس الوزراء ومحمود رياض وزير الخارجية، وفي نهاية المحادثات في 4 نوفمبر 1966 تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين الحكومتين المصرية والسورية وتضمن الاتفاق نصًا بأن أي اعتداء على دولة منهما يعد عدوانًا على الأخرى.

ولم يمض سوى تسعة أيام على توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا حتى وقعت سلسلة من الأحداث، ففي يوم 13نوفمبر 1966 قامت قوة مدرعة إسرائيلية تساندها

المدفعية والطائرات بإغارة وحشية على قرية السموع في الضفة الغربية فدمرت أكثر من مائة منزل وقتلت عدداً كبيراً من الجنود الأردنيين والأهالي.

وكرد فعل لهذه الإغارة الإسرائيلية قامت مظاهرات حاشدة في القدس ومدن الضفة الغربية الفلسطينية، وتعرض الملك حسين وحكومته لهجوم عنيف لأنه تخلى عن الدفاع عن أراضي الضفة الغربية في الوقت الذي رفض فيه السماح لوحدات منظمة التحرير الفلسطينية بالدفاع عن أرض الوطن.

وقام الإعلام الأردني بالدفاع عن الحكومة الأردنية إزاء اتهامها بالتقصير في رد الاعتداءات الإسرائيلية؛ فشن حملة شعواء ضد عبد الناصر متهماً إياه بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية في سيناء وقطاع غزة ويتجنب القتال مع إسرائيل التي تتسلم إمدادات عسكرية كبيرة عن طريق خليج العقبة المفتوح أمام الملاحة الإسرائيلية.

ولم تسكت القاهرة على تلك الحملة الإعلامية الأردنية ضدها فقامت بحملة إعلامية عنيفة ضد الحكومة الأردنية شنتها إذاعة صوت العرب وإذاعة فلسطين بالقاهرة واشتركت دمشق في تلك الحملة الإعلامية وقام الرئيس السوري وقتئذ نور الدين الأتاسي بحث الشعب الأردني على الإطاحة بنظام الحكم الأردني باعتباره حجر عثرة في طريق تحرير فلسطين، وكانت نتيجة هذه الحملات الشعواء أن سحبت الحكومة الأردنية سفيرها من القاهرة كما سحبت اعترافها بنظام حكم السلال في اليمن.

وخلال الأسبوع الأول من ديسمبر 1966 قام المشير عامر على رأس وفد مصري بزيارة باكستان بدعوة من رئيسها وقتئذ أيوب خان بهدف تحسين العلاقات بين البلدين، وقد سجل صلاح نصر رئيس المخابرات العامة وعضو الوفد المصري الذي كان يرأسه المشير في مذكراته واقعة مهمة حدثت خلال هذه الزيارة فقال ما يلي:

"في ليلة السفر ذهبت بصحبة المشير عامر إلى الرئيس عبد الناصر لتوديعه وللحديث معه

في الخط العريض لمهمة الوفد وطلب عبد الناصر من المشير أثناء الحديث أن يرسل إليه برقية لاسلكية من الباكستان يقترح فيها على الرئيس سحب قوات الطوارئ الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ، وكان هدف عبد الناصر من ذلك الرد على الحملة الشرسة التي كانت تشنها أجهزة الدعاية لبعض الدول العربية المعادية لمصر وقتئذ واتهام عبد الناصر بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية، وكان الرئيس يأمل في أن تنجح أجهزة مخابرات الغرب في التقاط البرقية وحل شفرتها ليسبب للدول الغربية الموالية لإسرائيل خاصة الولايات المتحدة جواً من القلق والترقب.

وقبل أن تنتهي زيارتنا لباكستان، عرض عليَّ المشير عامر نص البرقية التي طلب عبد الناصر إرسالها، ولكنني بعد قراءتها نصحته بعدم إرسالها فالحجة ساذجة ولا يمكن أن تنطلي على الولايات المتحدة، كما أنها ستكون مدعاة للسخرية من الذين سوف يتلقونها في القاهرة لأنهم لن يجدوا داعيًا لإرسال مثل هذه البرقية، كما أنهم لا يعرفون الاتفاق الذي تم بين الرئيس والمشير.

ولكن المشير عامر لم يأخذ بنصيحتي مبررًا ذلك بأنه قد وعد الرئيس بإرسالها واستدعى الرائد سعد الجنيدي ضابط الإشارة الذي كان يرافق الوفد وأصدر له التعليمات بإرسال البرقية عن طريق شبكة اللاسلكي الموجودة بالسفارة المصرية والتابعة لوزارة الخارجية.

وكان نص البرقية كما يلي:

"من المشير إلى الرئيس – لقد استمعت أثناء وجودي هنا إلى عدد من الإذاعات العربية ووجدتهم يشهرون بنا دعائيًا ويتهمون الجيش المصري بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية وأرى أن نبحث جديًا ضرورة طلب سحب هذه القوات حتى لا يتهمنا أحد بأننا لا نستطيع أن نتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب".

وبصرف النظر عن النقاش الذي دار عقب هزيمة حرب يونيو 1967 لتحديد من هو

صاحب فكرة سحب قوات الطوارئ الدولية، فالواقع أن صياغة البرقية وإرسالها من الباكستان تدل على أنها برقية مصطنعة لا مبرر لإرسالها بهذه الطريقة خاصة أن ما تضمنته من معلومات كانت كلها معروفة لدى عبد الناصر منذ زمن بعيد، كما أن الإذاعات العربية التي استمع إليها المشير أثناء زيارته للباكستان تم التقاطها وتسجيلها بالطبع وعرضها على الرئيس في القاهرة، ولم تكن هناك حاجة ملحة لسرعة إرسال هذه البرقية عن طريق اللاسلكي، في حين أن المشير سيكون في القاهرة بعد بضعة أيام من إرسالها بعد انتهاء الزيارة، وأخيراً فإن موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية سبقت دراسته بتعليمات من عبد الناصر أثناء الاستعدادات التي جرت منذ عام 1965 عند الإعداد لمؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء للرد على الدعاية المضادة لمصر بسبب وجود قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة وسيناء بدعوى أنها تعد حاجزاً يمنع مصر من المشاركة في رد أي عدوان إسرائيلي مفاجئ؛ ولذا فإن فكرة إرسال البرقية المذكورة كي تلتقطها المخابرات الغربية فكرة ساذجة ولم يكن لها أي مبرر منطقي.

حشد جميع السلطات في يد شمس بدران

كان اقتران نفوذ المشير عامر السياسي، بصفته النائب الأول لرئيس الجمهورية، مع نفوذه العسكري بصفته نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ما جعله يحوز قوة سياسية كبرى في الدولة لا تدانيها سوى قوة الرئيس عبد الناصر نفسه، وهو ما جعل البعض يعتبره الرجل الأول مكرراً، وما جعل المشير عامر يصرح لبعض أخصائه بأن عبد الناصر لو عرض عليه أن يتبادلا المناصب ليتولى كل منهما منصب الآخر لرفض هذه المبادلة دون تردد.

وكانت فترة السنوات الثلاث التي تلت إعلان التنظيمات السياسية الجديدة (من أبريل 1964 حتى أبريل 1967) تعد من أحلى وأهنأ الفترات التي مرت على المشير عامر منذ قيام الثورة؛ فقد زالت أغلب المنغصات التي طالما أثارت أعصابه في الماضي؛ إذ انهار الكابوس المزعج الذي كان يهدد قيادته للقوات المسلحة وهو مجلس الرئاسة الذي أنشأه عبد الناصر

خصيصًا لتقليص سلطاته وإبعاده عن قيادته العسكرية الكبرى، كما منحته أقدميته، كنائب أول للرئيس، السبق في البروتوكول على جميع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى بعد أن كان أربعة منهم يسبقونه في الترتيب وهم: زكريا محيي الدين والسادات وحسين الشافعي والبغدادي.

وفضلاً عن ذلك انقشعت سحب الخلافات التي عكرت جو الصداقة بينه وبين صديق عمره عبد الناصر والتي حاول بعض الزملاء القدامى استغلالها خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر 1962 للتخلص من نفوذه السياسي الكبير وسيطرته الكاملة على القوات المسلحة، وهكذا عادت مظاهر الصداقة والود بين الرئيس وبينه إلى سيرتها الأولى من القوة والصفاء، ولكن لم يكن في مقدرة المشير بالطبع أن يكشف حقيقة ما يضمره الرئيس نحوه أو أن يتأكد من ما يظهره تجاهه من مظاهر المحبة والود نابع بصدق من أعماق نفسه؛ فإن ما في القلوب لا يعلمه إلا الله تعالى؛ ولذا بادله وداً بود وإخلاصًا بإخلاص، هذا وقد أفرزت الصراعات المريرة على السلطة منذ بداية ثورة 23يوليو 1952 العديد من الفئات الانتهازية أو شلل المنتفعين بالثورة الذين كانوا يلتفون حول أصحاب القوة والنفوذ في مجلس الثورة، وكان أخطر هذه الشلل بلا شك هي تلك الشلة الي نبتت في القوات المسلحة وأظهرت ولاءها للمشير عامر والتفت حول مدير مكتبه وقتئذ المقدم شمس بدران الذي سلم له المشير أهم سلطاته بحكم مشغولياته السياسية وحياته الخاصة التي انغمس فيهما انغماسًا تامًا تاركًا المقدم شمس بدران يتحكم في مقادير القوات المسلحة ومستقبل ضباطها وجنودها دون رقيب أو حسيب.

وكانت السلطات الضخمة التي تركزت في يد شمس بدران منذ كان برتبة الرائد ما جعل العديد من الضباط يبدون له أفانين النفاق والتزلف بمن فيهم للأسف بعض كبار القادة من رتبتي اللواء والفريق، مما أضاع وقتئذ في القوات المسلحة تقاليد الانضباط واحترام الأقدمية والرتب الأعلى، وأدت هذه الأوضاع الشاذة إلى المزيد من التفاف شلل المنتفعين والانتهازيين حول شمس بدران وتنافسهم في إرضائه، وفي إظهار مدى ولائهم له وللمشير عامر،

واستعدادهم للتمرد والانقلاب ضد عبد الناصر إذا ما حاول تقليص سلطات المشير أو إبعاده عن قيادته للقوات المسلحة، وقد ظهر تأثير ذلك بوضوح خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر 1962 اللتين قدم خلالهما المشير عامر استقالتيه كما أسلفنا واضطر عبد الناصر إلى استرضاء المشير في الأزمتين خشية تمرد القوات المسلحة ضده وانقلابها عليه.

وفي يوم 10سبتمبر 1966وكان شمس بدران قد ترقى إلى رتبة العقيد، أصدر عبد الناصر قراراً جمهورياً بتعيينه وزيراً للحربية في وزارة المهندس صدقي سليمان، وقد استهدف من هذه الخطوة تصحيح الأوضاع المختلة في القوات المسلحة بتعديل وضع شمس بدران بالنسبة للقادة والضباط، وحتى يصبح تلقيهم الأوامر والتعليمات من شمس بدران وزير الحربية وليس من المقدم شمس مدير مكتب المشير بعد أن تعددت الشكوى من تدهور الانضباط وفقدان كبار القادة لمكانتهم وهيبتهم.

وكان المشير عامر إثر خروجه من أزمة نوفمبر 1962 ظافراً وتعيينه نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة، قد أراد أن يستحوذ على جميع السلطات والاختصاصات المتعلقة بالقوات المسلحة، ولما كان وزير الحربية له بعض هذه السلطات والاختصاصات لذا صدر القرار الجمهوري رقم 117/ 1964 الذي نص على نقل جميع سلطات واختصاصات وزير الحربية إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكان ذلك يشمل جميع المؤسسات والمصالح التابعة للقوات المسلحة ومكاتب المستشارين بالخارج والميزانية العامة وميزانية وشئون قطاع غزة الفلسطيني؛ وبذا تم انفصال القوات المسلحة تماماً عن وزارة الحربية الأم وأصبح منصب وزير الحربية اسماً على غير مسمى وغدا في واقع الأمر وزيراً بلا وزارة.

وعندما تولى شمس بدران وزارة الحربية تم تعديل الوضع على الفور؛ فصدر القرار الجمهوري رقم 1956 الذي نص على أن يتولى وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته، وأن يكون مسئولاً أمامه عما يفوضه فيه من شئون القوات المسلحة من الناحيتين العسكرية والإدارية.

وبهذا القرار أصبح وزير الحربية غير مسئول سواء أمام رئيس الجمهورية أو أمام مجلس الأمة (مجلس الشعب حاليًا) إذ أصبح مسئولاً فقط أمام نائب القائد الأعلى.

ولم يكتف المشير عامر بما ورد في ذلك القرار من تضخيم لسلطات شمس بدران ونفوذه، بل قام بتسليم كل ما كان يستحوذ عليه ـ أي المشير ـ من سلطات واختصاصات (فيما عدا التدريب والعمليات) إلى شمس بدران بقرار واحد فقط هو (قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم 367 لعام 1966 في شأن تحديد اختصاصات ومسئوليات السيد شمس بدران وزير الحربية في نطاق القوات المسلحة). ويلاحظ أن هذا القرار الذي صدر قبل عدة شهور من حرب يونيو 1967، لم يكن قرارًا دستوريًّا؛ إذ إن تحديد اختصاصات أي وزير من الوزراء ينبغي أن يصدر به قرار جمهوري وموقع عليه من رئيس الجمهورية وليس من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما أن القرار لفرط العجب صادر لشمس بدران بصفته الشخصية، أي لا تسري هذه الاختصاصات على أي وزير حربية يأتي من بعده؛ لذا فإن السؤال الذي ينبغي أن نبحث عن إجابته هو: هل كان في الإمكان وقتئذ صدور مثل ذلك القرار المخالف للدستور ثم تنفيذه طوال هذه المدة دون أن يعلم رئيس الجمهورية عنه شيئًا؟ هناك في الواقع احتمالان إما أن الرئيس كان في عزلة تامة عما يحدث داخل القوات المسلحة ولا يدري عن أمورها شيئًا، وهذا ما نستبعده بالنسبة لعبد الناصر، أو أنه كان يعلم ولكنه فضل عدم التدخل خشية أن تحدث أزمة جديدة لا تحمد عقباها بينه وبين المشير وهذا في اعتقادي هو الأقرب إلى الصواب.

هذا وقد تم بموجب القرار رقم 367 المذكور أن تتبع وزير الحربية أهم وأخطر أجهزة القوات المسلحة التي لها علاقة مباشرة بالقادة والضباط وهي إدارات كاتم أسرار حربية (إدارة شئون الضباط حاليًا) والقضاء العسكري والمخابرات الحربية والشئون العامة والتوجيه المعنوي، كما اختص وزير الحربية بجميع الشئون المالية والإدارية والخدمات الطبية والعلاجية، ومن الطريف أنه عادت بموجب ذلك القرار إلى وزير الحربية جميع السلطات والاختصاصات

بالنسبة للأجهزة والمؤسسات والمصالح التي سبق أن سلبت من اختصاصه منذ حوالي عامين بموجب القانون 117/ 1964 والتي نقلت وقتئذ إلى اختصاص نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ وبذا عاد للأذهان موضوع مصلحة السجون قبل الثورة والتي كانت حائرة بين الوزارات؛ إذ كانت تنتقل مع الفريق محمد حيدر باشا القائد العام الأسبق للقوات المسلحة أينما ذهب؛ مما كان موضع تندر الناس في ذلك الوقت!!

وهكذا أصبحت في يد شمس بدران بصفته الشخصية كل وسائل السيطرة على قادة وضباط القوات المسلحة دون رقيب أو حسيب.

مأساة تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة

كان المجالان الوحيدان اللذان خلت اختصاصات شمس بدران وزير الحربية منهما هما التدريب والعمليات الحربية كما ذكرنا، ولم يكن الوزير شمس ـ كما كان يطلق عليه أعوانه ومريدوه ـ يعبأ أو يهتم بهذين المجالين وشاركه في ذلك ضباط المجموعة الملتفة حوله؛ فإن شمس بدران نفسه لم يحصل على أية ثقافة عامة أو علم عسكري منذ أن تخرج في الكلية الحربية في صيف عام 1948 سوى فرقة قادة فصائل في مدرسة المشاة لا تؤهله إلا لقيادة فصيلة مشاة تتكون من ثلاثين جندياً؛ ولذا كان من سخرية القدر أن يتولى الوزير شمس شئون قوات مصر المسلحة التي كانت تقرب وقتئذ من نصف مليون من ضباط وجنود القوات العاملة والاحتياطية.

وعلى الرغم من تكالب شِلل الانتهازيين والمنتفعين والمنافقين على إحراز المغانم واجتناء المكاسب وتنافسهم في إظهار الخضوع والولاء للقيادة العسكرية كوسيلة لتقلد المناصب القيادية الرئيسية في القوات المسلحة، فإن أفرادها لم يحاولوا تنمية معلوماتهم العسكرية التي توقفت بعد بضع سنوات من قيام الثورة، أو أن يعملوا على رفع مستواهم العلمي وقدراتهم القيادية عن طريق حضور الفرق التعليمية الراقية أو البعثات التي أرسلت للخارج للتزود بما كان

ينقصهم من علم عسكري وثقافة عامة خاصة بعد التطورات الضخمة التي حدثت في تنظيم وتسليح القوات المسلحة وتحولها من النظام الغربي في علم التكتيك الحربي واستخدام الأسلحة والمعدات إلى النظام الشرقي بعد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام 1955، وكذلك أصبح التحرر من قيود الانضباط والابتعاد عن مشاق التدريب والمناورات والجهالة بالعلم العسكري الحديث علامة بارزة تتميز بها هذه الشِّلل التي كرست جهودها للولاء للأشخاص وليس للوطن.

وفي صيف عام 1966 أصدرت القيادة العسكرية التي كان على قمتها المشير عامر ومدير مكتبه وقتئذ شمس بدران حركة تنقلات وتعيينات ضخمة تضمنت نقل عدد كبير من كبار القادة والضباط من المناصب التي كانوا يتولونها على رأس التشكيلات والوحدات ليحل محلهم في مناصبهم لاعتبارات الأمن قادة وضباط آخرون لا مؤهل لمعظمهم سوى أنهم من أهل الثقة والولاء بصرف النظر عن كفاءتهم العسكرية أو مؤهلاتهم القيادية، وفي أواخر شهر مايو 1967 وعندما تحرج الموقف العسكري على الجبهة مع إسرائيل بعد إتمام الحشد المصري في سيناء وسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وأصبح نشوب القتال متوقعًا، بين يوم وآخر انتاب المشير عامر والوزير شمس القلق، فقد كانا على يقين من أن معظم من تعينوا من أهل الثقة والولاء في وقت السلم لا يصلحون بتاتًا لتولي قيادة تشكيلاتهم ووحداتهم الميدانية أثناء المعركة المنتظرة، ولكن الأوان في الواقع كان قد فات لتصحيح هذه الأوضاع الخاطئة.

وفي محاولة يائسة لتصحيح الأمور قبل وقوع الكارثة أصدرت القيادة العسكرية قبل أيام من نشوب الحرب قراراً كان يقضي بتغيير اثنى عشر قائداً من قادة الفرق ورؤساء الأركان.

ولم يكن في إمكان القيادة بالطبع أن تشمل حركة التغيير أكثر من هذا العدد خشية انهيار الهيكل العام للقيادات؛ ولذا ظل بعض أهل الثقة برغم جهالتهم وضعف قدراتهم العلمية والميدانية محتفظين بمناصبهم القيادية الخطيرة سواء في القيادات بالقاهرة أو في قيادات الجيش

الميداني في سيناء بسبب ضيق الوقت وفوات الأوان، فقد بلغت الأزمة ذروتها وباتت الحرب على الأبواب.

ومما يؤسف له أن أغلب القادة الجدد لم يتمكنوا من تسلم مهام قياداتهم ـ كما ورد في مذكرات الفريق أول محمد فوزي ـ إلا يوم 4 يونيو أي قبل نشوب الحرب بيوم واحد مما كان يعني أن التشكيلات الميدانية البرية تم إعدادها للقتال وتدريبها على أيدي أولئك القادة الجهلاء من أهل الثقة، ثم دخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي بقيادة قادة آخرين لا يعرفون من أمور ضباطهم وجنودهم شيئًا، ولم يكن لهم برغم كفاءتهم دراية بالخطط الموضوعة والأهداف المطلوب تحقيقها، وليست لهم خبرة سابقة بالأرض التي سيقاتلون عليها، كما أن القوات التي قاتلت تحت قياداتهم لم يكن لديها أي وقت للتعرف على قادتها الجدد مع أن أساس النجاح في القيادة هو أن يكون بين الجنود وقادتهم رباط وثيق وثقة متبادلة ليمكنهم خوض المعارك بنجاح وإحراز النصر.

وهكذا جنى نظام تقريب أهل الثقة والنفاق والولاء الكاذب واستبعاد أصحاب الكفاءة والخبرة والرأي الشجاع على مصر والقوات المسلحة جناية شنعاء، وكان بلا شك أحد العوامل الرئيسية في وقوع هزيمة 5يونيو النكراء.

ولعل ما جرى خلال إحدى جلسات محكمة الثورة، وكان ذلك يوم 24فبراير 1968 أثناء محاكمة أعوان المشير عامر في قضية التآمر على نظام الحكم، فيه الدلالة الكافية على ما ذكرناه من تفضيل أهل الثقة على أهل الكفاءة والخبرة؛ فقد وجه حسين الشافعي رئيس المحكمة الأسئلة التالية للمتهم الأول شمس بدران وكانت ردوده عليها كما يلي:

الشافعي: إنت بتقول فيه ثلاثة عناصر لتأمين البلد. . سياسة البلد والعدالة بين الضباط ومعاملتهم معاملة إنسانية.

شمس: العدالة أولاً إن كل واحد يأخذ حقه ويأخذ دوره في الجيش وإن عنصر الكفاءة يكون أساس الترقية في التشكيلات.

الشافعي: يعني جميع القيادات كان يتوفر فيها هذا العنصر.

شمس: أيوه طبعًا.

الشافعي: واحد زي (اللواء) عثمان نصار في تصورك يصلح لقيادة فرقة؟

شمس: والله ماتحرجنيش وأنا ماكنتش حر في تعيين القيادات.

شلل القيادة العامة بعد ضربة الطيران الإسرائيلية:

عقب ضربة الطيران الإسرائيلية صباح يوم5يونيو 1967 التي ألحقت بالقوات الجوية المصرية أفدح الخسائر كان الموقف في مكتب المشير عامر بالقيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر يدعو للتشاؤم؛ فقد اهتزت أعصاب المشير عامر عقب هذه الكارثة التي جعلت التشكيلات والوحدات البرية المصرية المنتشرة في أرجاء سيناء مكشوفة تمامًا أمام الطيران الإسرائيلي.

وفي أثناء الضربة الجوية الإسرائيلية وما بعدها توالت اتصالات الفريق أول صدقي محمود قائد الطيران المصري التليفونية بالمشير بطريقة دلت على أن أعصابه قد انهارت بعد فقده لمعظم طائراته؛ إذ كان يبكي في التليفون، واتضح أنه كان يهدف من اتصالاته المستمرة تبرير الكارثة التي حلت بالطيران المصري بإقناع المشير بأن عدد الطائرات المغيرة على المطارات المصرية تبلغ ألف طائرة نظرًا لأن طائرات أمريكية وبريطانية اشتركت مع الطائرات الإسرائيلية في غاراتها، وأن إسرائيل لا تملك طائرات ذات مدى بعيد بحيث يمكن لطائراتها الوصول إلى مطار الأقصر كما جرى، واتصل المشير تليفونيًا بالرئيس عبد الناصر وأخبره أن عدد الطائرات المغيرة على مطاراتنا أكثر مما يملك العدو، وأن هناك طائرات أمريكية تغير على مطار الأقصر، وطلب منه أن يبحث عن حل سياسي وأن يصدر بيانًا يتهم فيه أمريكا بالمشاركة في العدوان، ولم يستجب عبد الناصر لمطلب المشير وطالبه بأن يثبت له تدخل الطائرات الأمريكية إذا ما أحضر له جناح طائرة واحدًا عليه العلامات الأمريكية، واتضح أن كل ما ذكره الفريق صدقي محمود للمشير كان أبعد ما يكون عن الحقيقة.

ولم يتبع المشير عامر للأسف أثناء إدارته للحرب الأساليب السليمة للقيادة وإجراءات المعركة الصحيحة بأن تكون اتصالاته المباشرة مقتصرة على الفريق أول عبد المحسن مرتجي قائد الجبهة أو الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني، وأن يترك لهذين القائدين مسئولية مواجهة الموقف وإدارة المعركة ضد العدو، وأن تكون توجيهاته وأوامره الصادرة لهما منبثقة عن تقديرات الموقف التي تجريها هيئة العمليات الحربية الموجودة بغرفة العمليات المجاورة لمكتبه، وكان يرأسها وقتئذ الفريق أنور القاضي؛ فقد اتضح أن المشير عامر قام باتصالات مباشرة عديدة مع قادة وضباط بعض الوحدات الفرعية دون إخطار قياداتها الأعلى، ولم يفكر في الاتصال أو التشاور كما كان الواجب مع الفريق أول مرتجي قائد الجبهة أو الفريق أنور القاضي رئيس هيئة العمليات أو الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان.

وكان عبد الناصر قد حضر إلى مقر القيادة بعد ظهر يوم الاثنين 5 يونيو وعندما التقى مع عبد الحكيم عامر في مكتبه أخبره عبد الحكيم بأن الدفاع الجوي أسقط طائرة أمريكية في ترعة الإسماعيلية، ولكن عبد الناصر أكد له أنه تبين أنها إسرائيلية وليست أمريكية، وطلب منه الاتصال بالمهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس وقتئذ ليتأكد منه بنفسه عن صحة الخبر، واتصل المشير بالفعل مع مشهور الذي أكد له أنها طائرة إسرائيلية، وحاول عبدالناصر عدة مرات أن يستفسر من المشير عامر عن خسائرنا في الطائرات، وعن حقيقة الموقف على جبهة القتال، ولكن المشير كان يتهرب من الإجابة بأن يشغل نفسه في الرد على المكالمات التليفونية، وأخيراً طلب منه الرئيس أن يتفرغ له ولو لمدة ربع ساعة، ولكن دون فائدة؛ فقد كان مستمراً في الانهماك في الرد على التليفونات، وكأن القائد العام ليس لديه مساعدون أو سكرتارية للقيام بهذه الأعمال البسيطة.

وقد شكا عبد الناصر فيما بعد إلى صديقه ثروت عكاشة وزير الثقافة الأسبق عن سوء المعاملة التي تلقاها يوم 5يونيو حينما زار لأول مرة بعد نشوب الحرب مركز القيادة العامة فقال:

" أحب أن أشهدك على أنني قد عوملت أسوأ معاملة من عبد الحكيم وشمس بدران منذ صباح 5يونيو؛ فبمجرد وصولي إلى القيادة العامة لأتبين حقيقة الموقف لم أجد من يلقي لي بالاً أو يعني حتى بالرد عليّ، فإذا ما تساءلت عن أمر من الأمور حملق فيّ عبد الحكيم مأخوذًا دون إجابة، ومما أثار دهشتي أني رأيت المشير يتصل تليفونيًا بالعريش يحاول تحريك أحد الألوية، فتساءلت أين قادة الفرق الخمس وأين قائد الجبهة وكيف يحرك المشير قوات خاضعة لقيادة الجبهة دون إذنها، حاولت مناقشته لكنه كان متوترًا للغاية فلم يرد عليّ في حين كان شمس بدران واقفًا فاغرًا فاه كالمذهول، لقد كان الشلل الفكري مسيطرًا على جهاز القيادة بأسره، وبعد قليل انبرى المشير يقول: لقد أسقطنا للعدو مائة طائرة، فقلت له: غير معقول، فقال: الأمريكان يحاربوننا، قلت: غير معقول، قال: لابد أن تعلن على الفور اشتراك الأمريكان في القتال، قلت: أعطني الدليل.. وهنا ثار المشير ثورة عنيفة " .

من الذي أصدر أمر الانسحاب المشئوم من سيناء؟

دوّن عبد اللطيف البغدادي في الجزء الثاني من مذكراته مشاهداته عند زيارته لمكتب المشير عامر أثناء الحرب التي لم تستمر بين مصر وإسرائيل سوى أربعة أيام وكان برفقته زميلاه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم.

وتبدو أهمية أقوال البغدادي في أنه حسم الخلاف الذي جرى بعد الحرب بشأن من الذي اتخذ قرار الانسحاب لكل القوات من سيناء بعد ظهر يوم 6يونيو 1967، فقد قال في الصفحات من 288 إلى 291 في الجزء الثاني من مذكراته ما يلي:

" عدنا في المساء (يوم 6يونيو) ووجدنا زكريا محيي الدين هناك في مكتب المشير وسألته عن الموقف وأخبار المعركة ففاجأني بقوله: (قررنا الانسحاب العام وأن تنسحب قواتنا إلى غرب القناة السويس) ولم أصدق ما أسمع وسألته عن السبب في هذا القرار الخطير فقال: (إن الطائرات تصطاد مدرعاتنا وهي في الصحراء مكشوفة لها ولابد أن تنسحب إلى المناطق

الزراعية حتى يمكن إخفاؤها) فقلت دون أن أدري: دي فضيحة.. ده عار، فرد عليّ بقوله: (المسألة ليست مسألة كرامة ولا شهامة إنما المطلوب هو إنقاذ أولادنا، والعدو دمر لنا فرقتين) ثم سألته عن رأي جمال عبد الناصر في هذا الانسحاب فقال: (هو الذي أخذ القرار لينقذ أولادنا) وأخذت أردد كلمة العار وكلمة الفضيحة فقال: هذا شيء انتهى وأصبح جزءاً من التاريخ".

وقد روى الفريق أول محمد فوزي في مذكراته كيف أصدر المشير عامر قرار الانسحاب قائلاً: "طلبني المشير بعد ظهر يوم 6/ 6/ 1967 قائلاً لي.. (عاوزك تحط لي خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس ثم أضاف: أمامك 20 دقيقة فقط) وفوجئت بهذا الطلب إذ إنه أول أمر يصدر لي شخصيًّا من المشير الذي كانت حالته النفسية والعصبية منهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لا يسمح بالمناقشة أو الجدل أو معرفة دوافع التفكير في مثل هذا الأمر، فقد كانت القوات البرية في سيناء عدا قوات الفرقة 7 مشاة متماسكة حتى ذلك الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعى إطلاقًا التفكير في انسحابها، وأسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضي رئيس الهيئة واللواء ممدوح تهامي مساعد رئيس الهيئة وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة انسحاب القوات، وانتهى الأمر بوضع خطوط عامة وإطار واسع لتحقيق الفكرة ودوّنها التهامي في ورقة وتوجهنا نحن الثلاثة إلى المشير، وكان منتظراً خارج مكتبه واضعًا إحدى ساقيه على كرسي المكتب ومرتكزًا بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسي، وقرأ التهامي الورقة ووصل إلى أن الانسحاب يتم في أربعة أيام وثلاث ليال، وفوجئنا بصوت المشير يرتفع موجهًا الحديث إليّ: (أربعة أيام وثلاث ليالي يا فوزي.. أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص) ثم دخل إلى غرفة نومه التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هستيرية بعد أن ازداد وجهه احمراراً أثناء توجيه الحديث بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير".

ومما يدعو للعجب أن أمر الانسحاب لم يصل إلى القائد الذي كان المفترض أن يكون أول

من يتلقاه وهو الفريق مرتجي قائد الجبهة كي يصدر تعليماته إلى التشكيلات التابعة له بالنظام الذي سوف تتم به عملية الانسحاب؛ إذ إن الانسحاب هو مرحلة رئيسية من مراحل الحرب مثله مثل التقدم والدفاع والهجوم، وله عناصره وإجراءاته التي تدرس في الكليات والمعاهد العسكرية التي ينبغي اتباعها بدقة حتى لا تتحول عملية الانسحاب إلى حالة عارمة من الفوضى والذعر والارتباك، وهو الأمر الذي جرى للأسف لقواتنا أثناء انسحابها من مواقعها في سيناء إلى غرب القناة، ومن العجيب أن الفريق أول مرتجي قائد الجبهة لم يعلم بأن أمرًا بالانسحاب العام قد صدر لقواته إلا عن طريق قائد الشرطة العسكرية قبيل فجر يوم 7 يونيو؛ فقد أبدى لمرتجي دهشته لبقائه هو وأفراد مركز قيادته في مكانهم بينما كل القوات إما قد وصلت إلى غرب القناة أو في طريقها للوصول إليه.

وكان أمر الانسحاب الذي لم يسبق له مثيل في غرابته والذي أصدره المشير عامر يقضي بانسحاب جميع القوات في ليلة واحدة (ليلة 6/ 7يونيو) تاركة أسلحتها ومعداتها الثقيلة ولا يحمل أفرادها سوى أسلحتهم الخفيفة مع مراعاة أن يكون التحرك في مجموعات صغيرة متفرقة.

ومن المؤسف أن قائد الجيش الميداني الذي أبلغه المشير بنفسه شفويًا أمر الانسحاب أغفل إخطار رئيسه قائد الجبهة بذلك الأمر، كما نسي ما تعلمه في كلية القادة والأركان عن الطريقة الصحيحة لإجراء عملية الانسحاب، وضرورة إصدار أمر عمليات للتشكيلات يتضمن تنظيم هذه العملية الصعبة المعقدة، وترك قواته تهرول في فوضى وارتجال دون أي نظام أو ترتيبات إلى غرب القناة، وتحت رحمة طيران العدو عندما طلع النهار مما أصابها بخسائر فادحة.

وقد وصف البغدادي الذي أتيحت له الفرصة هو وزميليه لمشاهدة كيف كانت تدار الحرب من مكتب القائد العام، مقدرة وزير الحربية شمس بدران؛ فقال بأسلوب ساخر وحقًّا إن شر البلية ما يضحك:

" وكنت دائم القول لحسن إبراهيم وكمال حسين تصورا أن (شمس) هذا هو المسئول عندنا والمقابل لموشى ديان عند إسرائيل . . كنت أذكر هذا كلما ذهبنا إلى مكتب عبد الحكيم وكان شمس طوال أيام المعركة موجوداً مع عبد الحكيم بالمكتب وينام معه في سرير واحد في الغرفة الملحقة بمكتبه، وكان واضحًا جهله بإدارة العمليات، ويظهر أنه يعلم هذا عن نفسه؛ ولذا لم يكن يعمل شيئًا طوال هذه الأزمة إلا تقديم بعض الأوراق لعبد الحكيم الواردة إلى مكتبه، هذا هو كل ما كان يعمله وزير الحربية .

وقد كان لقرار انسحاب القوات إلى غرب القناة الذي اتخذ بعد ظهر يوم 6 يونيو والذي كان يعني تسليم سيناء لإسرائيل دون قتال رد فعل عنيف في نفوس البغدادي وزميليه كمال حسين وحسن إبراهيم عندما أخطرهم به زكريا محيي الدين وهم في مكتب المشير عامر بدعوى (إنقاذ أولادنا) كما قال لهم مما جعلهم يرددون بصوت عال : " يا للفضيحة ويا للعار " وقد سجل البغدادي مشاعرهم في هذه اللحظات الكئيبة في الصفحة 290 من الجزء الثاني من مذكراته تحت عنوان (تحطيم الآلهة) فقال :

" إننا نشعر وكأننا في حلم كابوس رهيب . . هل يدمر سلاحنا الجوي في يوم، وتدمر قواتنا الأرضية في يوم واحد آخر . . هل هذه القوة الضخمة لا تصمد أكثر من 36 ساعة؟!

وأخذنا نعود بذاكرتنا إلى التصرفات في الجيش وأسلوب الحكم، وهذه هي نهاية كل نظام مثل هذا النظام، ومقامرة جمال عبد الناصر بمستقبل أمة بأكملها في سبيل مجده الشخصي، وهو كان قد قدر أنه سيحقق نصراً يرفعه إلى السماء دون أن يخسر شيئًا، فجاءت النهاية نهاية نظامه، خزيًا وعاراً على الأمة، ربما يكون خيراً من يدري، ربما أراد الله إنقاذ هذه الأمة من استعباد جمال لها ومن تأليههم له واستمرار هذه الصورة كان سيؤدي بها إلى أسوأ مصير، فربما أراد الله بهذه الأمة أن تصحو من غفوتها وتحطم الآلهة وتصحو لنفسها وأن لا تدع شخصًا آخر يسيطر عليها كما سيطر جمال .

وقدرنا هذا المساء أن جمال وعبد الحكيم لابد أن ينتحرا بعد هذا الذي جرى وليس أمامهما مفر من ذلك " .

لقاء منفرد بين عبد الناصر وعامر:

كان أمرًا متوقعًا أن تحدث مواجهة ساخنة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر عقب الكارثة الرهيبة التي وقعت في 5يونيو 1967، والتي أدت إلى تدمير السلاح الجوي المصري في بضع ساعات، وإلى انسحاب القوات المصرية من سيناء في حالة عارمة من الفوضى والارتباك تاركة كل أسلحتها الثقيلة ومعداتها التي سدد الشعب أثمانها بدمائه، وعرقه غنيمة ثمينة لإسرائيل، وإلى وصول القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس وانفتاح الطريق أمامها إلى القاهرة.

وعقب الزيارة التي قام بها عبد الناصر للقيادة العامة يوم الاثنين 5يونيو، وما قوبل به هناك من سوء معاملة من المشير عامر وشمس بدران، كما صرح به بعد ذلك لأخصائه، وبعد ما لاحظه من اهتزاز أعصاب المشير عامر إثر ضربة الطيران الإسرائيلية، وما أضحى عليه من توتر وعجز عن القيادة، تعمد عبد الناصر عدم الحضور مرة أخرى إلى القيادة العامة وترك المشير عامر يتصرف وحده في مواجهة الموقف الميئوس منه، وقبع بعيدًا في منزله بمنشية البكري كي يجري اتصالاته السياسية عن طريق الهاتف بالعالم الخارجي، وليطلب من أصدقائه من رؤساء الدول نجدة مصر عسكريًا بإمدادها بما يمكنهم إرساله من الطائرات، وسياسيًا بمساندتها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وإزاء تدهور الموقف العسكري تدهورًا خطيرًا اتصل الرئيس عبد الناصر بعد ظهر الثامن من يونيو 1967 بوزير الخارجية محمود رياض وطلب إليه الاتصال بالسفير عوض القوني مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة ليبلغه أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر) توافق على وقف إطلاق النار دون أي شروط (أي بعدم ربط هذه الموافقة بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها الأولى قبل نشوب القتال ـ كما جرى العرف في جميع الحالات المماثلة).

وفي مساء اليوم ذاته اتصل شمس بدران وزير الحربية بالرئيس عبد الناصر يناشده سرعة الحضور إلى مقر القيادة العامة لأن المشير عامر مصمم على الانتحار.

وفي ذلك الوقت كان البغدادي وزميلاه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم أعضاء مجلس الثورة موجودين في مكتب المشير عامر، وقد وصف البغدادي في الصفحة 295 من الجزء الثاني من مذكراته حضور الرئيس إلى مكتب المشير فقال:

"وفي أثناء انتظارنا حضر جمال عبد الناصر ودخل الحجرة ومن خلفه محمود الجيار، دخل عبد الناصر يبتسم والجيار فاغرًا فاه بالابتسامة، فدهشت وتساءلت بيني وبين نفسي هل يمكن لإنسان في مثل مسئوليته أن يبتسم في مثل هذه الظروف ـ يبتسم على ضياع مستقبل وشرف أمة بأكملها وهو المسئول الأول عن هذا، ولم أصدق ما أراه بعيني وجلسنا دون أن نتكلم وكل منا يهمس في أذن الآخر ـ لابد أن ينتحر جمال أو يستقيل فورًا على الأقل وأن ينتحر عبد الحكيم".

وانصرف إثر ذلك البغدادي وزميلاه من مبنى القيادة بعد أن أصابهم اليأس نتيجة لسماعهم العبارة التي قالها عبد الناصر:

"نناقش إيه ما الجيش راح".

وكان المشهد الذي وجده عبد الناصر في مكتب المشير عامر أشبه بمشهد كابوس مروع؛ ولذا قال لعبد الحكيم عامر أول ما التقى معه:

"إن أي نظام يعجز عن حماية حدود وطنه يفقد شرعيته، وإنه مهما كانت أحزاننا الآن فإن علينا أن نعرف أن دورنا قد انتهى نهاية مأساوية".

ودار حديث محموم اشترك فيه الرئيس والمشير وشمس بدران وزكريا محيي الدين بشأن المقاومة الشعبية وتوزيع السلاح على الشعب لكي يقاوم، وانتهى الحوار بطلب الرئيس من زكريا محيي الدين أن تقوم المقاومة الشعبية بتدعيم الموقف في بورفؤاد بأي ثمن.

والتفت الرئيس إلى المشير وطلب إليه أن يصحبه إلى الغرفة الملحقة بمكتبه لكي يتحدثا معًا بصراحة وحرية للمرة الأخيرة، وقد سجل محمد حسنين هيكل في الصفحة 836 من كتابه "الانفجار" ما دار في هذا الاجتماع فقال:

"في هذا اللقاء المنفرد المتوتر قال الرئيس للمشير إنه أصبح مقتنعًا بضرورة اعتزاله الحياة العامة فقد انتهى دوره وانتهت في رأيه ثورة 23يوليو، ثم استدرك بملاحظة وهي مشاعر القوات العائدة من سيناء بعد توقف القتال واحتمال وقوع مشاكل بينها وبين جماهير الشعب، وأنه سوف يقدم استقالته للأمة وسوف يقترح أن يكون شمس بدران رئيسًا مؤقتًا للجمهورية ريثما يمكن ترتيب الأمور، وكان ظنه أن وجود شمس بدران على رأس الدولة وهو وزير الحربية قد يكون عاملاً قادرًا على تفادي احتمال الصدام بين الجيش والجماهير، وبدا عبدالحكيم عامر موافقًا على هذا الاقتراح".

عبد الناصر كلف حسنين هيكل بصياغة خطاب التنحي:

في مساء يوم الجمعة 9يونيو فاجأ عبد الناصر الشعب المصري والأمة العربية بخطاب التنحي عن رئاسة الجمهورية الذي ألقاه من قصر القبة، وكان عبد الناصر قد اتصل هاتفيًا بمحمد حسنين هيكل في مكتبه بالأهرام مساء اليوم السابق وطلب منه أن يعد له خطاب التنحي الذي اعتزم أن يلقيه على الأمة مساء اليوم التالي (9يونيو)، وأنبأه خلال المحادثة الهاتفية ببعض ما جرى منذ قليل في مكتب المشير عامر ابتداءً من اعتزامه الانتحار إلى الاتفاق على اختيار شمس بدران رئيسًا مؤقتًا للجمهورية.

وأمضى هيكل الليل بطوله في إعداد الخطاب وفي الساعة السادسة والنصف صباح يوم 9يونيو توجه إلى بيت الرئيس بمنشية البكري ومعه مشروع الخطاب الذي كان يتضمن إعلان استقالته للأمة.

وخلال الاجتماع الذي جرى بينه وبين الرئيس في مكتبه استطاع هيكل إقناع الرئيس بخطأ

فكرة تعيين شمس بدران رئيسًا للجمهورية؛ فهو أحد المسئولين الكبار عن الهزيمة بصفته وزيراً للحربية، كما أن المجموعة العسكرية التي ينتمي إليها والملتفة حول المشير عامر لم يعد لها أي رصيد من ثقة الشعب، وإزاء ذلك عدل الرئيس عن تعيين شمس بدران، ووجد أن زكريا محيي الدين هو أفضل من يخلفه من زملائه في رئاسة الجمهورية.

وعقب أن قرأ هيكل نص الخطاب الذي أعده على عبد الناصر الذي أدخل عليه بعض التعديلات الطفيفة توجه على قدميه عبر الشارع إلى مكتب سامي شرف ومعه مشروع الخطاب حيث تم طبعه على الآلة الكاتبة.

وفي الساعة السابعة مساء يوم 9يونيو 1967 خلت الميادين والشوارع من المارة؛ فقد جلس أفراد الشعب المصري كلهم أمام شاشات التليفزيون وأجهزة الراديو للاستماع إلى خطاب الرئيس، وشاركهم في ذلك عشرات الملايين من أبناء الأمة العربية في كل مكان من الخليج إلى المحيط.

ولا شك في أن خطاب التنحي قد تمت صياغته ببراعة فائقة تدل على خبرتيْ عبد الناصر وهيكل الطويلتين بسيكولوجية الشعب المصري ومعرفتهما الحقة بفن التعامل مع الجماهير، وكان الخطاب في واقع الأمر عبارة عن وسيلة عاطفية مؤثرة لاستجداء الثقة واستدرار عطف الجماهير.

ولم يكن تكليف عبد الناصر لصديقه وأخيه زكريا محيي الدين في خطاب التنحي لتولي منصب رئيس الجمهورية دعوة حقيقية لكي يتولى زكريا مقاليد السلطة خلفًا له بقدر ما كان دعوة للجماهير للتمسك بعبد الناصر؛ ففضلاً عن أنه أغفل ذكر أية تزكية لماضي وكفاءة زكريا، وما يتمتع به من خبرة سياسية وإدارية وعن الأمل المعقود عليه لإنقاذ مصر من المحنة الخطيرة التي تواجهها، صوّر الخطاب حرب يونيو في صورة حرب السويس عام 1956 لإثارة العواطف وشحن إرادة التحدي بالتحدث عن تواطؤ استعماري لا قبل للبلاد به يتمثل في تدخل أمريكي وبريطاني إلى جانب العدو الإسرائيلي.

ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل تحدث عن إنجازات الثورة وأشاد بقدرات مصر وقدرات الأمة العربية على رد العدوان وهزيمته في جولة أخرى، أي إنه عرض أمام الجماهير التي مزقها اليأس فكرة برنامج العمل في المستقبل لدحر إسرائيل، مما يوحي للناس بضرورة استمراره لتنفيذ هذا البرنامج، وفي الوقت نفسه أخفى أخطاء القيادة العسكرية المصرية وأظهرها في صورة مَنْ غُلبتْ على أمرها أمام قوى التواطؤ الاستعماري وأن ضربة العدو جاءت بأكبر مما يملكه، مما أوضح منذ اللحظة الأولى أن هناك قوى أخرى وراء العدو جاءت لتصفي حساباتها مع حركة القوى العربية.

وفي مناورة بارعة ذكر عبد الناصر أنه على استعداد لأن يتحمل مسئولية ما حدث، ولم يقل إنه يتحمل المسئولية بالفعل، مما كان يعني أن آخرين كانوا وراء ما جرى من هزيمة، ولكنه ببطولته وشهامته مستعد لأن يتحمل عنهم المسئولية أمام الشعب!!

وختم عبد الناصر الخطاب بعبارة مؤثرة هزت وجدان كل مصري فقد قال للشعب: " قلبي كله معكم وأريد أن تكون قلوبكم كلها معي " .

تدفق جموع الشعب على القاهرة لمطالبة الرئيس بالعدول عن استقالته:

نظرًا لأن الاتفاق كان قد تم بين عبد الناصر والمشير عامر مساء يوم 8 يونيو على أن يتنحيا معًا عن منصبيهما؛ لذا اعتقد المشير أن عبد الناصر سوف يعلن للشعب قراره هو الآخر بالاستقالة ضمن خطاب تنحيه، ولكن عبد الناصر قصر نبأ التنحي على شخصه فقط حتى لا يكون تمسك الشعب باستمراره في السلطة، إذا حدث ذلك، معناه استمرار عبد الحكيم في موقعه أيضًا في قيادة القوات المسلحة.

وانتظر المشير عامر إذاعة نبأ استقالته عقب انتهاء خطاب الرئيس، ولكن دون جدوى، وعاد المندوبون الذين أرسلهم إلى دار الإذاعة كي يستحثوا المسئولين على إذاعة النبأ فاشلين، واستشاط المشير غيظًا واتصل هاتفيًا بعبد الناصر مهددًا بأنه سيذهب إلى دار الإذاعة بنفسه ليرى

من الذي سيمنعه من الدخول ومن إذاعة نبأ استقالته، وعمل عبد الناصر على تهدئة ثورته ووعده بإذاعة الاستقالة ونشرها في الصحف.

وبدأت نوايا عبد الناصر تنكشف أمام المشير؛ فإن استقالته لم تتم إذاعتها إلا كآخر نبأ في نشرة أنباء الساعة الحادية عشرة مساءً، كما أن الصحف اليومية نشرت نبأ الاستقالة في مكان غير بارز مما جعل المشير يقول لبعض أخصائه متهكمًا إن استقالته أذيعت ونشرت بطريقة (ختمي فقد مني) أو كأنها استقالة عمدة أو شيخ بلد.

وكان لقرار عبد الناصر بالتنحي عن منصبه ردود أفعال ضخمة هزت مصر والعالم العربي؛ فقد رفض الشعب المصري بكل طوائفه وهيئاته هذا التنحي، كما رفضته الشعوب العربية من الخليج إلى المحيط، وتجمعت حشود ضخمة ضمت مئات الألوف في القاهرة وعواصم المحافظات، ومختلف المدن تهتف ببقاء عبد الناصر.

وكان تجمع الشعب المصري بهذه الطريقة وتمسكه ببقاء عبد الناصر يرجع في اعتقادي بالإضافة إلى الناحية العاطفية وتأثره بخطاب التنحي إلى عاملين رئيسيين:

أولهما: أن الحقائق عن الموقف كانت ما تزال غائبة تمامًا عن الأذهان؛ فلم يكن الناس يدرون بعد حجم الهزيمة الشنعاء التي مُني بها جيشهم، وكان الضباط والجنود المصريون الذين شهد معظمهم حقيقة المأساة ما يزالون في رحلتهم الطويلة الشاقة مشيًا على الأقدام فوق رمال سيناء اللاهبة، وتحت رحمة طائرات العدو ومدرعاته التي كانت تطاردهم بلا هوادة، ومن استطاع منهم النجاة وعبور القناة إلى الشاطئ الغربي كانت الشرطة العسكرية تقوم باحتجازهم في معسكرات خاصة بمنطقة القناة حتى لا تصل أنباء المأساة المفجعة إلى أسماع الشعب.

أما العامل الثاني: فكان يتعلق بكرامة مصر وكبرياء شعبها؛ إذ كيف يقبل الناس أن يضطر رئيسهم إلى التنحي خضوعًا لضغط إسرائيل والولايات المتحدة؛ ولذا خرجت الجماهير

ثائرة غاضبة إلى الميادين والشوارع، ولم يكن خروجهم لتأييد عبد الناصر بقدر ما كان إرضاءً لكرامتهم الجريحة وتعبيراً ناطقًا أمام العالم عن رفضهم الهزيمة.

وانهالت البرقيات والمكالمات الهاتفية من كل أرجاء الوطن العربي التي يعلن أصحابها سواء من القادة والرؤساء العرب أو من المواطنين رفضهم لتنحي عبد الناصر، وأذاع زكريا محيي الدين بيانًا على الشعب برفض ترشيح الرئيس له، وقرر أعضاء مجلس الأمة الذي ظل منعقدًا طوال الليل ضرورة حضور الرئيس أمام ممثلي الشعب ليستمع إلى إرادة الشعب، وعلى الرغم من الوعد الذي أعطاه الرئيس بالتوجه إلى المجلس صباح اليوم التالي فإن ذلك الوعد أصبح من المستحيل تنفيذه نتيجة للكتل البشرية المتراصة التي سدت جميع الطرق وأوقفت الحياة العامة داخل العاصمة كلها؛ ولذا اعتذر الرئيس عن عدم الذهاب إلى المجلس واكتفى بإصدار بيان إلى الشعب.

وفي الجلسة الصباحية التي عقدها مجلس الأمة يوم 10يونيو وأذيعت على الهواء عن طريق الإذاعة والتليفزيون، تلا أنور السادات رئيس المجلس بيان الرئيس والذي قال فيه:

"إنني سوف أبقى حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعًا من أن نزيل آثار العدوان وإن الأمر كله بعد هذه الفترة يجب الرجوع فيه إلى الشعب في استفتاء عام وإنني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري، وفي نفس الوقت فإن صوت الشعب بالنسبة لي أمر لا يرد ولهذا فإن القرار مؤجل".

مظاهرة الضباط في القيادة العامة لإعادة المشير إلى منصبه:

عقب إعلان الرئيس عدوله عن استقالته صباح يوم 10يونيو 1967 نزولاً على إرادة الشعب، وبعد أن أدرك القادة والضباط أن نظام الحكم سوف يستمر بلا تغيير اتجه تصميمهم إلى ضرورة الضغط على المشير عامر ليعدل هو الآخر عن استقالته، ويستجيب للرأي العام في القوات المسلحة كما استجاب عبد الناصر من قبل لمشيئة الشعب.

وكانت هناك عوامل قوية تدفع الضباط لمحاولة استمرار المشير في منصبه، خاصة الضباط من كبار الرتب الذين كانوا يتولون القيادات الكبرى، وكذا مجموعة الضباط الذين كانوا يعتبرون من أعوانه المقربين؛ ففضلاً عن الصلات الشخصية الوثيقة التي باتت تربطهم بالمشير بعد خدمتهم تحت قيادته أربعة عشر عامًا؛ فإن بقاء عبد الناصر في منصبه وتنحية المشير عامر عن قيادته سوف تعني بالنسبة للشعب أن الهزيمة أصبحت مسئوليتها ملقاة على عاتق القيادة العسكرية وحدها، مما كان يجعل العديد من القادة عرضة للمساءلة والمحاسبة وربما المحاكمة العسكرية في المستقبل إرضاء للرأي العام في البلاد الذي كان في أوج ثورته بسبب الهزيمة الشائنة التي لحقت بقواته المسلحة، والتي أخذت معالمها الحقيقية تتضح للشعب بالتدريج بعد عودة الضباط والجنود الذين انسحبوا من سيناء إلى أهلهم وذويهم.

وكان أول تجمع يقوم به الضباط للضغط على المشير عامر قد جرى في الساعة السابعة مساءً يوم 10يونيو؛ فقد احتشد أكثر من مائتي ضابط بملابسهم الرسمية، ومن مختلف الرتب في حديقة منزل المشير بشارع الطحاوية بالجيزة، وعندما اتضح لهم أن المشير غير موجود بالمنزل أصروا على البقاء في أماكنهم لحين أن يحضر.

وكان المشير في هذه الفترة يكثر من الغياب عن منزله لتجنب اللقاء مع الضباط منعًا للحرج، وكان يتردد أغلب الأحيان على شقة شمس بدران بالزمالك، وكذا على شقة أخرى كان عصام خليل يعدها لابنته بمناسبة زواجها وتقع في شارع حشمت بالزمالك أيضًا.

واتصل تابع للمشير يدعى متولي السيد من منزل الجيزة هاتفيًا معه في شقة ابنة عصام خليل وأنبأه بأن الضباط مصرون على عدم الانصراف من البيت إلا بعد حضوره إليهم، وبعد فترة قصيرة حضر المشير إلى منزله ووقف على السلم الرخامي الخارجي، بينما التفتْ جموع القادة والضباط حوله فشرح لهم موقفه والجرح العميق الذي أصابه من جراء الهزيمة، وأنه قدم استقالته بمحض إرادته لإتاحة الفرصة لقيادة جديدة كي تتولى إعادة تنظيم القوات المسلحة استعداداً لمعركة الثأر مع إسرائيل، وأنه متمسك باستقالته، وطلب المشير من الضباط

الانصراف للذهاب إلى مواقعهم ومعسكراتهم لأن الوطن في أمس الحاجة إلى جهودهم، ولكن الضباط لم يقتنعوا بالتبرير الذي قدمه المشير لاستقالته وطالبوه بضرورة العدول عنها كما عدل الرئيس عن استقالته صباح ذلك اليوم، وعندما أدرك المشير مدى إصرار الضباط على ضرورة إعلانه عدوله عن استقالته وحتى يهيئ لنفسه فرصة التفكير أعلن لهم أنه قد حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي موعداً للقائه مع الضباط في مقر القيادة العامة بمدينة نصر.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم 11يونيو تجمع في البهو الداخلي للقيادة العامة بمدينة نصر ما لا يقل عن 600 ضابط من مختلف الرتب كان من بينهم بعض ضباط الشرف، وبينما كان البهو الفسيح يموج بالضباط الذين ارتفعت أصواتهم واحتدت مناقشاتهم كان الفرقاء أول والفرقاء ينتظرون حضور المشير وهم جلوس في بدروم المبنى الذي كان مجهزاً ليكون مخبأ للاحتماء بداخله من الغارات الجوية، وسرى نبأ بأن المشير عامر على وشك الوصول فسارع الفرقاء بالصعود على دفعات داخل المصعد إلى الطابق الأول واخترق موكبهم صفوف الضباط المحتشدة في البهو الداخلي حتى وصلوا إلى السلم الرخامي خارج المبنى حيث اصطفوا بنظام في صف واحد بأقدمية رتبهم وفي مقدمتهم الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان.

وكان العقيد محمود طنطاوي السكرتير العسكري للمشير عامر قد حضر في صباح اليوم نفسه ـ 11يونيو ـ إلى بيت المشير بالجيزة لمرافقته إلى القيادة العامة تنفيذاً لتعليماته في اليوم السابق، وفوجئ طنطاوي بالمشير عامر مرتدياً ملابسه المدنية، وطلب منه التوجه إلى القيادة العامة وإخطار الفريق أول محمد فوزي بعدوله عن فكرة الحضور إلى القيادة العامة وأن يقوم بالاعتذار للضباط الحاضرين نيابة عنه.

وعندما وصل العقيد طنطاوي إلى مبنى القيادة ووجد الفريق أول محمد فوزي واقفًا على السلم الرخامي وقد اصطف بجانبه الفرقاء انتظاراً لحضور المشير، اقترب طنطاوي من محمد فوزي وبعد أن أدى له التحية همس في أذنه برسالة المشير، وهي الاعتذار للضباط عن عدم

حضوره، وعاد الفريق أول محمد فوزي إلى البهو الداخلي للقيادة حيث أعلن بصوت مرتفع أن المشير عامر قد اعتذر عن عدم الحضور وطلب من الحاضرين الانصراف إلى وحداتهم لحين تحديد موعد جديد للقائهم مع المشير.

وارتفعت في الحال همهمة حادة وأصوات احتجاج وتوالى ترديد العبارات القاسية لرئيس الأركان بعد أن سرى الاعتقاد بينهم أن المشير قد مُنع من الحضور، وأن الفريق أول محمد فوزي يهيئ الجو لإزاحة المشير كي يخلفه في منصبه.

واشترك بعض الفرقاء واللواءات في كتابة عريضة أملوها على اللواء عثمان نصار موجهة باسم ضباط القوات المسلحة إلى رئيس الجمهورية يطالبونه فيها بعدم قبول استقالة المشير عامر وضرورة عودته إلى منصبه كي يتعاونا معًا كما كان الحال بينهما من قبل.

الرئيس يعين الفريق محمد فوزي قائدا عاما:

ذكر شمس بدران في أقواله أمام محكمة الثورة التي حوكم أمامها في فبراير 1968 في قضية التآمر على نظام الحكم أنه عندما بلغته الأنباء عن ذلك الهياج الذي جرى في القيادة العامة إثر اعتذار المشير عامر عن عدم الحضور اتصل في الحال هاتفيًّا ببعض اللواءات الذين يعلم أن لهم تأثيرًا على زملائهم وطلب منهم تهدئة الجو؛ إذ إن المشير لن يعود وإنه مصمم على استقالته وإن عليهم تلقي التعليمات من الفريق أول محمد فوزي باعتباره أقدم الموجودين رتبة.

واستطرد شمس بدران قائلاً إنه توجه بعد ذلك إلى المشير الذي كان موجودًا وقتئذ في شقة ابنة عصام خليل بالزمالك، واتصل المشير شخصيًا ببعض القادة الموجودين هاتفيًا، وكان من بينهم اللواء علي عبد الخبير، وطلب منهم إقناع الضباط بالانصراف وبدأ بالفعل ذلك التجمع الكبير في التضاؤل بالتدريج.

وكانت مظاهرة عسكرية قد حضرت ووقفت في الفناء الخارجي لمبنى القيادة أثناء الاجتماع الصاخب للضباط بالداخل، وكانت تتكون من ضباط وجنود سرية الخدمة والحراسة

المربطة في معسكر الحلمية والمخصصة لحراسة منزل المشير، وكانوا يستقلون عدداً من اللوريات وعربات نقل الجند المدرعة من طراز وليد، وكان الجنود يرفعون أسلحتهم إلى أعلى وهم يهتفون: (لا قائد إلا المشير)، وكان على رأس المظاهرة النقيب أحمد أبو نار قائد السرية، وقد مرت المظاهرة بالقرب من منزل عبد الناصر بمنشية البكري، واستمع إلى هتافاتها، وانزعج عبد الناصر بالطبع، واتصل في الحال برئيس المخابرات العامة صلاح نصر وبقائد الشرطة العسكرية العميد سعد زغلول عبد الكريم ثم بالفريق أول محمد فوزي للتحقيق ولاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال المسئولين عن هذه المظاهرة.

وبينما كان الفريق أول محمد فوزي جالساً في البدروم مع بعض زملائه من الفرقاء عقب مواجهته هياج الضباط وثورتهم في وجهه أثناء تجمعهم في البهو الداخلي للقيادة إثر اعتذار المشير عامر عن عدم الحضور، تلقى مكالمة من سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات على مسمع من بعض الفرقاء، وكشفت التغييرات التي طرأت على ملامحه أن سامي شرف يبلغه نبأ مهمًّا خاصة عندما طلب هو من سامي إنهاء المكالمة كي يحدثه من غرفة أخرى.

وكان النبأ المهم الذي أبلغه له سامي شرف هو أن الرئيس قد وقع قراراً بتعيينه قائداً عامًا للقوات المسلحة، ولم يكن هذا النبأ مفاجأة له بل كان ينتظر صدوره بين لحظة وأخرى كما أخطره سامي الذي يمت إلى زوجته بصلة القرابة.

وقد سجل الفريق أول فوزي في كتابه "حرب السنوات الثلاث" أن الرئيس عبد الناصر اتصل به هاتفيًا صباح يوم 11يونيو مرتين، وكانت المرة الأولى حوالي الساعة الحادية عشرة، وكان يسأله عن مظاهرة الضباط المتجمعين في مبنى القيادة انتظاراً لحضور المشير عامر كما وعدهم في اليوم السابق، ثم سأله عن المظاهرة العسكرية المتحركة في سياراتها وعن مطالب أفرادها وهتافاتهم (مظاهرة سرية الخدمة والحراسة الخاصة بالمشير)، وكانت المرة الثانية في الساعة الثانية بعد الظهر وقد أخطره وقتئذ بأنه قد عينه قائداً عامًا للقوات المسلحة، وسأله عن مدى تحمله لهذه المسئولية، فأجابه باستعداده لتحملها، وأخبره الرئيس بأن قرار تعيينه هو أول

قرار يصدره بعد عدوله عن التنحي، وأنه سيذاع من دار الإذاعة في نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف مساءً.

وقد حاول وفد من اللواءات المعروفين بولائهم للمشير عامر والذين تزعموا مظاهرة الضباط في مبنى القيادة، ووقعوا على العريضة التي طالبوا فيها بعودة المشير إلى منصبه، أن يلتقوا بالرئيس عبد الناصر، وذهبوا بالفعل إلى منزله حيث سلموا العريضة التي وقعوها، ولكن الرئيس اعتذر عن عدم مقابلتهم بحجة أنه مرهق، وطلب تأجيل لقائه معهم إلى المساء، وسرعان ما أصبح ذلك الأمر مستحيلاً، فقد صدرت نشرة عسكرية عاجلة أذاعتها دار الإذاعة في الساعة الخامسة مساءً في اليوم نفسه، كانت تشمل قبول استقالة سبعة فرقاء هم: الفرقاء أول سليمان عزت ومحمد صدقي محمود وأحمد حليم إمام وهلال عبد الله هلال وجمال عفيفي وعبد المحسن مرتجي والفريق أنور القاضي، كما أحيل ستة لواءات إلى التقاعد وهم: عبدالرحمن فهمي وعبد الحليم عبد العال وعثمان نصار وحمزة البسيوني وفؤاد علوى واللواء طيار إسماعيل لبيب، بالإضافة إلى العقيد جلال هريدي الذي كان قائدًا لقوة الصاعقة التي أرسلت إلى الأردن يوم 2يونيو للقيام بعمليات تسلل داخل إسرائيل، وكان لا يزال موجودًا في عمان مع قوته.

وكان السر في غضب الرئيس من القادة والضباط الذين وقعوا على العريضة ـ كما صرح فيما بعد ـ مما جعله يحيلهم جميعًا إلى التقاعد في النشرتين العسكريتين اللتين صدرتا يومي 11 و14يونيو، يرجع إلى شعوره بأنهم يريدون أن يحولوه إلى (توفيق) آخر، وكان يقصد بذلك عريضة الضباط التي ضمنوها مطالب الجيش والتي قدموها إلى الخديو توفيق أثناء الثورة العرابية.

المشير عامر في أسطال:

أوضح صلاح نصر في مذكراته: وقَّع تعيين محمد فوزي قائدًا عامًّا على المشير عامر،

فذكر أنه في اليوم الحادي عشر من يونيو اتصل الرئيس بصلاح نصر هاتفيًا حوالي الظهر وسأله عن مكان المشير عامر فأخبره أنه موجود بشقة ابنة عصام خليل بالزمالك، ثم سأل صلاح عن رأيه فيمن يعينه قائدًا عامًا فسأله صلاح: "هل تريد قائدًا عسكريًا محترفًا أم قائدًا سياسيًا؟" فأجاب عبد الناصر بأنه يريد قائدًا محترفًا لا يشترك في العمل السياسي، فرشح له صلاح نصر الفريق أول عبد المحسن مرتجي فرد عبد الناصر قائلاً: "مرتجي خارج من هزيمة ومن معركة خاسرة ما رأيك في محمد فوزي؟" فقال صلاح: "كلنا خارجون من معركة خاسرة وأنا في رأيي أن مرتجي أكفأ عسكريًا من محمد فوزي، وأفضل منه في قيادة القوات" ولم يعلق عبدالناصر على هذه العبارة، ولكنه طلب من صلاح نصر أن يذهب إلى المشير وأن يحضره إليه

وذكر صلاح نصر أن المشير عامر فوجئ بحضوره إلى شقة الزمالك وكان يجلس معه شقيقه حسن عامر وشمس بدران وعصام خليل، ودق جرس الهاتف وكان المشير عامر مطلوبًا للحديث مع الرئيس، وبعد حديث قصير قال المشير: "على خيرة الله"، وعاد المشير وقال للحاضرين: "تم تعيين محمد فوزي قائدًا عامًا وسيذاع النبأ في نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف"، وعلق المشير قائلاً: "اختيار غير موفق" وهرع شمس بدران ليأخذ المشير بالأحضان ويقدم له التهاني لخلاصه من المسئولية الثقيلة التي كانت على عاتقه.

وبدت على المشير سعادة ظاهرية، ولكن كان من الواضح أنه يحس بمرارة داخلية، وعبر عن ذلك بقوله إن لعبة التنحي قد ظهرت الآن ملامحها بوضوح.

ونتيجة لهذه التطورات صمم المشير على مغادرة القاهرة في نفس اليوم (11 يونيو) والذهاب إلى قريته (أسطال) في محافظة المنيا، فاتصل هاتفيًا بأخيه مصطفى عامر في أسطال ليخطره أنه في الطريق إليه، ثم انطلقت به السيارة إلى بلدته وبرفقته شقيقه حسن عامر وشمس بدران، وقد ذكر عباس رضوان في إحدى المقالات التي نشرت بجريدة الوفد أنه بحث عن عبد الحكيم عامر ولحق به في الزمالك، وكان يتأهب للسفر إلى المنيا وركب معه من الزمالك وحتى الحوامدية، وكان حديثه إليه منصبًا على ضرورة أن يعود ويجلس مع عبد الناصر لإنهاء

الخلاف، وأنه لا بد من التفاهم بينهما ولا ينبغي أن تحدث قطيعة بينهما، ونزل عباس رضوان في الحوامدية وركب سيارته التي كانت تتبع سيارة المشير وعاد إلى القاهرة.

وخلال إقامة المشير عامر في أسطال حضر لزيارته عدد من الشخصيات المهمة من أصدقاء الطرفين، وكان هدف الجميع محاولة تصفية الجو بينه وبين الرئيس عبد الناصر، وكان أول من حضر إليه موفدًا من الرئيس هو محمد حسنين هيكل الذي جاء ينقل إليه العرض الذي اقترحه الرئيس وهو أن يعين نائبًا أول لرئيس الجمهورية على أن يبتعد تمامًا عن القوات المسلحة، ولكن المشير عامر قابل هذا العرض بالرفض، ونظرًا لعدم نجاح هيكل في مهمته فقد عاد على الفور إلى القاهرة.

وخلال هذه الفترة أيضًا حضر إلى مكتب صلاح نصر كل من حسين عبد الناصر شقيق الرئيس وهو زوج آمال ابنة المشير عامر ومحمد أيوب مدير مكتب المشير السابق لشئون الطيران وطلبا من صلاح نصر التدخل لإنهاء الخلاف بين الرئيس والمشير، ووفقًا لما ورد في مذكرات صلاح نصر، توجه الثلاثة لمقابلة عبد الناصر واقترح حسين عبد الناصر على أخيه أن يوفد صلاح نصر إلى المشير في أسطال لإحضاره لمنزل الرئيس وللعمل على فض الخلافات بينهما.

ووافق الرئيس على اقتراح أخيه ثم جلس الرئيس مع صلاح نصر على انفراد وقال له: "عليك أن تذكره بالشروط التي سبق أن بلّغته بها كي يعود"، ولما حاول صلاح أن يقنع عبدالناصر بأن من الأفضل أن يحضر له عبد الحكيم وبعد أن يتصافيا يمكن للرئيس أن يخبره بما يريد، أصر عبد الناصر على موقفه وقال: "لا مناقشة في هذين الشرطين.. إما أن يقبل منصب نائب رئيس الجمهورية ويبتعد تمامًا عن القوات المسلحة، أو أن يبقى في قريته أسطال بعيدًا عن القاهرة"، وسافر صلاح نصر على متن طائرة حربية خاصة من مطار ألماظة إلى مطار المنيا في زيارة سرية واتجه في إحدى سيارات المطار برفقة محمد أيوب إلى منزل محافظ المنيا الذي رافقهما إلى أسطال، وكان المشير يجلس مع شمس بدران وبعض أشقائه وأقاربه، وأمضى صلاح مع المشير أكثر من ساعتين على انفراد، وهو يحاول إقناعه بأن يصحبه في الطائرة التي تنتظر في مطار المنيا.

وبرغم المحاولات التي بذلها صلاح لإقناع المشير، وبرغم أن نصائح إخوة وأقارب المشير وأصدقائه في أسطال كانت كلها في صف قبول العرض والانحناء للعاصفة حتى تمر، فإن المشير رفض عرض الرئيس وعلل ذلك بأن عودته لمنصب نائب رئيس الجمهورية وهو منصب لا توجد له أي اختصاصات محددة معناه رجوعه بدون قوة، مما سوف يعرضه للهوان على يد عبد الناصر كنوع من الثأر لنفسه، وذكر صلاح نصر أن المشير كان مصراً على عدم تولي أي منصب إلا إذا ارتبط ذلك بعودته إلى قيادة القوات المسلحة، كما اشترط أيضًا رجوع كل الضباط الذين أحيلوا على التقاعد إلى الخدمة؛ لأنه لم يكن لهم ذنب سوى صلتهم الشخصية به، وأن عودته لتولي أي منصب دون عودتهم إلى الخدمة معناه موافقته على إحالتهم على التقاعد، وهكذا عاد صلاح نصر إلى القاهرة بعد فشل مهمته. وعلى الرغم من أن شمس بدران كان يعتقد أن إقامة المشير في أسطال سوف تطول مما دعاه إلى الحضور إلى القاهرة كي يعود بأسرته إلى أسطال لتبقى معه هناك فإن إقامة المشير في أسطال لم تستمر أكثر من أسبوع واحد عاد بعده إلى القاهرة.

حوادث الاغتيالات عبر التاريخ:

كم شهد التاريخ المئات من حوادث الاغتيالات الغامضة لرؤساء وحكام وقادة وزعماء في مختلف الدول والبلدان وعلى مر الحقب والعصور، وقد تختفي خبايا بعضها لمدد تطول أو تقصر فتضيع المعالم وتطمس الأدلة وتختفي الحقائق، ولكن مهما تكن مهارة القتلة والسفاحين الكبار الذين يدبرون أمثال هذه الجرائم السياسية لتصفية أعدائهم وللتخلص من منافسيهم الأقوياء عن طريق الخيانة والغدر، والذين يتركون مهمة التنفيذ للأتباع الصغار بعد استمالتهم بالمال أو استقطابهم بالمناصب والنفوذ؛ فإن عين العدالة لا تنام وتقف لهم ولتاريخهم بالمرصاد ولو بعد قرون عديدة، لتكشف ما ارتكبوه وخططوا له من جرائم وآثام فتدمغ تاريخهم بالعار وتضع أسماءهم في قائمة السفاحين والأشرار.

وقضية مصرع المشير عبد الحكيم عامر، شريك الرئيس عبد الناصر في ثورة 23يوليو

وصديق عمره الوحيد، والذي لاقى حتفه منذ حوالي 40 عامًا بعد أسابيع قلائل من كارثة 5 يونيو 1967، والذي أعلنت السلطات المسئولة أنه انتحر، والذي قاله الناس بل انتحروه. . ألم يحن الأوان بعد لكشف أسرارها وهتك ما خفي من خباياها وأوزارها؟

ومهما كان رأي الناس في المشير عبد الحكيم عامر، وسواء كانوا في صفه أو ضده، فإن الحكم عليه وعلى أعماله ينبغي أن يترك للتاريخ، أما الشيء الذي ينبغي ألا يترك فهو التغاضي عن قضية تشغل أذهان الناس مثل قضية مصرع المشير عامر دون بحث وتحقيق وتمحيص وتدقيق، خاصة أن احتمالات قتله أصبحت بعد هذه السنوات الطوال أقوى مئات المرات من قصة انتحاره الركيكة التي لم يصدقها أحد.

وقد سبق للمهندس حسن عامر شقيق المشير أن طلب رسميًا إعادة التحقيق في مصرع المشير عامر عندما استدعي أمام المحامي العام المستشار المحمدي الخولي في صيف عام 1975 بناء على بلاغ الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامي، تعقيبًا على ما نشره السيد صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق في جريدة الجمهورية في عددها الصادر في 4مايو 1975، والذي نفى فيه أنه سلّم المشير سُمًّا لينتحر به وقد طلب حسن عامر من المحامي العام طلبين محددين:

1) إعادة التحقيق وسؤال الشهود نظرًا لأن الظروف التي أجرى فيها التحقيق كانت ظروف قمع وإرهاب أخافت الشهود من الإدلاء بالحقيقة.
2) عرض تقرير الطبيب الشرعي والتقارير الطبية والمعملية على هيئة طبية دولية لدراسته وإبداء الرأي فيما ورد فيه.

هذا وقد أحال المستشار المحمدي الخولي المحامي العام تقرير الطبيب الشرعي والتقارير المعملية إلى الدكتور علي محمد دياب خبير السموم بالمجلس القومي للبحوث.

وفوجئ حسن عامر بنقل المحامي العام، وأنه قد عين مكانه المستشار هاشم قراعة، ولما توجه حسن عامر إلى النيابة العامة لمقابلته والاستفسار عما تم فيما سبق أن طلبه من إعادة فتح

التحقيق اعتذر بانشغاله بقضايا التعذيب، ولما سأله ما إذا كان مطلوبًا مذكرة أخرى منه في هذا الشأن لإعادة فتح باب التحقيق، أجاب بأن ما سبق أن طلبه في أقواله كاف تمامًا ولا يحتاج إلى مذكرة جديدة. . ترى هل يكون التقرير الشامل الذي قدمه العالم الكبير وخبير السموم الدكتور علي محمد دياب، وكشف فيه الستار عن جريمة اغتيال المشير عامر بالأدلة العلمية الدامغة كان هو السبب في أن باب التحقيق لم يفتح بعد طوال هذه السنوات، وفي أن هذا التقرير ذاته لا يعلم أحد مصيره؟!

تمثيلية انتحار المشير عامر في منزل عبد الناصر:

إن فكرة تصفية المشير عامر والتخلص منه كانت بلا شك فكرة مبيتة عند بعض الأفراد من حاشية الرئيس عبد الناصر، فقد أصبح المشير عامر بعد هزيمة حرب يونيو 1967 أخطر الناس على الرئيس لإصراره بعد تنحيه على العودة إلى منصبه السابق، وتولي قيادة القوات المسلحة مرة أخرى، ولما أدرك المشير رفض عبد الناصر القاطع لفكرة عودته إلى قيادة القوات المسلحة رسم مع كبار أعوانه المقيمين معه في بيته الذي تحول إلى ثكنة عسكرية حصينة خطة الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة بالقوة، وكان يعتمد في ذلك على قوات الصاعقة في أنشاص، وكان من المقرر أن يتوجه إليها يوم 27أغسطس كي تؤمِّن وصوله إلى القيادة الشرقية في القصاصين، ويعلن من هناك تنصيبه قائدًا عامًّا للقوات المسلحة، ويعلن بعد ذلك مطالبه لرئيس الجمهورية، فإذا لم يستجب له الرئيس، تحركت وحدات من القوات المسلحة إلى القاهرة لعرض هذه المطالب بالقوة.

ولكن الرئيس عبد الناصر أمكن له إحراز قصب السبق في هذا الصراع؛ فقد سارع بدعوة المشير إلى منزله، وتمكن من الغداء به يوم 25أغسطس قبل أن يتعشى به المشير بعد يومين فقط أي يوم 27أغسطس، وقد أسفرت تلك العملية عن تحديد إقامة المشير في بيته بعد أن تم إخلاؤه من كل من كان بداخله من الضباط والجنود والأسلحة والميليشيات المدنية التي قدمت من أسطال.

وعلى الرغم من ذلك النجاح الذي حققه الرئيس فقد ظل خطر المشير قائمًا لا ينتظر سوى الفرصة المواتية التي قد تسنح له في المستقبل؛ إذ كان جانب كبير من القوات المسلحة ما تزال متعاطفة معه، وحتى الذين كانوا يظهرون الحياد لم يكونوا يترددون في الانحياز إلى جانبه عند أول بادرة تدل على نجاح جهوده في سبيل الاستيلاء على السلطة.

ولهذه الأسباب، وجد بعض الأفراد من حاشية الرئيس عبد الناصر أن واجب الولاء لرئيسهم من جهة وحرصًا على تأمين أنفسهم مما كان سيحيق بأشخاصهم من أضرار بالغة فيما لو وقعوا تحت طائلة المشير إذا ما عاد إلى السلطة من جهة أخرى، لذلك لم يكن هناك بد من وجهة نظرهم من تصفية هذا العنصر المشاغب الذي أيقنوا أنهم لن يشعروا بالأمان والهدوء والاستقرار إلا بالقضاء عليه وزوال خطره.

وعلى الرغم من أن النية الإجرامية للتخلص من المشير كانت مختمرة تمامًا في نفوس هذه المجموعة من حاشية الرئيس إلا أن الوسيلة التي سوف يستخدمونها لاغتياله كانت تسبب لهم الحيرة؛ فقد كانوا يخشون أن تنكشف العملية فتصبح فضيحة دولية شائنة.

وكان الأمر المؤسف أن المشير عامر نفسه هو الذي خلصهم مما بات يقلق بالهم؛ فقد أوحى لهم بتصرفاته بفكرة قتله بالسم وإعداد الحادثة لتظهر للملأ على أنها عملية انتحار، لقد كانت تصرفات المشير عامر وأقواله سواء بالتصريح أو التلميح توحي لمن يسمعه بأن فكرة الانتحار كانت تراوده، خاصة عندما كان يتعرض لموقف يهدد فيه بتقييد حريته دون أن يعلم هؤلاء بأن ما يتظاهر به من تصرفات، وما ينطق به من كلمات إنما هو مجرد أقوال يرسلها للتنفيس عن نفسه المكبوته، وما يعانيه من ضغط ثقيل على أعصابه بعد أن حددت إقامته وقيدت حريته ووجد نفسه في هذا الهوان الذي يكتنفه من كل جانب، وبعد أن رأى بعينيه كيف تحول مرءوسوه وضباطه القدماء الذين كانوا يظهرون له الإخلاص والولاء فأصبحوا ألد الخصوم والأعداء للحفاظ على مناصبهم ونفوذهم، لقد وقعت التمثيلية الأولى لانتحار المشير بالسم مساء يوم 25أغسطس 1967 عندما دعاه الرئيس لتناول العشاء في بيته، فذهب إليه

والأمل يملأ صدره بقرب عودة التفاهم والصداقة القديمة، فإذا به يفاجأ بأن العشاء قد تحول إلى ساحة للمحاكمة كان على رأسها الرئيس وكان شهودها ثلاثة من زملائه من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم: زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي، وانتهت المحاكمة الصاخبة بعد أكثر من خمس ساعات بقرار تحديد إقامة المشير في بيته.

وعندما أدرك المشير اليأس من إمكانه التأثير على الرئيس كما كان الحال يجري دائمًا في الأزمات السابقة خاصة بعد أن ترك الرئيس الصالون وصعد إلى غرفة نومه بالطابق العلوي، هيأ له تفكيره المضطرب أن يقوم بإخراج تمثيلية انتحار عسى أن يستدر عن طريقها عطف صديق عمره عبد الناصر ويرق له قلبه وذلك بالتظاهر أنه قد تناول مادة سامة.

وقد سجل أحد شهود هذه الواقعة الذين نثق بصدقهم وهو السيد أمين هويدي وزير الحربية وقتئذ أحداث هذه الليلة التي سماها (الليلة العصيبة) في كتابه القيّم (مع عبد الناصر) في الصفحتين 182 و183 فقال: "وهنا خرج المشير (من الصالون) ذاهبًا إلى دورة المياه، وخرجتُ معه وكان الرجل ودودًا معي يتحدث في ابتسامته الهادئة، ولم يكن منفعلاً بالرغم من أنه كان يدرك الموقف الحرج الذي أصبح فيه.

وفجأة خرج المشير من دورة المياه وفي يده كأس زجاجي به بعض المياه وقال بأعلى صوته وهو يرمي الكأس على طول ذراعه (اطلعوا بلغوا الرئيس أن عبد الحكيم خد سم لينتحر) ودخل في هدوء إلى حجرة الصالون ليجلس على الأريكة ذاتها وهو يبتسم في هدوء وكأنه لم يفعل شيئًا.

وقد انزعجت أشد الانزعاج حينما سمعت ذلك وصعدت إلى الدور العلوي حيث يوجد الرئيس قفزًا فوق الدرج واستقبلني الرئيس من أعلى السلم وقلت له (المشير خد سم وانتحر)، فقال لي الرئيس (عبد الحكيم أجبن من أن ينتحر، لو كان عاوز ينتحر كان انتحر لما ودّانا في داهية)، حدث هرج ومرج، أما (الثلاثة الكبار) فكانوا على حالهم لم يتحركوا أو ينفعلوا،

ودخل الدكتور الصاوي طبيب الرئاسة مسرعًا ولما لم يستجب المشير للعلاج الذي كان يريده الدكتور الصاوي تقدم السيد حسين الشافعي ليعبط المشير حتى أعطاه الدكتور الحقن اللازمة وهدأ كل شيء من جديد" .

وإذا قمنا بتحليل ما جرى في هذه الواقعة من أحداث لما داخلنا أي شك في أنها مجرد تمثيلية مكشوفة للأسباب الآتية :

(1) من أين أتى المشير بالسم؛ فقد جاء إلى بيت صديقه عبد الناصر لحضور حفل عشاء، وكان في قمة السعادة والتفاؤل، أملاً في عودة جو الصفاء بينه وبين الرئيس، وكان متعشمًا أن يرافق عبد الناصر في سفره بعد يومين إلى مؤتمر القمة بالخرطوم.

(2) إذا كان قد تناول السم حقيقة فهل يكون علاج الشخص الذي تسمم هو إعطاؤه حقنة وترك السم يمزق أحشاءه أم تجري له عملية غسيل معدة في أقرب مستشفى، ولا شك أن الطبيب كان على يقين من أن الأمر لا يخرج عن كونه تمثيلية غير محبوكة.

(3) كان الرئيس عبد الناصر على يقين من أن كل ما يفعله المشير عامر من حوادث الانتحار ليست سوى تمثيليات لاستدرار العطف، والدليل على ذلك عدم انزعاجه عندما هرع إليه أمين هويدي قافزًا السلم إلى الطابق العلوي لإخطاره بانتحار المشير، فلم يحاول النزول إلى الطابق الأرضي لمعاينة الأمر بنفسه كما كان المنتظر، فضلاً عن قوله إن المشير أجبن من أن ينتحر ـ باعتباره أكثر الناس معرفة بشخصيته بحكم صداقتهما الطويلة ـ ثم ما كان يحلو له بعد ذلك في أن يحكي ما حدث في مناسبات عديدة قائلاً: "تمثيلية عبد الحكيم خالت على أمين" .

(4) كان الثلاثة الكبار كما وصفهم أمين هويدي (زكريا والشافعي والسادات) يشاركون عبد الناصر رأيه في أن ما يجريه المشير هو مجرد تمثيليات بحكم عشرتهم الطويلة له وخبرتهم بطباعه وخصائصه، ولذا لم يتحركوا من مقاعدهم ولم ينفعلوا، ولو كانوا يعتقدون أن

زميلهم عبد الحكيم تناول السم حقيقة لينتحر لانفعلوا بالطبع ولقاموا مسرعين من مقاعدهم لإنقاذ حياته بدافع من النخوة والإخاء .

والأمر الذي يدعو إلى الدهشة أن قرار النائب العام تضمن هذه الواقعة باعتبارها محاولة انتحار حقيقية؛ فقد ورد في هذا القرار : "استدعي المشير من منزله يوم 25أغسطس 1967 إلى منزل رئيس الجمهورية حيث أفهم أن النية اتجهت إلى تحديد محل إقامته فحاول الانتحار بمادة سامة وأسعف بالعلاج وأعيد إلى منزله" .

موكب الموت من بيت الجيزة إلى استراحة المريوطية

كانت التمثيلية التي قام المشير عامر بإخراجها مساء يوم 25أغسطس في بيت الرئيس عبدالناصر بمثابة النجدة التي هبطت من السماء على بعض الأفراد في حاشية الرئيس الذين كان الخوف قد تملكهم من احتمال عودة المشير إلى السلطة، فقد لفتت أنظارهم إلى أن أفضل وأسرع وسيلة مضمونة لاغتيال المشير هي تجهيز مادة سامة شديدة الفتك كي يتناولها المشير في التوقيت الملائم دون إثارة شكوكه واستغلال أية فرصة قادمة يكرر فيها المشير إخراج المشهد التمثيلي السابق في بيت الرئيس ليحولوه ببراعتهم من تمثيلية ساذجة غير محبوكة إلى مأساة إغريقية مفجعة، وسرعان ما سنحت الفرصة التي كانوا يترقبونها ولم يكن قد مضى على التمثيلية الأولى سوى 20يومًا فحسب كما سوف نرى .

لقد ورد في تقرير النيابة العامة ما ملخصه أنه في يوم الأربعاء 13 من سبتمبر 1967 أصدر رئيس الجمهورية أمرًا بنقل المشير عامر من منزله إلى استراحة حكومية بالمريوطية في منطقة الهرم تمهيدًا للتحقيق معه، ولتنفيذ ذلك الأمر قام الفريق أول محمد فوزي القائد العام ومعه الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة والعميد سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية وعدد من الضباط والجنود بالتوجه إلى منزل المشير بالجيزة الساعة الثانية والنصف بعد ظهر ذلك اليوم، وانضم إليهم قائد الحراسة على بيت المشير (العميد محمد سعيد

الماحي) وقابل العميدان سعد عبد الكريم وسعيد الماحي، المشير في غرفة الاستقبال وأخطراه بأمر رئيس الجمهورية فأبى تنفيذه، فدخل الفريق عبد المنعم رياض ليحاول بنفسه إقناع المشير بالإذعان للأمر ولكنه أصر على الرفض وغافل الحاضرين وتناول بقصد الانتحار مادة الأكونتين السامة ممزوجة بقطعة من الأفيون وورقة من السلوفان للتخفيف من آلام التسمم، وعندئذ شوهد يلوك في فمه مادة أدرك الفريق رياض والسيدة نجيبة كريمة المشير على الفور أنها مادة سامة وأنه تناولها بقصد الانتحار.

وصرخت السيدة نجيبة طالبة الإسراع بإسعافه، ورأى الفريق رياض نقله من المنزل على وجه السرعة إلى المستشفى لهذا الغرض، وهدد باستعمال القوة إن لم يذعن المشير للأمر، فخرج بين رجال الحرس وأفراد الأسرة وركب سيارة ومعه الفريق رياض وبعض الضباط ومن بينهم الرائد محمد عصمت مصطفى من الشرطة العسكرية وسار الجميع في طريقهم إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي، وكان المشير وهو في السيارة لا يزال يلوك تلك المادة وقَبل بعد إلحاح شديد من الفريق رياض إخراجها ولفظ من فمه في يد الرائد عصمت ثلاث ورقات بكل منها أثر لمادة الأفيون، ولما وصلوا إلى المستشفى سلمها الرائد عصمت للتحليل، ثم تجمع عدد من أطباء المستشفى وعلى رأسهم قائده اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجي لإسعاف المشير وألحوا عليه في عمل غسيل معدة، لكنه أبى وتمكن الأطباء بعد لأيٍ من إعطائه شرابًا مقيئًا وتقيأ بالفعل وتم التحفظ على هذا القيء لتحليله، وظل المشير في المستشفى إلى أن أصر القائد العام على نقله إلى استراحة المريوطية، وخرج من المستشفى معه وصحبهما رئيس الأركان وساروا في طريقهم إلى الاستراحة، وعند وصولهم أثبت في سجلها أن المشير قد وصل إليها في الساعة الخامسة والنصف مساءً، وطلب المشير من الفريق أول فوزي إبلاغ رئيس الجمهورية اعتراضه على تقييد حريته على هذا النحو مبديًا أنه يعتبر عدم الرد على اعتراضه في ذات الليلة رفضًا له آثاره الخطيرة، ثم ترك المشير في الاستراحة تحت رعاية النقيب طبيب مصطفى بيومي حسنين الذي ظل يتردد عليه طوال الليل ولاحظ أنه كان يشكو من سعال وقيء فأعطاه عقاقير مهدئة.

وفي منتصف الليل ناوله الطبيب قرصين منومين، سقط أحدهما ولم يتمكن من ابتلاع الثاني بسبب استمرار حالة القيء، ثم أعطاه الطبيب بعض العقاقير.

وفي الساعة العاشرة صباحًا تسلم الرائد طبيب إبراهيم علي البطاطا نوبته في الرعاية الطبية، ولاحظ بتوالي القيء مع حالة هبوط لم يتمكن بسببها من تناول حتى مجرد غذاء خفيف أو عصير، فاضطر الطبيب إلى تغذيته عن طريق الحقن في الوريد بمحلول الجلوكوز.

ولما كانت الساعة الخامسة مساءً دخل الطبيب غرفة المشير فوجده نائمًا، وبعد السادسة بقليل شعر خادم الاستراحة بالمشير يدخل دورة المياه ويتقيأ فلحق به وبعد أن عاد إلى فراشه سمع الخادم صوت حشرجة فاستنجد بالدكتور البطاطا الذي أسرع إلى المشير.

وحاول عبثًا إسعافه لكنه لفظ أنفاسه بعد قليل وأثبتت وفاته بسجل الاستراحة في الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة مساءً.

وما أن أخطرت النيابة قبيل منتصف الليل بوفاة المشير حتى انتقلت وعاينت مكان الوفاة وفحصت الجثة فحصًا ظاهريًا بالاشتراك مع وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعي ووكيل عام المصلحة، ووجد أسفل جدار البطن من الناحية اليسرى قطعة مستطيلة من ورق لاصق يخفي شريطًا معدنيًا يحتوي على ثلاث فجوات بكل منها مسحوق من مادة ثبت من التقرير الطبي الشرعي والتحليل أنها مادة الأكونتين السامة، وأن المشير توفى بسبب تناول هذه المادة ممزوجة بالأفيون منذ محاولة نقله من منزله في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء 13 من سبتمبر.

وقد وردت أقوال الشهود في شبه إجماع على أن تصرفات المشير وأقواله كانت تنبئ عن أن فكرة الانتحار كانت تراوده فحاول الانتحار يوم 25 من أغسطس عندما طُلب إلى مقابلة رئيس الجمهورية وظنّ أن النية قد اتجهت إلى اعتقاله وظلت هذه الفكرة مسيطرة عليه حتى إذا ما تيقن في يوم الأربعاء 13 من سبتمبر أن الأمر قد صدر باعتقاله منفردًا في غير منزله، أقدم على تنفيذ

ما استقر عليه عزمه بقصد الحيلولة دون اعتقاله وما يتصل بذلك من تحقيق فيما أسند إليه من تهم بالغة الخطورة.

التقرير الفني للدكتور دياب خبير السموم

يقع تقرير الدكتور علي محمد دياب خبير السموم الذي يناقش بالتفصيل كل أحداث قضية المشير عامر في 17 ورقة فولسكاب وهو يتضمن ما يلي:

1. بعض الحقائق العلمية المهمة عن المواد السامة التي لم يرد لأي منها ذكر في التقرير الطبي الشرعي كأساس ومقدمة لكل ما يقطع به من رأي.
2. مناقشة التقارير الطبية الثلاثة (تقارير مستشفى المعادي ـ تقرير المعامل الطبية المركزية للقوات المسلحة ـ تقارير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي).
3. مناقشة ما جرى من أحداث في استراحة المريوطية بالأدلة العلمية والتي انتهت بوفاة المشير.
4. مناقشة بالأدلة العلمية لتقرير مصلحة الطب الشرعي.
5. الخلاصة والنتيجة.

ونظرًا لعدم إمكان نقل تقرير الدكتور علي محمد دياب للقراء لضيق المقام أو حتى تقديم ملخص عنه حتى لا نُخِل بما يحويه من حقائق وأدلة علمية لذلك فسوف نكتفي بعرض آخر فقراته وهي (الخلاصة والنتيجة) حرصًا على فائدة القراء.

أولاً: من الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم 13/ 9/ 1967 حتى الساعة الخامسة والنصف من مساء نفس اليوم:

من الحقائق العلمية السابق ذكرها ومن تقارير وأقوال الأطباء والممرضات والشهود بمستشفى المعادي ومن تقارير التحاليل الطبية لورقتي السلوفان اللتين لفظهما المشير ولعينة القيء التي جمعت بعد مضغه لهاتين الورقتين، نقطع بأن المشير لم يتناول لا مادة الأفيون ولا مادة الأكونتين للأسباب الآتية:

(1) ما ذكر من أن المشير قد تناول جزءاً من الأكونتين مختلطًا ببعض الأفيون (للتخفيف من آلام التسمم) وهو في منزله وأثناء القبض عليه، وينفي ذلك بل يقطع بعدم صحته العوامل الثلاثة التالية:

الأول: يؤثر الأفيون وكذلك الأكونتين تأثيراً مهبطًا في عملية التنفس، وفي حالة بلع هاتين المادتين مع بعضهما يكون تأثيرهما المثبط لعملية التنفس أقوى بكثير من تأثير أي منهما بمفرده مما يسهل ملاحظته (وهو ما لم يلحظه أحد).

الثاني: إن جرعة من اثنين مللي جرام من الأكونتين إذا بلعها أحد (خاصة أنه من النوع المتبلور) كفيلة بإحداث الوفاة في دقائق بعد تعاطيها، حيث إن الجرعة القاتلة لا تزيد كثيراً على المللي جرام الواحد (الوفاة وفقًا للتقرير الرسمي حدثت بعد 28 ساعة من التعاطي).

الثالثة: صعوبة أو تعذر مضغ مادة الأكونتين نظراً لما تسببه من حرقان ورعشة وارتجافات (لم يلاحظ أحد من مرافقي المشير هذه الأعراض سواء في منزله أو في الطريق إلى مستشفى المعادي أو في الطريق إلى استراحة المريوطية مما ينفي تمامًا تناول المشير للأفيون أو الأكونتين.

(2) الأفيون أو المورفين صعب الامتصاص من المعدة حيث يمكث بها حتى ثلاث ساعات، وقد تبين أن القيء قد حدث بعد المضغ بفترة أقل من ذلك بكثير، لذا فلو كانت اللفافة التي قيل إن المشير كان يمضغها بها أفيون لكان الكشف عن المورفين في عينة القيء عند تحليلها قد أدى إلى نتيجة إيجابية (أي وجود المورفين)، ولكن ذلك لم يحدث.

(3) لا يمكن اعتماد إيجابية ورقة السلوفان التي ظهر أن بها أفيون والتي سلمها الرائد عصمت للمحقق عند إدلائه بشهادته يوم 16/ 9 أي بعد ثلاثة أيام من لفظ المشير

لها، وهو في السيارة، بدعوى أنه نسيها في جيبه، في حين أنه سلم الورقتين الأخريين إلى مستشفى المعادي لتحليلهما فور وصول المشير إلى المستشفى مما يؤكد بأن هذا الحرز مدسوس على القضية.

ثانيًا: من الساعة الخامسة والنصف مساءً يوم 13/ 9/ 1967 وحتى العاشرة من صباح 14/ 9/ 1967، قال النقيب طبيب مصطفى بيومي المكلف بالإشراف الطبي في هذه الفترة إن الشكوى الوحيدة للمشير كانت كحة عنيفة يتبعها قيء وإنه طوال فترة نوبته كانت صحة المشير عادية جدًا من حيث النبض وضغط الدم والتنفس، وكان متنبهًا ويتكلم بطريقة عادية، وهذا يؤكد أنه حتى انتهاء نوبة هذا الطبيب كان المشير في صحة جيدة باستثناء السعال الشديد وهو عادة ما يعقبه قيء. . ومن غير المقبول علميًا أن يكون لهذا القيء سبب آخر بدليل أن المشير عندما توقف في اليوم الثاني لاعتقاله (يوم 14سبتمبر) عن التدخين تحسنت حالته وقلَّ السعال والقيء.

ثالثا: من الساعة العاشرة من صباح يوم 14/ 9 حتى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم، قال الرائد طبيب إبراهيم البطاطا إن صحة المشير كانت في تحسن وإنه في الساعة الخامسة عاد المشير فوجده نائمًا ونبضه عاديًّا (90) وتنفسه عاديًّا، وعندما عاده في الساعة السادسة وجده نائمًا والحالة هادئة والتنفس عاديًا والحالة العامة من حرارة ونبض وضغط دم طبيعية جدًا مما يستبعد معه أن يكون المشير قد تناول أية مادة سامة قبل هذا الوقت، وقد قرر الطبيب أنه لم يكن يتوقع مطلقًا حصول الوفاة بهذه الصورة، إذ كانت الحالة طبيعية حتى السادسة مساءً.

وهكذا يقودنا التسلسل المنطقي للأمور إلى أن نقول: إنه بعد هذا التوقيت شرب المشير سم الأكونتين في عصير الجوافة (المواد الفعالة في النبات المحتوي على الأكونتين هناك وجه شبه بين طعمها ونكهتها وطعم ونكهة عصير الجوافة)، ننتقل بعد ذلك إلى ما ذكر بالتقرير الرسمي من أن المشير كان يحتفظ بسم الأكونتين بوضعه تحت شريط لاصق أسفل جدار البطن من الجهة

اليسرى، وأنه عندما قرر الانتحار نزع الشريط اللاصق وأفرغ كمية من الأكونتين، ثم بعد أن بلعها بما يصاحب بلعها من ألم وما تكون عليه نفسيته وقتئذ من انهيار، أعاد وضع شريط الريتالين المحتوي على السم تحت الشريط اللاصق ورفع ملابسه وأعاد لصق الشريط مرة أخرى على أسفل البطن، وبرغم مجافاة هذا التصور لأي منطق فإننا نعتمد في دحره على ما يلي:

(1) من يتعاطى أقل جرعة ممكنة من الأكونتين (حتى لو كانت أقل من الجرعة القاتلة وهي واحد ملليجرام)، فإن القوة العضلية له لا تلبث أن تنهار تمامًا مع ما يصاحب ذلك من رعشة وارتجافات تتملك الشفاة والأطراف وسائر أجزاء الجسم مما يتعذر معه إمكان القبض على شيء بالأصابع وهذا يدحض الزعم بأن المشير بعد بلعه الأكونتين، وطعمه الحارق الشديد ما يزال في فمه وحلقه وزوره، وما يصاحب هذه اللحظة من فقدان لكل شعور وإحساس قد رفع (جاكتة البيجاما) وحرك ملابسه الداخلية ليعيد لصق الشريط على أسفل بطنه، وهو تصور غير مقبول على الإطلاق ولا يمكن لأي باحث لديه خبرة بهذا السم أن يقر مثل هذا الزعم أو يضعه في الحسبان.

(2) ما ذكر من أن مسحوق الأكونتين وجد في فجوات شريط معدني يستعمل أصلاً في تعبئة أقراص الريتالين، وما قيل من أن فجوة منها كانت خالية تمامًا بينما كانت ثلاث فجوات مليئة بمادة الأكونتين، فإن هذا يدعو إلى مناقشة هذا التقرير على ضوء الاحتمالين التاليين:

الاحتمال الأول: أن يكون المشير قد بلع كل محتويات الفجوة الخالية في الشريط وابتلع معها كذلك جزءًا من الورقة المفضضة التي تغطي الفجوات، وهذا معناه أن المشير قد ابتلع 50 ملليجرام كاملة، ومثل هذه الكمية من الأكونتين المبلور تكفي لقتل خمسة وعشرين رجلاً في بضع دقائق، ومثل هذه الكمية لو استعملت في القتل أو الانتحار لأصبح الكشف عنها كيماويًّا وبيولوجيًّا في منتهى السهولة ولو بعد مضي أكثر من عشر ساعات على الوفاة؛ ولذا فهذا الاحتمال مرفوض من الناحيتين العلمية والمنطقية.

الاحتمال الثاني: أن يكون المشير قد حاول ابتلاع جزء من الكمية التي تحتويها إحدى الفجوات، وهذا يستدعي أن يعثر على الباقي في هذه الفجوة بعد تغطيتها بالشريط اللاصق وهو ما لم يحدث؛ فقد وجدت الفجوات الثلاث في الشريط محتوية على كميات متساوية من الأكونتين وزن كل منها 50 ملليجرام ـ (لا شك في أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أنه ورد في تقرير الطب الشرعي أنه لم يلاحظ أي واحد من الشهود أي أثر لذرات مادة بيضاء على شفتي المشير أو على أصابعه أو تحت أظافر يديه مما ينفي تمامًا أن المشير هو الذي تناول الجرعة القاتلة من سم الأكونتين بعد الساعة السادسة مساءً يوم 14سبتمبر 1967، ويثبت أنها دست له في عصير الجوافة في ذلك التوقيت بواسطة أحد الأفراد الموجودين باستراحة المريوطية (المقصود بالمادة البيضاء سم الأكونتين).

وقد اختتم العالم المصري الكبير الدكتور علي محمد دياب خبير السموم تقريره بفقرة لها وقع الزلزال كان نصها كما يلي:

"مما سبق لا يستطيع الباحث المنصف المدقق إلا أن يقرر أن وفاة السيد المشير لم تكن انتحاراً وإنما كانت قتلاً بإعطائه سم الأكونتين بطريقة أو بأخرى بعد الساعة السادسة مساء يوم 14/ 9/ 1967، وإنني أقرر مطمئنًّا أن هذه الوفاة جنائية مكتملة لشروط الجناية من التعمد إلى سبق الإصرار والترصد والله أعلم وهو ولي التوفيق".

قضية مصرع المشير في ميزان الحق والعدل:

لقد انتهى القرار الذي أصدره النائب العام الأسبق محمد عبد السلام في 10 أكتوبر 1967 في التحقيق في حادث وفاة المشير عبد الحكيم عامر بالفقرة التالية: "وبما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار، وهو في منزله وبين أهله في يوم 13 من سبتمبر 1967، قضى بسببها نحبه في اليوم التالي وهو ما لا جريمة فيه قانونًا.. ولذلك نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريًّا"، وهذا القرار

الذي صدر منذ أقل من 40 عامًا قاطع الدلالة على أن سبب وفاة المشير عامر في الساعة 6.35 مساء يوم الخميس 14سبتمبر 1967، يرجع إلى تناوله مادة سامة (الأكونتين) بقصد الانتحار أثناء وجوده في منزله وبين أهله في اليوم السابق (الأربعاء 13 سبتمبر) . . فإذا قمنا بوضع هذه الفقرة من القرار تحت مجهر البحث والتحليل لوجدنا أنه من المستحيل أن تكون الوفاة قد حدثت بهذه الطريقة للأسباب الآتية :

أولاً: من الناحية العلمية:

(1) من خواص الأكونتين في الصورة المتبلورة منه (وهو الذي عثرت عليه هيئة التحقيق) أن الجرعة القاتلة منه لا تتعدى من واحد إلى اثنين ملليجرام، وحتى لو صغرت الكمية عن ذلك (وهو أمر متعذر)، فإن الوفاة قد تحدث سريعًا في ظرف بضع دقائق، وقد تزيد لفترة تتراوح ما بين نصف ساعة وست ساعات وتحدث الوفاة بسبب توقف عملية التنفس أو توقف القلب.

وقد كان المشير عامر في أيدي القائمين على حراسته منذ الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء 13 سبتمبر، فلو كان قد تناول المادة السامة (الأكونتين) في هذا التوقيت كما جاء في قرار النيابة فإن الوفاة لن تتأخر بأي حال من الأحوال عن الحد الأقصى وهو الساعة الثامنة والنصف من مساء نفس اليوم مع وجوب ظهور أعراض التسمم عليه بوضوح ـ ولا يمكن أن يستمر على قيد الحياة كما جرى حتى الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة من مساء الخميس 14 سبتمبر (أي ما يزيد على عشر ساعات على الحد الأقصى المفترض) مما يثبت أن المشير لم يكن قد تناول هذا السم قبل حضورهم إليه لنقله إلى استراحة المريوطية.

(2) هناك أعراض واضحة تظهر على الشخص الذي يتناول مادة الأكونتين بمجرد بلع أية كمية حتى لو كانت صغيرة من هذه المادة، وهي صعوبة التنفس وظهور ارتجافات وارتعاشات في الأطراف وشعور بالدوخة وكذا الضعف الشديد لعضلات الأطراف حيث يصبح

الشخص غير قادر على القيام من مكانه أو المشي، فضلاً عن بطء النبض وعدم انتظامه واتساع حدقة العين والشعور بضيق الصدر.

وهذه الأعراض التي يمكن تمييزها واكتشافها بسهولة لم يقل أحد سواء من الأطباء أو من المرافقين للمشير إنه شاهدها أو شعر بها منذ خروج المشير من بيته بالجيزة، ثم توجهه إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي، وأخيراً عند انتقاله إلى استراحة المريوطية، وهذا ينفي تمامًا أن المشير قد تناول ذلك السم خلال تلك الفترة أي ما بين الساعة الثانية والنصف يوم الأربعاء 13 سبتمبر وحتى الساعة السادسة يوم الخميس 14سبتمبر (سبعة وعشرين ساعة ونصف الساعة).

ثانيًا: من الناحية الواقعية:

(1) أكد جميع أطباء مستشفى القوات المسلحة بالمعادي أن المشير عامر خلال الساعتين اللتين قضاهما في المستشفى (من الثالثة حتى الخامسة مساء يوم 13 سبتمبر) كان في حالة عادية تمامًا وكان نبضه وضغط دمه طبيعيين، ولم تظهر عليه أية أزمات صحية برغم عدم إجراء غسيل معدة له، ولم يلاحظ عليه أي أعراض تسمم، وخرج وهو يبتسم وهو يسير على قدميه بخطوات ثابتة.

(2) كان الفريق أول محمد فوزي على اقتناع تام بأن المشير عامر لم يتناول أية مادة سامة، ومما يدل على ذلك أنه قال لمدير مستشفى المعادي اللواء طبيب عبد الحميد مرتجي إنها ليست المرة الأولى للمشير، وإن الأمر في اعتقاده لا يخرج عن كونه مسرحية كما أشار على العميد طبيب محمود عبد الرازق أن يتمهل عندما رأى اندفاعه للمشاركة في إسعاف المشير، وقال له إن هذه الأمور تكررت ثلاث مرات، وإنه غير مقتنع بجدية محاولة المشير للانتحار، كما أن إصرار الفريق أول فوزي على مغادرة المشير المستشفى قبل الساعة الخامسة مساءً يدل على أنه كان مطمئنًا تمامًا على حالته الصحية؛ إذ لا يمكن أن يطلب خروجه من المستشفى وهو في حالة تسمم، وأن يتحمل المسئولية.

(3) أكد الطبيبان اللذان تم تكليفهما بالإشراف الطبي على المشير في استراحة المريوطية وهما :
النقيب طبيب مصطفى بيومي والرائد طبيب إبراهيم البطاطا ، أن حالة المشير الصحية كانت جيدة وأنها تحسنت في اليوم الثاني (الخميس) وأن نبضه وضغط دمه وتنفسه كانت كلها طبيعية حتى الساعة السادسة مساء يوم 14سبتمبر 1967 .

والخلاصة : أنه من الناحية العلمية التي شرحناها بالتفصيل ومن الناحية الواقعية من جهة الحالة العامة للمشير في تلك الفترة ووفقًا لأقوال الشهود من الأطباء في مستشفى القوات المسلحة بالمعادي ، وفي استراحة المريوطية كان المشير عامر منذ خروجه من منزله في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم 13سبتمبر وحتى الساعة السادسة مساء يوم 14سبتمبر في حالة صحية جيدة ولم تظهر عليه أي أعراض تسمم ؛ ولذا فإن ما ورد في التقرير الرسمي من أنه تناول في منزله يوم 13سبتمبر 1967 مادة الأكونتين السامة التي قضى بسببها نحبه في اليوم التالي هو استنتاج يخالف العلم والمنطق .

وهكذا بعد أن أوضحنا أن المشير لم يتناول مادة سامة يوم 13سبتمبر 1967 ، وكان في صحة جيدة باعتراف الأطباء خلال الفترة التي حددناها من قبل (من لحظة مغادرته بيته بالجيزة حتى الساعة السادسة مساء يوم 14سبتمبر 1967) ، ترى ما هي ظروف وفاته التي حدثت فجأة وبلا سابق إنذار؟ ! إن آخر فحص طبي تم إجراؤه للمشير كان في الساعة السادسة مساءً بواسطة الرائد طبيب إبراهيم البطاطا ، وكان المشير نائمًا وقد شهد الطبيب بأن الحالة كانت هادئة والتنفس عاديًا والحالة العامة من حرارة ونبض وضغط دم طبيعية جدًّا . . ترى ماذا جرى خلال نصف الساعة الحاسمة ما بين الساعة السادسة وخمس دقائق (بعد مغادرة الطبيب الغرفة) والساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة؟

لا شك أن المشير قد ابتلع سم الأكونتين في هذه الفترة ، ولكن لا يمكن أن يكون قد ابتلعه بإرادته بقصد الانتحار لأنه أبعد ما يكون عن المنطق أن يصحو أحد من نوم عميق هادئ لمدة ساعتين ثم يهرع فجأة إلى سم زعاف ليبتلعه ، وقد سبق أن ذكرنا أنه من المتعذر ابتلاع أو مضغ

مادة الأكونتين وحدها نظرًا لطعمها الحارق الشديد وما تسببه من آلام مبرحة في الفم والزور وما تحدثه من حرقان ورعشة وارتجافات؛ لذا فإن الأمر المنطقي أن المشير بعد استيقاظه من النوم وشعوره بالعطش فإن السفرجي الذي اعتاد تقديم عصير الجوافة له منذ حضوره إلى الاستراحة وفقًا لأقواله ويدعى منصور أحمد علي، وثبت أنه كان موظفًا وقتئذ في رئاسة الجمهورية قدم له هذه المرة كأس الموت وبداخلها عصير الجوافة ممزوجًا بسم الأكونتين، وهذا يدعونا إلى الشك في شهادة هذا السفرجي الذي قال إن المشير ترك الغرفة بعد أن استيقظ من النوم وذهب إلى الحمام وطلب مياهًا (لأن المياه كانت مقطوعة عن الاستراحة)، إذ لم يشهد أحد سواه بهذه الشهادة، وحقيقة ما جرى وفقًا للتسلسل المنطقي أن المشير بعد أن شرب كوب العصير سرى السم سريعًا في جسده (لأن كمية الأكونتين لم تكن تقل عن ملليمترين)، وعندما بدأ يعاني من آلام السم الزعاف ودخل في حشرجة الموت سارع السفرجي لينادي الطبيب الذي فوجئ وفقًا لأقواله مفاجأة مذهلة بسبب هذا الانهيار غير المتوقع في حالة المشير.

وهناك بعض ملاحظات مهمة، أجد أن من الضروري إبرازها وتسجيلها نظرًا لما تحمله من معانٍ خطيرة تتعلق مباشرة بقضية مصرع المشير:

(1) توفى المشير في الساعة 6.35مساء يوم 14سبتمبر 1967، ولكن النيابة لم تبلغ إلا في الساعة 10.45مساءً أي بعد الوفاة بأكثر من أربع ساعات، ووصلت هيئة التحقيق إلى استراحة المريوطية في الساعة 12.50بعد منتصف الليل أي بعد الوفاة بأكثر من ست ساعات، ألم يكن في الإمكان خلال هذه الساعات الطويلة القيام بالعديد من الأعمال والتصرفات لإخفاء الحقائق وتغيير المعالم قبل وصول هيئة التحقيق؟

(2) هل يعقل أن جهة التحقيق وكل أفرادها من أعلى مستوى بالطبع في مهنتهم يغفلون عن التحفظ على علبة الجوافة التي شرب المشير من عصيرها والكوب الذي استخدمه في الشرب ويجرون تحريزهما لإرسالهما إلى معامل التحليل بالطب الشرعي لفحص ما بهما من بقايا ومخلفات؟

إن أي معاون نيابة حديث الخدمة لا يمكن أن يفوته إجراء ذلك التصرف وإذا فرض أن العلبة والكوب قد اختفيا كما كان متوقعًا . . ألم يكن من الواجب إثبات ذلك في التحقيق؟

ولكن نلتمس لهم العذر بلا شك فقد كان الجو العام وقتئذ خانقًا وكان الناس من خشية الخوف في رعب .

(3) جاء في تحقيق النيابة أن المشير قد حصل على السم عن طريق صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق ، وقد أرسل صلاح نصر رسالة إلى جريدة الجمهورية نشرت في 4مايو 1975 أكد فيها أنه لم يسلم سمًا لينتحر به المشير ، وذكر أنه حدث تلاعب في سجلات السموم بالمخابرات بعد استقالته ، فقد نُحي الرجل المسئول وجيء بآخر لا يوثق به ، وأن المادة السامة كانت كاملة في مكتبه حتى تقديم استقالته في 26سبتمبر 1967 .

وهذا الكلام يفتح الباب أمام تساؤل خطير وهو : من الذي استطاع أن يحصل على سم الأكونتين من جهاز المخابرات العامة بعد أن ترك صلاح نصر الخدمة؟

(4) جاء في الصفحة 109 من كتاب المستشار محمد عبد السلام النائب العام الأسبق (سنوات عصيبة) أن السيد محمد فائق وزير الإرشاد وقتئذ أبدى لوزير العدل المستشار عصام حسونة عدم موافقته على نشر قرار النيابة في الصحف بصيغته ، وأنه يطلب عمل بعض التعديلات فيه ، ولكن النائب العام رفض إجراء أي تعديل وقال إنه لا يملك إلا تسليم القرار بأكمله أو عدم تسليمه أصلاً ، وعلى الرغم من إخطار النائب العام بأن الحكومة سوف تنشر القرار بصيغته كاملاً إلا أن ذلك لم يحدث ، ووفقًا لما ورد في كتاب الأستاذ موسى صبري (وثائق 15مايو) تم حذف فقرات بأكملها من التقرير لا يقل حجمها عن 55 سطرًا ، فقد استُدْعي مندوبو الأخبار والأهرام والجمهورية إلى مكتب وزير الإرشاد وسلم الوزير كلاً منهم قلمًا أسود وطلب إليهم أن يجروا بالقلم الأسود أمامه على هذه الفقرات بحيث يطمس أصلها تمامًا ، وقيل حينئذ إن الرئيس عبد الناصر أمر بأن يعرض التقرير أولاً على الأستاذ محمد حسنين هيكل وهو الذي حدد الفقرات التي تطمس حتى لا تنشرها الصحف .

(5) ثبت أن الرجلين اللذين عينا لخدمة المشير في استراحة المريوطية وهما منصور أحمد علي (السفرجي) وأحمد محمد مصطفى لطفي (الممرض) كانا وقتئذ موظفين في رئاسة الجمهورية، وكانت الفقرة التي ذكر فيها ذلك في تقرير النيابة من ضمن الفقرات التي أمر وزير الإرشاد بطمسها بالقلم الأسود حتى لا تنشر بالصحف. . ترى هل الاسمان حقيقيان وما هو مصيرهما؟

(6) قامت السلطة ببعض الإجراءات التعسفية التي تدل على حالة القلق والاضطراب التي كانت تعانيها في ذلك الوقت؛ ففي ليلة تحديد إقامة المشير (25أغسطس 1967) قامت السلطة باعتقال إخوته وأبناء عمه وزوج أخته ولم يبلّغ شقيقه الوحيد مطلق السراح المستشار عبد الجواد عامر بوفاة المشير إلا في وقت متأخر، ولذا لم يصل إلى استراحة المريوطية إلا قرب الفجر كما لم تبلّغ أسرة المشير بوفاته إلا صباح اليوم التالي.

وفضلاً عن ذلك لم يسلم جثمان المشير لأسرته بل قامت السلطة بعمل جميع الترتيبات تحت إشرافها وتحت حراسة مشددة، ولم يسمح لأحد بالاقتراب منه لرؤيته، وقامت الأجهزة البوليسية بتشييع جنازته في أسطال وهي تحمل البنادق الآلية والرشاشات حتى وارته التراب وبقيت حراسة عسكرية على قبره لمدة ثلاثة أشهر، ونتيجة لجو الرعب لم يتمكن الأهالي من المشاركة في العزاء أو تشييع الجنازة، وكان سرادق العزاء خاليًا من المعزين، ولم يجلس فيه سوى محافظ الإقليم ورجال الأمن ورجال المخابرات والشرطة العسكرية ونفر قليل من الأقرباء ممن لم يشملهم الاعتقال.

* * * * *